

الجمهورية التونسية  
وزارة المالية  
الإدارة العامة للدراسات  
والتشريع الجبائي

مجلة معاليم التسجيل والطابع الجبائي  
و نصوصها التطبيقية  
ونصوص مختلفة ذات الصلة

محنة في غرة جانفي 2020

## الفهرس

الصفحة	المحتوى
3	I - القانون عدد 53 لسنة 1993 المؤرخ في 17 ماي 1993 المتعلق بإصدار مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي .
14	II - مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي .
95	III - النصوص التطبيقية لمجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي
97	- أمر عدد 1148 لسنة 1993 مؤرخ في 22 ماي 1993 يتعلق بضبط طابع المحاماة وكيفية إصداره وتوزيعه كما تم تنقيحه بالأمر عدد 359 لسنة 2008 المؤرخ في 11 فيفري 2008 وبالأمر الحكومي عدد 823 لسنة 2017 المؤرخ في 18 جويلية 2017
100	- أمر عدد 934 لسنة 2007 مؤرخ في 16 أفريل 2007 يتعلّق بتحديد حالات العجز عن مواصلة تسيير المؤسسات
103	- أمر عدد 1266 لسنة 2007 مؤرخ في 21 ماي 2007 يتعلّق بتحديد أسباب عدم مواصلة النشاط الخارجة عن نطاق المؤسسة
106	- قرار وزير المالية المؤرخ في 4 جوان 2003 المتعلق بتحديد إجراءات وشروط طبع وتوزيع الكمبيالة القابلة للقراءة الآلية.
109	IV - أحكام غير مدرجة بالمجلة .
112	- النظام الخاص بالباعثين العقاريين
115	- النظام الخاص بالأحزاب السياسية
117	- أحكام جبائية خاصة بالمساهمات والمنشآت العمومية
119	- أحكام جبائية خاصة بالإيجار المالي
121	- أحكام جبائية خاصة بالتمويل الإسلامي
123	- أحكام خاصة بمؤسسات التمويل الصغير
130	- أحكام جبائية خاصة بمنح الإعانة العدلية
132	- معلوم الترسيم العقاري
134	- ضبط مقادير المعالم الراجعة لإدارة الملكية العقارية بعنوان الخدمات المسداة من قبل مصالحها
139	- معلوم الترسيم العقاري على الرهون
143	- المعلوم على نقل ومقاسمة العقارات غير المرسمة
145	- معلوم تسجيل امتياز البائع أو المدين
147	- المعلوم مقابل إسداء خدمة إجراء التسجيل
149	- ترشيد تداول الأموال نقدا ( الفصل 45 من القانون عدد 56 لسنة 2018 المؤرخ في 27/12/2018 المتعلق بقانون المالية لسنة 2019)
151	- منشور رئيس الحكومة عدد 12 المؤرخ في 17 ماي 2019

قانون إصدار

مجلة معايير التسجيل  
والطابع الجبائي

# قانون عدد 53 لسنة 1993 مؤرخ في 17 ماي 1993 يتعلق بإصدار مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي (1) .

باسم الشعب ،  
وبعد موافقة مجلس النواب،  
يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

**الفصل الأول -** تصدر بمقتضى هذا القانون النصوص التشريعية المتعلقة بمعالم التسجيل والطابع الجبائي وتحمل عنوان "مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي" .

## الفصل 2 -

**I -** تطبق أحكام المجلة المشار إليها أعلاه على الأحكام والعقود والنقل والكتابات المحررة أو الحاصلة ابتداء من صدور هذا القانون .

كما تطبق هذه الأحكام على العقود والكتابات والنقل المحررة أو الحاصلة قبل تاريخ صدور هذا القانون في صورة تسجيلها قبل غرة جانفي 1994 أو قبل انتهاء الأجل القانوني المحدد لتسجيلها إذا كان هذا الأخير ينتهي بعد 31 ديسمبر 1993 . ويقع التخلف في هذه الحالة عن الخطايا والغرامات المستوجبة على هذه العقود والكتابات والنقل .

**II -** لا يمكن أن ينجرّ عن تطبيق أحكام الفقرة الأولى من هذا الفصل إرجاع المبالغ الزائدة إذا ما وقع استخلاص مبالغ تفوق المعالم المستوجبة.

## الفصل 3 -

**I -** تستخلص معالم التسجيل بالنسب المنصوص عليها بالفصل 20 رابعا من مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي على عقود شراء الأراضي المعدة للسكن والتي تمّ تسجيلها وفقا لأحكام الفصل 52 من الأمر المؤرخ في 27 جوان 1954 كما وقع تنقيحه أو إتمامه بالنصوص الموالية والتي ضمنت المعالم المتعلقة بها بدفاتر رؤساء مراكز مراقبة الأداءات أو ثقلت بدفاتر المحاسبين العموميين قبل صدور هذا القانون.

---

(1) الأعمال التحضيرية :

مداولة مجلس النواب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 1993/05/11 .

ولا يمكن إرجاع المبالغ الزائدة إذا ما وقع استخلاص مبالغ تفوق المعاليم المستوجبة بالنسب المنصوص عليها بالفصل 20 رابعا من مجلة معاليم التسجيل والطابع الجبائي.

**II - وتعفى العقود المنصوص عليها بالفقرة الأولى من هذا الفصل من المعلوم التكميلي المنصوص عليه بالفصل 52 من الأمر المؤرخ في 27 جوان 1954.**  
كما تعفى هذه العقود من الخطايا المنصوص عليها بالفصلين 102 و 103 من مجلة معاليم التسجيل والطابع الجبائي في صورة دفع كامل المعاليم المستوجبة عليها حسب النسب الواردة بالفصل 20 رابعا من المجلة المذكورة وذلك قبل غرة جانفي 1994.

**الفصل 4 - يلغى ابتداء من تاريخ صدور هذا القانون معلوم نشر القضايا لدى المحاكم العدلية المحدث بمقتضى الفصل الأول من الأمر المؤرخ في 3 مارس 1926 كما وقع تنقيحه أو إتمامه بالنصوص الموالية.**

**الفصل 5 - تلغى ابتداء من تاريخ صدور هذا القانون جميع الأحكام المتعلقة بمعلوم المرافعة المشار إليه بالفصل 75 من القانون عدد 87 لسنة 1989 المؤرخ في 7 سبتمبر 1989 والمتعلق بتنظيم مهنة المحاماة.**

**الفصل 6 - أحدث لفائدة صندوق الحيطة والتقاعد للمحامين معلوم يسمى "طابع المحاماة".**

يخضع وجوبا لطابع المحاماة كل محام بمناسبة قيامه أو اشتراكه في الأعمال التالية :

(1) عرائض الدعاوي والإعلامات بالنيابة ومطالب الاستئناف والاعتراض والتعقيب بجميع أصنافها المقدمة لدى مختلف المحاكم العدلية والإدارية والعسكرية على اختلاف درجاتها وكذلك لدى النيابة العمومية والتحقيق، وتستثنى من ذلك الأعمال المتعلقة بقضايا المنتفعين بإعانة عدلية أو التي فيها تسخير وكذلك قضايا النفقة وحوادث الشغل والمنح العائلية ،

(2) مطالب تسعير الأتعاب،

(3) العقود المتعلقة بالعقارات المرسمة بإدارة الملكية العقارية ويوضع طابع المحاماة في هذه الحالة على النسخة الموجهة لهذه الإدارة.

يتحمل المحامي شخصيا ونهائيا طابع المحاماة المستوجب على أعماله.

يوضع طابع المحاماة على الأعمال الخاضعة له بمبادرة من المحامي المطالب بالمعلوم الذي يتولى ختمه مباشرة بعد ذلك لإبطال فعاليته.

ويتعين على كتاب المحاكم وحافظ الملكية العقارية أن يقدموا مرة كل ثلاثة أشهر لقابض المالية مرجع النظر ولعميد الهيئة الوطنية للمحامين قائمة في المحامين الذين لم يوظفوا طابع المحاماة على أعمالهم وكذلك مبلغ المعلوم المستوجب بالنسبة لكل واحد منهم ويقوم قابض المالية بتتبع استخلاص هذه المعاليم وفق نفس القواعد والإجراءات الجاري بها العمل في مادة معاليم الطابع الجبائي. وتطرح من كل مبلغ يستخلصه قابض المالية بهذا العنوان نسبة 8% لفائدة الخزينة العامة مقابل مصاريف التتبع.

يضبط مقدار طابع المحاماة وكيفية إصداره بأمر .

**الفصل 7 -** تبقى سارية المفعول الامتيازات الجبائية الممنوحة في مادة معاليم التسجيل والطابع الجبائي بمقتضى النصوص الآتي ذكرها :

- الفصل 17 أولا من القانون عدد 108 لسنة 1985 المؤرخ في 6 ديسمبر 1985 المتعلق بتشجيع المؤسسات المالية والبنكية المتعاملة أساسا مع غير المقيمين.

- العنوان الثاني من القانون عدد 51 لسنة 1987 المؤرخ في 2 أوت 1987 المتعلق بمجلة الاستثمارات الصناعية .

- الفصل 20 سابعا من القانون عدد 18 لسنة 1988 المؤرخ في 2 أفريل 1988 المتعلق بإصدار مجلة الاستثمارات الفلاحية والصيد البحري.

- القانون عدد 33 لسنة 1988 المؤرخ في 3 ماي 1988 المتعلق بمنح امتيازات جبائية لفائدة الأحزاب السياسية.

- العنوان الثالث من القانون عدد 92 لسنة 1988 المؤرخ في 2 أوت 1988 المتعلق بشركات الاستثمار وذلك بالنسبة لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير فقط.

- العنوان الثاني من القانون عدد 110 لسنة 1988 المؤرخ في 18 أوت 1988 المتعلق بالنظام المنطبق على شركات التجارة الدولية.

- العنوان الثالث من القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في غرة فيفري 1989 المتعلق بالمساهمات والمنشآت العمومية.

- الباب الثاني من القانون عدد 100 لسنة 1989 المؤرخ في 17 نوفمبر 1989 المتعلق بضبط نظام التشجيع على الاستثمارات في أنشطة الخدمات.

- الفصول 19 و 21 و 23 مكرر من القانون عدد 17 لسنة 1990 المؤرخ في 26 فيفري 1990 المتعلق بتحويل التشريع الخاصّ بالبعث العقاري كما وقع تنقيحه بالقانون عدد 98 لسنة 1991 المؤرخ في 31 ديسمبر 1991.

- الباب الثاني من العنوان الثاني من القانون عدد 21 لسنة 1990 المؤرخ في 19 مارس 1990 المتعلق بإصدار مجلة الاستثمارات السياحية.

## الفصل 8 -

I - تلغى ابتداء من صدور هذا القانون جميع الأحكام السابقة المتعلقة بمعاليم التسجيل والتامبر الواردة بالنصوص التي تتمتع بمقتضاها الدولة والبنك المركزي التونسي والمؤسسات العمومية بامتيازات جبائية وخاصة منها :

- الفصل 2 من الأمر المؤرخ في 5 أفريل 1935 المتعلق باتخاذ تدابير لتحسين سوق الخمر.

- الفصلين 62 و 63 من القانون عدد 90 لسنة 1958 المؤرخ في 19 سبتمبر 1958 المحدث والمنظم للبنك المركزي التونسي.

- الفصل 23 من القانون عدد 115 لسنة 1958 المؤرخ في 4 نوفمبر 1958 المحدث للديوان القومي للصيد البحري.

- الفصل 15 من القانون عدد 133 لسنة 1959 المؤرخ في 14 أكتوبر 1959 المحدث للديوان القومي للصناعات التقليدية.

- الفصل 23 من المرسوم عدد 15 لسنة 1961 المؤرخ في 30 سبتمبر 1961 المحدث لديوان الأراضي الدولية المصادق عليه بالقانون عدد 58 لسنة 1961 المؤرخ في غرة ديسمبر 1961.

- الفصل 20 من المرسوم عدد 6 لسنة 1962 المؤرخ في 3 أبريل 1962 المحدث للديوان التونسي للتجارة المصادق عليه بالقانون عدد 14 لسنة 1962 المؤرخ في 24 ماي 1962 كما وقع تنقيحه بالقانون عدد 1 لسنة 1990 المؤرخ في 5 فيفري 1990.

- الفصل 10 من المرسوم عدد 10 لسنة 1962 المؤرخ في 3 أبريل 1962 المحدث لديوان الحبوب والبقول الغذائية وغيرها من المنتوجات الفلاحية كما وقعت المصادقة عليه بالقانون عدد 18 لسنة 1962 المؤرخ في 24 ماي 1962.

- الفصل 11 من المرسوم عدد 24 لسنة 1962 المؤرخ في 30 أوت 1962 المحدث للديوان القومي للزيت المصادق عليه بالقانون عدد 61 لسنة 1962 المؤرخ في 27 نوفمبر 1962.

- الفصل 30 من القانون عدد 57 لسنة 1964 المؤرخ في 28 ديسمبر 1964 المحدث للوكالة القومية للتبغ والوقيد.

- الفصل 27 من قانون المالية عدد 82 لسنة 1973 المؤرخ في 31 ديسمبر 1973 الذي يمنح امتيازات جبائية للديوان القومي للسياحة.

- الفصل 28 من قانون المالية عدد 82 لسنة 1973 المؤرخ في 31 ديسمبر 1973 الذي يمنح امتيازات جبائية للوكالة العقارية للسكن والوكالة العقارية الصناعية والوكالة العقارية السياحية.

- الفصل 13 من قانون المالية عدد 83 لسنة 1975 المؤرخ في 30 ديسمبر 1975 الذي يمنح امتيازات جبائية للديوان القومي للتطهير.

- الفصل 44 من قانون المالية عدد 115 لسنة 1976 المؤرخ في 31 ديسمبر 1976 الذي يمنح امتيازات جبائية لديوان المياه المعدنية.

- الفصل 11 من القانون عدد 69 لسنة 1981 المؤرخ في غرة أوت 1981 المحدث لوكالة التهذيب والتجديد العمراني.

- الفصل 3 من المرسوم عدد 8 لسنة 1985 المؤرخ في 14 سبتمبر 1985 المتعلق

بالاتقتصاد في الطاقة المصادق عليه بالقانون عدد 92 لسنة 1985 المؤرخ في 22 نوفمبر 1985.

- الفصل 34 من قانون المالية عدد 83 لسنة 1987 المؤرخ في 31 ديسمبر 1987 الذي يمنح امتيازات جبائية لديوان التنمية للجنوب.

- الفصل 15 من القانون عدد 91 لسنة 1988 المؤرخ في 2 أوت 1988 المحدث للوكالة الوطنية لحماية المحيط.

- الفصل 39 من قانون المالية عدد 115 لسنة 1989 المؤرخ في 31 ديسمبر 1989 الذي يمنح الديوان القومي البيداغوجي امتيازاً جبائياً.

**II - مع مراعاة أحكام الفصل 7 أعلاه تلغى بداية من تاريخ صدور هذا القانون جميع الأحكام السابقة والمخالفة لأحكام مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي وخاصة منها :**

- الأمر المؤرخ في 20 ماي 1899 الصادر في جعل تراتيب لاستخلاص معالم التانمبر والنقل والتسجيل لدى المحاكم كما وقع تنقيحه وتمامه بالنصوص اللاحقة.

- الأمر الأساسي المتعلق بالتسجيل المؤرخ في 19 أبريل 1912 كما وقع تنقيحه أو إتمامه بالنصوص اللاحقة.

- الأمر الأساسي المتعلق بالتانمبر المؤرخ في 20 أبريل 1912 كما وقع تنقيحه أو إتمامه بالنصوص اللاحقة.

- الفصل 4 من الأمر المؤرخ في 5 ديسمبر 1918 الصادر في رفع معلوم التانمبر الإتساعي .

- الفصلان 2 و3 من الأمر الصادر في 3 مارس 1926 المتعلق باستخلاص معالم التسجيل والتانمبر على الأحكام الصادرة من المجالس الأهلية كما وقع تنقيحهما أو إتمامهما بالنصوص اللاحقة.

- الأمر الصادر في 30 ديسمبر 1927 المتعلق بتوظيف معلوم النقل بالوفاة على المنقولات وأوراق المعاملات وفي تنقيح تعريفات المعلوم النسبي .

- الأمر المؤرخ في 28 ديسمبر 1929 القاضي بالترافع في معلوم التانمبر النسبي الموظف على الرقاع وشهادات الأسهم كما وقع تنقيحه أو إتمامه بالنصوص اللاحقة .

- الأمر الصادر في 28 ديسمبر 1929 المتعلق بتعويض التعريفة النسبية لمعلوم النقل بالوفاة بالتعريفة التدريجية كما وقع تنقيحه أو إتمامه بالنصوص اللاحقة.

- الأمر الصادر في 28 ديسمبر 1929 المتعلق برفع معالم التسجيل كما وقع تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة.

- الأمر المؤرخ في 7 جانفي 1930 المتعلق بتسجيل الصكوك.

- الفصول 21 و 22 و 23 من الأمر المؤرخ في 23 جوان 1930 المتعلق بتخفيف بعض الأداءات وفي منح تسهيلات في الدفع للمطلوبين بمعالم النقل بالوفاة كما وقع تنقيحها وإتمامها بالنصوص اللاحقة.

- الفصول 10 و 11 و 13 و 14 و 16 من الأمر المؤرخ في 26 ديسمبر 1934 المتعلق بإحداث موارد جديدة و بمنح تخفيضات جبائية كما وقع تنقيحها وإتمامها بالنصوص اللاحقة.

- الفصل 9 من الأمر المؤرخ في 3 جانفي 1938 المتعلق بإحداث موارد جبائية جديدة أو الزيادة فيها.

- الفصول 11 و 12 و 13 من الأمر المؤرخ في 16 مارس 1939 المتعلق بتنقيح كيفية خلاص الضريبة الشخصية للدولة والباتيندة والأداء على دخل رؤوس الأموال المنقولة.

- الفصول 45 و 46 و 47 و 49 من الأمر المؤرخ في 19 ديسمبر 1940 المتعلق بإحداث موارد جبائية جديدة كما وقع تنقيحها وإتمامها بالنصوص اللاحقة.

- الفصول 20 و21 و24 و25 من الأمر المؤرخ في 29 سبتمبر 1952 المتعلق بضبط الميزان السنوي الوقتي لعام 1952 - 1953.

- الفصل 55 من الأمر المؤرخ في 18 فيفري 1954 المتعلق بالجمعيات التعاونية.

- الفصول 48 و51 و54 و55 من الأمر الصادر في 27 جوان 1954 المتضمن تعيين الميزان الاعتيادي الوقتي للسنة المالية 1954 - 1955 كما وقع تنقيحها أو إتمامها بالنصوص اللاحقة.

- القانون عدد 41 لسنة 1957 المؤرخ في 27 سبتمبر 1957 المتضمن تنقيح أساليب استخلاص معالم التسجيل والتانمبر على الصكوك العدلية كما وقع تنقيحه بالقانون عدد 9 لسنة 1958 المؤرخ في 28 جانفي 1958.

- الأمر عدد 17 لسنة 1958 المؤرخ في 28 جانفي 1958 المتعلق بالتزامات كتاب المحاكم الخاصة بتسجيل الأحكام.

- القانون عدد 135 لسنة 1959 المؤرخ في 14 أكتوبر 1959 المتعلق باستخلاص معالم التسجيل و التانمبر على الصكوك العدلية.

- الفصل 118 من القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960 المتعلق بتنظيم أنظمة الضمان الاجتماعي.

- الفصل الأول من القانون عدد 18 لسنة 1961 المؤرخ في 31 ماي 1961 المتعلق بتخفيفات جبائية لفائدة شركات المساكن الرخيصة أو ذات الكراءات المعتدلة والجمعيات التعاضدية للبناء والشركات التعاضدية العمالية للبناء والعمارات الخاضعة لنظام الملكية المشتركة.

- الفصل 28 من القانون عدد 42 لسنة 1961 المؤرخ في 11 جويلية 1961 المتضمن لإعادة تنظيم التشريع المتعلق بعقلة و إحالة المبالغ الراجعة بعنوان أجر عن عمل أنجز لفائدة مستأجر و المبالغ الراجعة لمقاولي الأشغال أو لمن وقع تبتيتها لهم.

- القانون عدد 81 لسنة 1962 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962 المتعلق بمعاليم التسجيل كما وقع تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة باستثناء الفصل 10 منه.

- القانون عدد 21 لسنة 1964 المؤرخ في 28 ماي 1964 المتعلق بالإعفاء من الأداءات الجبائية لفائدة التعاضديات.

- الفصل 2 من القانون عدد 54 لسنة 1964 المؤرخ في 28 ديسمبر 1964 المتعلق بإعفاء عقود القروض من معالم التانمبر والتسجيل.

- القانون عدد 15 لسنة 1965 المؤرخ في 28 جوان 1965 المتعلق بإتمام المرسوم عدد 2 لسنة 1963 المؤرخ في 4 فيفري 1963 والمتعلق بالتفويت في المساكن الشعبية المصادق عليه بالقانون عدد 3 لسنة 1963 المؤرخ في 22 أفريل 1963.

- القانون عدد 34 لسنة 1967 المؤرخ في 5 أوت 1967 يتعلّق بإسقاط أداءات.

- القانون عدد 53 لسنة 1973 المؤرخ في 2 أوت 1973 المتعلق بمعاليم التسجيل كما وقع تنقيحه بالفصل 86 من القانون عدد 101 لسنة 1974 المؤرخ في 25 ديسمبر 1974 المتعلق بقانون المالية لتصرف 1975.

- الفصل 26 من القانون عدد 82 لسنة 1973 المؤرخ في 31 ديسمبر 1973 المتعلق بقانون المالية لتصرف 1974.

- الفصل 31 من القانون عدد 101 لسنة 1974 المؤرخ في 25 ديسمبر 1974 المتعلق بقانون المالية لسنة 1975.

- الفصل 50 من القانون عدد 85 لسنة 1976 المؤرخ في 11 أوت 1976 المتعلق بمراجعة التشريع الخاص بالانتزاع للمصلحة العمومية.

- الفصلان 40 و41 من القانون عدد 115 لسنة 1976 المؤرخ في 31 ديسمبر 1976 المتعلق بقانون المالية لسنة 1977.

- الفصل 37 من القانون عدد 66 لسنة 1979 المؤرخ في 31 ديسمبر 1979 المتعلق بقانون المالية لسنة 1980.

- الفصول 24 و72 و81 من القانون عدد 100 لسنة 1981 المؤرخ في 31 ديسمبر 1981 المتعلق بضبط قانون المالية لتصرف 1982.

- الفصول 47 و48 و50 و57 من القانون عدد 91 لسنة 1982 المؤرخ في 31 ديسمبر 1982 المتعلق بضبط قانون المالية لتصرف 1983 كما وقع تنقيحها بالنصوص اللاحقة.

- الفصول 13 و14 و16 من القانون عدد 113 لسنة 1983 المؤرخ في 30 ديسمبر 1983 المتعلق بقانون المالية لسنة 1984.

- الفصول 25 و26 و27 و29 و52 من القانون عدد 109 لسنة 1985 المؤرخ في 31 ديسمبر 1985 والمتعلق بقانون المالية لسنة 1986.

- الفصل 23 من القانون عدد 106 لسنة 1986 المؤرخ في 31 ديسمبر 1986 المتعلق بقانون المالية لتصرف 1987.

- الفصل 32 من القانون عدد 83 لسنة 1987 المؤرخ في 31 ديسمبر 1987 المتعلق بقانون المالية لسنة 1988.

- الفصل 66 من القانون عدد 145 لسنة 1988 المؤرخ في 31 ديسمبر 1988 المتعلق بقانون المالية لسنة 1989.

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

تونس في 17 ماي 1993.

زين العابدين بن علي

**مجلة معالم التسجيل**

**والطابع الجبائي**

# فهرس

مجلة معالم التسجيل

والطابع الجبائي

الصفحة	الفصول	المحتوى
22	1 إلى 116	الجزء الأول : معالم التسجيل .....
23	1 إلى 15	العنوان الأول : حول إجراء التسجيل .....
23	1 إلى 8	الباب الأول : العقود والنقل الخاضعة وجوبا لإجراء التسجيل ..
23	1 إلى 5	القسم الأول : الكتابات العمومية وعقود خط اليد .....
25	6	القسم الثاني : الاتفاقيات الشفاهية .....
26	7	القسم الثالث : التركات .....
26	8	القسم الرابع : احتساب آجال التسجيل .....
26	9	الباب الثاني : العقود غير الخاضعة وجوبا لإجراء التسجيل .....
28	10 إلى 12	الباب الثالث : مكان إجراء التسجيل .....
29	13 إلى 15	الباب الرابع : طرق تنفيذ إجراء التسجيل .....
31	16 إلى 55	العنوان الثاني : قواعد توظيف معالم التسجيل .....

الصفحة	الفصول	المحتوى
31	16 إلى 19	الباب الأول : أحكام عامة .....
32	20 إلى 25	الباب الثاني : تعريفه معالم التسجيل .....
32	20 إلى 22	القسم الأول : المعالم النسبية والتصاعدية .....
36	23 و 24	القسم الثاني : المعالم القارة .....
45	25	القسم الثالث : الإعفاءات .....
46	26 إلى 55	الباب الثالث : أساس المعالم النسبية والتصاعدية.....
46	26 إلى 31	القسم الأول : النقل بمقابل .....
46	26	- بيع العقارات والمنقولات .....
46	27	- معاوضة العقارات .....
46	28	- بيع الأصول التجارية أو الحق في الحرفاء.....
47	29	- إحالة الأسهم والمنابات بالشركات .....
47	30	- إحالة العقارات والمنقولات معا .....
47	31	- إيجار العقارات والأصول التجارية .....
48	32	القسم الثاني : الصفقات والالزمات .....
48	33 و 34	القسم الثالث : المقاسمات .....
48	35 و 36	القسم الرابع : الأحكام والقرارات .....

الصفحة	الفصول	المحتوى
50	37 إلى 55	القسم الخامس : الهبات والتركات .....
50	37 و 38 و 38 مكرر	الفرع الأول : أحكام مشتركة بين الهبات والتركات.....
50	37	- المرجع الترابي للمعاليم .....
50	38	- ملكية الرقبة وحق الانتفاع .....
51	38 مكرر	- إعفاء تخلي الأسلاف للأعقاب عن الإرث .....
51	39	الفرع الثاني : أحكام خاصة بالهبات .....
52	40 إلى 55	الفرع الثالث : أحكام خاصة بالتركات .....
52	40 إلى 46	- قواعد تقويم التركة .....
54	47 إلى 49	- الديون القابلة للطرح .....
56	50	- الديون غير القابلة للطرح .....
56	51	- التخفيض من أصول التركات .....
57	52	- إعفاء العقارات الفلاحية .....
57	52 مكرر و 52 ثالثا	- إعفاء إحالة أصول وسندات المؤسسات .....
58	53	- إعفاء المسكن الرئيسي للمتوفى من معلوم التسجيل .....
59	54	الموظف على التركات .....
		- إعفاء رأس المال عند الوفاة والجرديات .....

الصفحة	الفصول	المحتوى
59	55	- إعفاء بعض الوصايا .....
60	56 إلى 76	<b>العنوان الثالث : دفع المعاليم وإرجاعها وآجال التقادم (1)</b>
60	56 إلى 73	<b>الباب الأول : دفع المعاليم .....</b>
60	56 إلى 65	القسم الأول : المطالبون بالمعاليم .....
62	66 إلى 73	القسم الثاني : طرق دفع المعاليم .....
63	68	- الدفع بالتقسيم لمعاليم التسجيل .....
64	69 إلى 73	- التسجيل مع تأجيل الدفع .....
65	74 إلى 76	<b>الباب الثاني : إرجاع المعاليم وآجال التقادم .....</b>
65	74	القسم الأول : إرجاع المعاليم .....
66	75 و 76	القسم الثاني : آجال التقادم .....
66	77 إلى 112	<b>العنوان الرابع : المراقبة والنزاعات(1).....</b>
66	77 إلى 82	<b>الباب الأول : المراقبة .....</b>
66	77	القسم الأول : إجراء عام .....

(1) ألغيت الفصول من 75 إلى 80 و 82 و 90 ومن 102 إلى 112 و 114 بموجب الفصل 7 من قانون إصدار مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية بداية من غرة جانفي 2002.

الصفحة	الفصول	المحتوى
66	78 و 79	القسم الثاني : حق الاطلاع .....
66	80 إلى 82	القسم الثالث : طرق الإثبات .....
67	83 إلى 101	الباب الثاني : الواجبات .....
67	83 إلى 89	القسم الأول : واجبات المأمورين العموميين .....
69	90	القسم الثاني : واجبات قباض المالية ورؤساء مراكز مراقبة الأداءات
69	91 إلى 101	القسم الثالث : واجبات المطالبين بالمعاليم .....
73	102 إلى 109	الباب الثالث : العقوبات .....
73	102	القسم الأول : خطايا التأخير في الدفع .....
73	103	القسم الثاني : خطايا الاستخلاص .....
74	104 إلى 109	القسم الثالث : الغرامات الجبائية .....
74	110 إلى 112	الباب الرابع : النزاعات .....
74	110	القسم الأول : الإجراء المتعلق ببطاقة الجبر .....
74	111 و 112	القسم الثاني : الإجراء المتعلق بالاختبار .....

الصفحة	الفصول	المحتوى
74	113 إلى 116	<b>العنوان الخامس : أحكام مختلفة<sup>(1)</sup>.....</b>
74	113	القسم الأول : حق الشفعة .....
75	114	القسم الثاني : السر المهني .....
75	115	القسم الثالث : امتياز الخزينة .....
75	116	القسم الرابع : أجر عدول الإسهاد .....
76	117 إلى 143	<b>الجزء الثاني : معالم الطابع الجبائي<sup>(2)</sup>.....</b>
77	117 إلى 135	<b>العنوان الأول : قواعد توظيف معالم الطابع الجبائي</b>
77	117	الباب الأول : ميدان التطبيق والتعريف .....
81	118	الباب الثاني : الإعفاءات.....
83	119 إلى 128	الباب الثالث : آجال وطرق الدفع .....
83	119 و 120	القسم الأول : آجال الدفع .....
84	121 إلى 128 خامسا	القسم الثاني : طرق الدفع .....

(1) ألغيت الفصول من 102 إلى 112 و 114 بموجب الفصل 7 من قانون إصدار مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية بداية من غرة جانفي 2002.

(2) ألغيت الفصول 130 و من 138 إلى 143 بموجب الفصل 7 من قانون إصدار مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية بداية من غرة جانفي 2002 .

الصفحة	الفصول	المحتوى
85	122 و 123	- الدفع بواسطة طوابع جبائية منقولة .....
85	124 إلى 127	- الدفع بواسطة تصريح .....
86	128	- الدفع بواسطة تأشيرة قابض المالية .....
87	128 مكرر	- توظيف معلوم الطابع الجبائي بواسطة الطبع الآلي
87	128 ثالثا	- توظيف معلوم الطابع الجبائي بواسطة تصريح ...
88	128 رابعا	- الدفع بواسطة وصولات .....
88	128 خامسا	- الدفع بالطرق الالكترونية الموثوق بها.....
89	129 و 130	<b>الباب الرابع : المطالبون بالمعاليم وأجل التقادم .....</b>
89	129	القسم الأول : المطالبون بالمعاليم .....
89	130	القسم الثاني : أجل التقادم .....
89	131 إلى 135	<b>الباب الخامس : أحكام مختلفة .....</b>
90	136 إلى 143	<b>العنوان الثاني : واجبات المأمورين العموميين والمراقبة والنزاعات(*) .....</b>
90	136 و 137	الباب الأول : واجبات المأمورين العموميين .....
91	138 إلى 143	الباب الثاني : المراقبة والنزاعات .....
92	144 إلى 149	<b>الجزء الثالث : المعاليم الأخرى (*) .....</b>
93	144 إلى 149	<b>العنوان الأول : المعلوم الوحيد على التأمين .....</b>

(\*) ألغيت الفصول من 138 إلى 143 و 149 بموجب الفصل 7 من قانون إصدار مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية بداية من غرة جانفي 2002 .

الجمهورية التونسية  
وزارة المالية  
الإدارة العامة للدراسات  
والتشريع الجبائي

**مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي  
و نصوصها التطبيقية  
ونصوص مختلفة ذات الصلة**

محنة في غرة جانفي 2020

## قانون عدد 53 لسنة 1993 مؤرخ في 17 ماي 1993 يتعلق بإصدار مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي<sup>(1)</sup> .

باسم الشعب ،  
وبعد موافقة مجلس النواب،  
يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

**الفصل الأول -** تصدر بمقتضى هذا القانون النصوص التشريعية المتعلقة بمعالم التسجيل والطابع الجبائي وتحمل عنوان "مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي " .

### **الفصل 2 -**

**I -** تطبق أحكام المجلة المشار إليها أعلاه على الأحكام والعقود والنقل والكتابات المحررة أو الحاصلة ابتداء من صدور هذا القانون .

كما تطبق هذه الأحكام على العقود والكتابات والنقل المحررة أو الحاصلة قبل تاريخ صدور هذا القانون في صورة تسجيلها قبل غرة جانفي 1994 أو قبل انتهاء الأجل القانوني المحدد لتسجيلها إذا كان هذا الأخير ينتهي بعد 31 ديسمبر 1993 . ويقع التخلف في هذه الحالة عن الخطايا والغرامات المستوجبة على هذه العقود والكتابات والنقل .

**II -** لا يمكن أن ينجرّ عن تطبيق أحكام الفقرة الأولى من هذا الفصل إرجاع المبالغ الزائدة إذا ما وقع استخلاص مبالغ تفوق المعالم المستوجبة.

### **الفصل 3 -**

**I -** تستخلص معالم التسجيل بالنسب المنصوص عليها بالفصل 20 رابعا من مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي على عقود شراء الأراضي المعدة للسكن والتي تمّ تسجيلها وفقا لأحكام الفصل 52 من الأمر المؤرخ في 27 جوان 1954 كما وقع تنقيحه أو إتمامه بالنصوص الموالية والتي ضمّنت المعالم المتعلقة بها بدفاتر رؤساء مراكز مراقبة الأداءات أو ثقلت بدفاتر المحاسبين العموميين قبل صدور هذا القانون.

---

(1) الأعمال التحضيرية :

مداولة مجلس النواب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 1993/05/11 .

ولا يمكن إرجاع المبالغ الزائدة إذا ما وقع استخلاص مبالغ تفوق المعاليم المستوجبة بالنسب المنصوص عليها بالفصل 20 رابعا من مجلة معاليم التسجيل والطابع الجبائي.

**II -** وتعفى العقود المنصوص عليها بالفقرة الأولى من هذا الفصل من المعلوم التكميلي المنصوص عليه بالفصل 52 من الأمر المؤرخ في 27 جوان 1954. كما تعفى هذه العقود من الخطايا المنصوص عليها بالفصلين 102 و103 من مجلة معاليم التسجيل والطابع الجبائي في صورة دفع كامل المعاليم المستوجبة عليها حسب النسب الواردة بالفصل 20 رابعا من المجلة المذكورة وذلك قبل غرة جانفي 1994.

**الفصل 4 -** يلغى ابتداء من تاريخ صدور هذا القانون معلوم نشر القضايا لدى المحاكم العدلية المحدث بمقتضى الفصل الأول من الأمر المؤرخ في 3 مارس 1926 كما وقع تنقيحه أو إتمامه بالنصوص الموالية.

**الفصل 5 -** تلغى ابتداء من تاريخ صدور هذا القانون جميع الأحكام المتعلقة بمعلوم المرافعة المشار إليه بالفصل 75 من القانون عدد 87 لسنة 1989 المؤرخ في 7 سبتمبر 1989 والمتعلق بتنظيم مهنة المحاماة.

**الفصل 6 -** أحدث لفائدة صندوق الحيطرة والتقاعد للمحامين معلوم يسمى "طابع المحاماة". يخضع وجوبا لطابع المحاماة كل محام بمناسبة قيامه أو اشتراكه في الأعمال التالية :

(1) عرائض الدعاوي والإعلامات بالنيابة ومطالب الاستئناف والاعتراض والتعقيب بجميع أصنافها المقدمة لدى مختلف المحاكم العدلية والإدارية والعسكرية على اختلاف درجاتها وكذلك لدى النيابة العمومية والتحقيق، وتستنثى من ذلك الأعمال المتعلقة بقضايا المنتفعين بإعانة عدلية أو التي فيها تسخير وكذلك قضايا النفقة وحوادث الشغل والمنح العائلية ،

(2) مطالب تسعير الأتعاب،

(3) العقود المتعلقة بالعقارات المرسمة بإدارة الملكية العقارية ويوضع طابع المحاماة في هذه الحالة على النسخة الموجهة لهذه الإدارة.

يتحمل المحامي شخصيا ونهائيا طابع المحاماة المستوجب على أعماله.  
يوضع طابع المحاماة على الأعمال الخاضعة له بمبادرة من المحامي المطالب  
بالمعلوم الذي يتولى ختمه مباشرة بعد ذلك لإبطال فعاليته.

ويتعين على كتاب المحاكم وحافظ الملكية العقارية أن يقدموا مرة كل ثلاثة أشهر  
لقابض المالية مرجع النظر ولعميد الهيئة الوطنية للمحامين قائمة في المحامين الذين لم  
يوظفوا طابع المحاماة على أعمالهم وكذلك مبلغ المعلوم المستوجب بالنسبة لكل واحد  
منهم ويقوم قابض المالية بتتبع استخلاص هذه المعاليم وفق نفس القواعد والإجراءات  
الجاري بها العمل في مادة معاليم الطابع الجبائي. وتطرح من كل مبلغ يستخلصه  
قابض المالية بهذا العنوان نسبة 8% لفائدة الخزينة العامة مقابل مصاريف التتبع.

يضبط مقدار طابع المحاماة وكيفية إصداره بأمر .

**الفصل 7 -** تبقى سارية المفعول الامتيازات الجبائية الممنوحة في مادة معاليم  
التسجيل والطابع الجبائي بمقتضى النصوص الآتي ذكرها :

- الفصل 17 أولا من القانون عدد 108 لسنة 1985 المؤرخ في 6 ديسمبر 1985  
المتعلق بتشجيع المؤسسات المالية والبنكية المتعاملة أساسا مع غير المقيمين.

- العنوان الثاني من القانون عدد 51 لسنة 1987 المؤرخ في 2 أوت 1987  
المتعلق بمجلة الاستثمارات الصناعية .

- الفصل 20 سابعاً من القانون عدد 18 لسنة 1988 المؤرخ في 2 أفريل 1988  
المتعلق بإصدار مجلة الاستثمارات الفلاحية والصيد البحري.

- القانون عدد 33 لسنة 1988 المؤرخ في 3 ماي 1988 المتعلق بمنح امتيازات  
جبائية لفائدة الأحزاب السياسية.

- العنوان الثالث من القانون عدد 92 لسنة 1988 المؤرخ في 2 أوت 1988 المتعلق  
بشركات الاستثمار وذلك بالنسبة لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير فقط.

- العنوان الثاني من القانون عدد 110 لسنة 1988 المؤرخ في 18 أوت 1988 المتعلق بالنظام المنطبق على شركات التجارة الدولية.

- العنوان الثالث من القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في غرة فيفري 1989 المتعلق بالمساهمات والمنشآت العمومية.

- الباب الثاني من القانون عدد 100 لسنة 1989 المؤرخ في 17 نوفمبر 1989 المتعلق بضبط نظام التشجيع على الاستثمارات في أنشطة الخدمات.

- الفصول 19 و 21 و 23 مكرر من القانون عدد 17 لسنة 1990 المؤرخ في 26 فيفري 1990 المتعلق بتحويل التشريع الخاص بالبعث العقاري كما وقع تنقيحه بالقانون عدد 98 لسنة 1991 المؤرخ في 31 ديسمبر 1991.

- الباب الثاني من العنوان الثاني من القانون عدد 21 لسنة 1990 المؤرخ في 19 مارس 1990 المتعلق بإصدار مجلة الاستثمارات السياحية.

## الفصل 8 -

I - تلغى ابتداء من صدور هذا القانون جميع الأحكام السابقة المتعلقة بمعاليم التسجيل والتامبر الواردة بالنصوص التي تتمتع بمقتضاها الدولة والبنك المركزي التونسي والمؤسسات العمومية بامتيازات جبائية وخاصة منها :

- الفصل 2 من الأمر المؤرخ في 5 أفريل 1935 المتعلق باتخاذ تدابير لتحسين سوق الخمر.

- الفصلين 62 و 63 من القانون عدد 90 لسنة 1958 المؤرخ في 19 سبتمبر 1958 المحدث والمنظم للبنك المركزي التونسي.

- الفصل 23 من القانون عدد 115 لسنة 1958 المؤرخ في 4 نوفمبر 1958 المحدث للديوان القومي للصيد البحري.

- الفصل 15 من القانون عدد 133 لسنة 1959 المؤرخ في 14 أكتوبر 1959 المحدث للديوان القومي للصناعات التقليدية.

- الفصل 23 من المرسوم عدد 15 لسنة 1961 المؤرخ في 30 سبتمبر 1961 المحدث لديوان الأراضي الدولية المصادق عليه بالقانون عدد 58 لسنة 1961 المؤرخ في غرة ديسمبر 1961.

- الفصل 20 من المرسوم عدد 6 لسنة 1962 المؤرخ في 3 أبريل 1962 المحدث للديوان التونسي للتجارة المصادق عليه بالقانون عدد 14 لسنة 1962 المؤرخ في 24 ماي 1962 كما وقع تنقيحه بالقانون عدد 1 لسنة 1990 المؤرخ في 5 فيفري 1990.

- الفصل 10 من المرسوم عدد 10 لسنة 1962 المؤرخ في 3 أبريل 1962 المحدث لديوان الحبوب والبقول الغذائية وغيرها من المنتوجات الفلاحية كما وقعت المصادقة عليه بالقانون عدد 18 لسنة 1962 المؤرخ في 24 ماي 1962.

- الفصل 11 من المرسوم عدد 24 لسنة 1962 المؤرخ في 30 أوت 1962 المحدث للديوان القومي للزيت المصادق عليه بالقانون عدد 61 لسنة 1962 المؤرخ في 27 نوفمبر 1962.

- الفصل 30 من القانون عدد 57 لسنة 1964 المؤرخ في 28 ديسمبر 1964 المحدث للوكالة القومية للتبغ والوقيد.

- الفصل 27 من قانون المالية عدد 82 لسنة 1973 المؤرخ في 31 ديسمبر 1973 الذي يمنح امتيازات جبائية للديوان القومي للسياحة.

- الفصل 28 من قانون المالية عدد 82 لسنة 1973 المؤرخ في 31 ديسمبر 1973 الذي يمنح امتيازات جبائية للوكالة العقارية للسكن والوكالة العقارية الصناعية والوكالة العقارية السياحية.

- الفصل 13 من قانون المالية عدد 83 لسنة 1975 المؤرخ في 30 ديسمبر 1975

الذي يمنح امتيازات جبائية للديوان القومي للتطهير.

- الفصل 44 من قانون المالية عدد 115 لسنة 1976 المؤرخ في 31 ديسمبر 1976 الذي يمنح امتيازات جبائية لديوان المياه المعدنية.

- الفصل 11 من القانون عدد 69 لسنة 1981 المؤرخ في غرة أوت 1981 المحدث لوكالة التهذيب والتجديد العمراني.

- الفصل 3 من المرسوم عدد 8 لسنة 1985 المؤرخ في 14 سبتمبر 1985 المتعلق

بالاقتصاد في الطاقة المصادق عليه بالقانون عدد 92 لسنة 1985 المؤرخ في 22 نوفمبر 1985.

- الفصل 34 من قانون المالية عدد 83 لسنة 1987 المؤرخ في 31 ديسمبر 1987 الذي يمنح امتيازات جبائية لديوان التنمية للجنوب.

- الفصل 15 من القانون عدد 91 لسنة 1988 المؤرخ في 2 أوت 1988 المحدث للوكالة الوطنية لحماية المحيط.

- الفصل 39 من قانون المالية عدد 115 لسنة 1989 المؤرخ في 31 ديسمبر 1989 الذي يمنح الديوان القومي البيداغوجي امتيازاً جبائياً.

**II** - مع مراعاة أحكام الفصل 7 أعلاه تلغى بداية من تاريخ صدور هذا القانون جميع الأحكام السابقة والمخالفة لأحكام مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي وخاصة منها :

- الأمر المؤرخ في 20 ماي 1899 الصادر في جعل تراتيب لاستخلاص معالم التانمبر والنقل والتسجيل لدى المحاكم كما وقع تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة.

- الأمر الأساسي المتعلق بالتسجيل المؤرخ في 19 أبريل 1912 كما وقع تنقيحه أو إتمامه بالنصوص اللاحقة.

- الأمر الأساسي المتعلق بالتانمبر المؤرخ في 20 أبريل 1912 كما وقع تنقيحه أو إتمامه بالنصوص اللاحقة.

- الفصل 4 من الأمر المؤرخ في 5 ديسمبر 1918 الصادر في رفع معلوم التانمبر الإتساعي .

- الفصلان 2 و3 من الأمر الصادر في 3 مارس 1926 المتعلق باستخلاص معالم التسجيل والتانمبر على الأحكام الصادرة من المجالس الأهلية كما وقع تنقيحهما أو إتمامهما بالنصوص اللاحقة.

- الأمر الصادر في 30 ديسمبر 1927 المتعلق بتوظيف معلوم النقل بالوفاة على المنقولات وأوراق المعاملات وفي تنقيح تعريفات المعلوم النسبي .

- الأمر المؤرخ في 28 ديسمبر 1929 القاضي بالترفيغ في معلوم التانمبر النسبي الموظف على الرقاع وشهادات الأسهم كما وقع تنقيحه أو إتمامه بالنصوص اللاحقة .

- الأمر الصادر في 28 ديسمبر 1929 المتعلق بتعويض التعريف النسبية لمعلوم النقل بالوفاة بالتعريف التدريجية كما وقع تنقيحه أو إتمامه بالنصوص اللاحقة.

- الأمر الصادر في 28 ديسمبر 1929 المتعلق برفع معالم التسجيل كما وقع تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة.

- الأمر المؤرخ في 7 جانفي 1930 المتعلق بتسجيل الصكوك.

- الفصول 21 و 22 و 23 من الأمر المؤرخ في 23 جوان 1930 المتعلق بتخفيف بعض الأداءات وفي منح تسهيلات في الدفع للمطلوبين بمعالم النقل بالوفاة كما وقع تنقيحها و إتمامها بالنصوص اللاحقة.

- الفصول 10 و 11 و 13 و 14 و 16 من الأمر المؤرخ في 26 ديسمبر 1934 المتعلق بإحداث موارد جديدة و بمنح تخفيضات جبائية كما وقع تنقيحها وإتمامها

بالنصوص اللاحقة.

- الفصل 9 من الأمر المؤرخ في 3 جانفي 1938 المتعلق بإحداث موارد جبائية جديدة أو الزيادة فيها.

- الفصول 11 و12 و13 من الأمر المؤرخ في 16 مارس 1939 المتعلق بتنقيح كيفية خلاص الضريبة الشخصية للدولة والباتيندة والأداء على دخل رؤوس الأموال المنقولة.

- الفصول 45 و46 و47 و49 من الأمر المؤرخ في 19 ديسمبر 1940 المتعلق بإحداث موارد جبائية جديدة كما وقع تنقيحها واتمامها بالنصوص اللاحقة.

- الفصول 20 و21 و24 و25 من الأمر المؤرخ في 29 سبتمبر 1952 المتعلق بضبط الميزان السنوي لعمام 1952 - 1953.

- الفصل 55 من الأمر المؤرخ في 18 فيفري 1954 المتعلق بالجمعيات التعاونية.

- الفصول 48 و51 و54 و55 من الأمر الصادر في 27 جوان 1954 المتضمن تعيين الميزان الاعتيادي للوقت للسنة المالية 1954 - 1955 كما وقع تنقيحها أو إتمامها بالنصوص اللاحقة.

- القانون عدد 41 لسنة 1957 المؤرخ في 27 سبتمبر 1957 المتضمن تنقيح أساليب استخلاص معالم التسجيل والتانمبر على الصكوك العدلية كما وقع تنقيحه بالقانون عدد 9 لسنة 1958 المؤرخ في 28 جانفي 1958.

- الأمر عدد 17 لسنة 1958 المؤرخ في 28 جانفي 1958 المتعلق بالتزامات كتاب المحاكم الخاصة بتسجيل الأحكام.

- القانون عدد 135 لسنة 1959 المؤرخ في 14 أكتوبر 1959 المتعلق باستخلاص معالم التسجيل و التانمبر على الصكوك العدلية.

- الفصل 118 من القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960 المتعلق بتنظيم أنظمة الضمان الاجتماعي.

- الفصل الأول من القانون عدد 18 لسنة 1961 المؤرخ في 31 ماي 1961 المتعلق بتخفيفات جبائية لفائدة شركات المساكن الرخيصة أو ذات الكراءات المعتدلة والجمعيات التعاضدية للبناء والشركات التعاضدية العمالية للبناء والعمارات الخاضعة لنظام الملكية المشتركة.

- الفصل 28 من القانون عدد 42 لسنة 1961 المؤرخ في 11 جويلية 1961 المتضمن لإعادة تنظيم التشريع المتعلق بعقلة و إحالة المبالغ الراجعة بعنوان أجر عن عمل أنجز لفائدة مستأجر و المبالغ الراجعة لمقاولي الأشغال أو لمن وقع تبتيتها لهم.

- القانون عدد 81 لسنة 1962 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962 المتعلق بمعاليم التسجيل كما وقع تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة باستثناء الفصل 10 منه.

- القانون عدد 21 لسنة 1964 المؤرخ في 28 ماي 1964 المتعلق بالإعفاء من الأداءات الجبائية لفائدة التعاضديات.

- الفصل 2 من القانون عدد 54 لسنة 1964 المؤرخ في 28 ديسمبر 1964 المتعلق بإعفاء عقود القروض من معاليم التانمبر والتسجيل.

- القانون عدد 15 لسنة 1965 المؤرخ في 28 جوان 1965 المتعلق بإتمام المرسوم عدد 2 لسنة 1963 المؤرخ في 4 فيفري 1963 والمتعلق بالتفويت في المساكن الشعبية المصادق عليه بالقانون عدد 3 لسنة 1963 المؤرخ في 22 أفريل 1963.

- القانون عدد 34 لسنة 1967 المؤرخ في 5 أوت 1967 يتعلّق بإسقاط أداءات.

- القانون عدد 53 لسنة 1973 المؤرخ في 2 أوت 1973 المتعلق بمعاليم التسجيل كما وقع تنقيحه بالفصل 86 من القانون عدد 101 لسنة 1974 المؤرخ في 25 ديسمبر 1974 المتعلق بقانون المالية لتصرف 1975.

- الفصل 26 من القانون عدد 82 لسنة 1973 المؤرخ في 31 ديسمبر 1973 المتعلق بقانون المالية لتصرف 1974.

- الفصل 31 من القانون عدد 101 لسنة 1974 المؤرخ في 25 ديسمبر 1974 المتعلق بقانون المالية لسنة 1975.

- الفصل 50 من القانون عدد 85 لسنة 1976 المؤرخ في 11 أوت 1976 المتعلق بمراجعة التشريع الخاص بالانتزاع للمصلحة العمومية.

- الفصلان 40 و 41 من القانون عدد 115 لسنة 1976 المؤرخ في 31 ديسمبر 1976 المتعلق بقانون المالية لسنة 1977.

- الفصل 37 من القانون عدد 66 لسنة 1979 المؤرخ في 31 ديسمبر 1979 المتعلق بقانون المالية لسنة 1980.

- الفصول 24 و 72 و 81 من القانون عدد 100 لسنة 1981 المؤرخ في 31 ديسمبر 1981 المتعلق بضبط قانون المالية لتصرف 1982.

- الفصول 47 و 48 و 50 و 57 من القانون عدد 91 لسنة 1982 المؤرخ في 31 ديسمبر 1982 المتعلق بضبط قانون المالية لتصرف 1983 كما وقع تنقيحها بالنصوص اللاحقة.

- الفصول 13 و 14 و 16 من القانون عدد 113 لسنة 1983 المؤرخ في 30 ديسمبر 1983 المتعلق بقانون المالية لسنة 1984.

- الفصول 25 و 26 و 27 و 29 و 52 من القانون عدد 109 لسنة 1985 المؤرخ في 31 ديسمبر 1985 والمتعلق بقانون المالية لسنة 1986.

- الفصل 23 من القانون عدد 106 لسنة 1986 المؤرخ في 31 ديسمبر 1986 المتعلق بقانون المالية لتصرف 1987.

- الفصل 32 من القانون عدد 83 لسنة 1987 المؤرخ في 31 ديسمبر 1987

المتعلق بقانون المالية لسنة 1988.

- الفصل 66 من القانون عدد 145 لسنة 1988 المؤرخ في 31 ديسمبر 1988  
المتعلق بقانون المالية لسنة 1989.

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين  
الدولة.

تونس في 17 ماي 1993.

زين العابدين بن علي

# الجزء الأول

## معاليم التسجيل

# العنوان الأول

## حول إجراء التسجيل

### الباب الأول

#### العقود والنقل الخاضعة وجوبا لإجراء التسجيل

##### القسم الأول

###### الكتابات العمومية وعقود خط اليد

**الفصل الأول -** تسجل وجوبا في أجل عشرة أيام من تاريخ الكتب :

- 1 - التنابيه والمحاضر المحررة من طرف العدول المنفذين والأشخاص الآخرين المؤهلين للقيام بذلك ؛
- 2 - محاضر البيع المعدة من طرف السماسرة والأشخاص الآخرين المؤهلين للقيام بالبيع العمومي للمنقولات.

**الفصل 2 -** تسجل وجوبا في أجل ثلاثين يوما من تاريخ الكتب :

- 1 - كتابات عدول الإشهاد التي ليس لها مساس بالوضعية القانونية للعقارات والأصول التجارية ؛
- 2 - التواكيل والوعود بالبيع والعقود الناقلة للملكية وبصفة عامة كل الكتابات المحررة في نطاق مهنة وسيط لبيع وشراء العقارات أو الأصول التجارية وكذلك الكتابات المحررة في نطاق مهنة شراء نفس هذه الأملاك لغرض بيعها مالم يقع تحريرها بكتب عدلي.

##### الفصل 3 -

**I -** تسجل وجوبا في أجل ستين يوما من تاريخ الكتب :

- 1 - العقود الإدارية المتضمنة لنقل ملكية أو ملكية الرقبة أو حق الانتفاع أو الاستغلال لعقارات أو المتعلقة بالصفقات أو باللزمات بجميع أنواعها أو بتكوين الرهون العقارية أو إحالتها أو رفع اليد عنها وكذلك الضمانات المتعلقة بهذه العقود؛ (نقح بالعدد 1 من الفصل 33 ق.م عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ في 2017/12/18) ؛

2 - كتابات عدول الإشهاد التي لها مساس بالوضع القانونية للعقارات والأصول التجارية ؛

3 - عقود خط اليد المتضمنة لنقل ملكية أو ملكية الرقبة أو حق الانتفاع بعقارات أو لنقل أصل تجاري أو حق في الحرفاء أو المتضمنة لبيع مرابحة يتعلق بنفس الأملاك أو المتضمنة لإحالة حق إيجار أو حق الانتفاع بوعده إيجار يتعلق بعقار أو بجزء منه؛ (نقح بالفصل 29 من ق.م عدد 7 لسنة 2011 المؤرخ في 2011/12/31) ؛

3 مكرّر - عقود خط اليد المتضمنة لعمليات استئجار تتعلق بعقارات؛ (أضيف بالفصل 30 من ق.م عدد 7 لسنة 2011 المؤرخ في 2011/12/31) ؛

4 - عقود خط اليد المتضمنة لنقل أملاك منقولة بين الأحياء بدون مقابل؛

5 - عقود خط اليد المتضمنة لتكوين رهن يتعلق بمنقولات أو عقارات أو التفويت فيه أو رفع اليد عنه ؛

6 - عقود خط اليد المتضمنة لنقل حق إستغلال عقارات أو أصول تجارية ؛

7 - بالنسبة للتركات ، بيانات الجرد بخط اليد المتعلقة بالمنقولات والسندات والأوراق وكذلك تسعيرات المنقولات ؛

8 - عقود خط اليد المتضمنة لتكوين الشركات أو التمديد في مدتها أو تحويلها أو حلها أو الترفيع في رأس مالها أو استهلاكه أو التخفيض فيه وكذلك عقود خط اليد المتضمنة لإحالة منابات المؤسسين أو منابات الأرباح أو منابات الفوائض بالشركات التي لم يجرأ رأس مالها إلى أسهم ؛

8 مكرر - عقود تكوين تجمعات المصالح الإقتصادية أو التمديد في مدتها أو تحويلها أو حلها أو الترفيع في رأس مالها أو استهلاكه أو التخفيض فيه وكذلك عقود خط اليد المتضمنة لإحالة المنابات بهذه التجمعات ( أضيف بالفصل 62 من ق.م عدد 123 لسنة 2001 المؤرخ في 28 ديسمبر 2001 ) ؛

8 ثالثا - عقود خط اليد المتضمنة لعمليات مضاربة ( أضيف بالعدد 6 من الفصل 16 ق.م عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 25/12/2015 ) ؛

9 - عقود خط اليد المتضمنة لمقاسمة العقارات؛

10 - عقود خط اليد المتضمنة لمقاسمة منقولات تابعة لشركة أو لأصول شركة ؛

11 - عقود خط اليد المتعلقة بالصفقات أو بالذمات أو بالإستشهار أو بالإستغلال تحت التسمية الأصلية أو بالنقل بمقابل لملكية حقوق صناعية أو فنية أو أدبية أو حق

استغلال أو حق استعمال لهذه الحقوق أو المتعلقة بمعاملات بمقابل مع الفنانين والمبدعين والرياضيين بصفتهم المهنية تلك حتى وإن كان التعاقد مع هؤلاء قد تمّ بصفة غير مباشرة (نقح بالفصل 53 ق.م عدد 90 لسنة 2004 المؤرخ في 31 ديسمبر 2004 و بالعدد 2 من الفصل 33 ق.م عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ في 2017/12/18)؛

12 - عقود خط اليد المتضمنة لقروض أو إيجارات مالية أو فتح اعتمادات أو لإجارة؛ (نقح بالفصل 31 من ق.م عدد 7 لسنة 2011 المؤرخ في 2011/12/31) ؛

13 - الكتابات المتضمنة لضمانات المبالغ والقيم؛

**II -** يُضاعف الأجل المضبوط بالفقرة الأولى ثالثاً من هذا الفصل بالنسبة للعقود التي لها مساس بالوضعية القانونية للعقارات والأصول التجارية والمبرمة بالخارج. كما يمنح المالك السابق والمسوغ في الحالات المنصوص عليها بالفقرة الأولى ثالثاً وسادساً من هذا الفصل ، أجلاً إضافياً مدته ثلاثين يوماً للقيام بعملية إيداع العقد أو التصريح المنصوص عليها بالفقرة الثانية من الفصل 63 من هذه المجلة.

**الفصل 4 -** تسجل الوصايا وجوبا في أجل تسعين يوماً من تاريخ وفاة الموصي.

**الفصل 5 -** تسجل وجوبا في أجل مائة وعشرين يوماً من تاريخ التصريح بها الأحكام والقرارات الصادرة عن جميع المحاكم والقاضية بـ:

- إدانة أو تصفية ،
  - نقل ملكية عقارات أو مقاسمتها أو معاوضتها أو إقرار حق مستأجر لعقار في إيجار أو تحديد قيمته أو إحالة أسهم أو منابات تخوّل لحائزها حق استغلال أو ملكية عقار،
  - نقل ملكية أصل تجاري أو إيجاره أو نقل حق في الحرفاء أو إقرار حق مستأجر أصل تجاري في الإيجار،
  - بيوعات عمومية للمنقولات.
  - مقاسمة المنقولات التابعة لتركة أو لأصول شركة.
- (نقح بالعدد 1 من الفصل 69 ق.م عدد 78 لسنة 2016 المؤرخ في 2016 / 12 / 17)

## القسم الثاني

### الاتفاقيات الشفاهية

**الفصل 6 -**

**I -** في حالة عدم وجود كتب، تكون النقل المشار إليها بالفقرة الأولى ثالثاً من الفصل الثالث من هذه المجلة محل تصاريح تقديرية تقدم في أجل ستين يوماً من تاريخ حوز الأملاك موضوع هذه النقل.

غير أنّ المالك السابق يتمتع بأجل إضافي مدته ثلاثين يوماً لإيداع هذه التصاريح.

**II -** في غياب اتفاقيات مكتوبة تتعلق بنقل حق استغلال عقارات تحل محل هذه الاتفاقيات تصاريح تقديرية مفصلة يقوم بها المسوّغ في أجل سنتين يوماً من تاريخ الاستغلال .

## القسم الثالث التركات

**الفصل 7 -** يتعين على الورثة أو الموصى لهم إيداع وتسجيل التصاريح بالأموال التي تؤول أو تحال لهم بالوفاة وذلك في أجل سنة من تاريخ الوفاة. ويجري هذا الأجل ابتداء من تاريخ الحكم بالفقدان بالنسبة لتركات الغائبين.

## القسم الرابع احتساب آجال التسجيل

### الفصل 8 -

**I -** لا يؤخذ بعين الاعتبار يوم تاريخ العقد ويوم فتح التركة لغرض احتساب الآجال المحددة لإجراء التسجيل.

وإذا وافق يوم انتهاء الأجل المحدد لإجراء التسجيل أو دفع المعاليم المستوجبة يوم غلق قباضات المالية يقع تمديد هذا الأجل لأول يوم عمل يليه.

**II -** بالنسبة للعقود الإدارية الخاضعة لموافقة سلطة الإشراف، يجري أجل التسجيل ابتداء من يوم تسلم السلطة التي أبرمت العقد لموافقة سلطة الإشراف.

**III -** بالنسبة إلى النقل المنجزه بموجب أوامر الإنتزاع من أجل المصلحة العمومية يجري أجل التسجيل بداية من تاريخ عرض المنتزع لغرامة الإنتزاع ( أضيفت بالفصل 63 ق . م عدد 101 لسنة 1999 المؤرخ في 1999/12/31 ) .

## الباب الثاني

### العقود غير الخاضعة وجوبا لإجراء التسجيل

**الفصل 9 -** لا تخضع وجوبا لإجراء التسجيل :

- 1 - جميع الكتابات غير المذكورة بالباب الأول من هذا العنوان ؛
- 2 - الكتابات المعاينة لإبرام أو تحوير أو فسخ اتفاقيات أو عقود أو وثائق تتعلق ببيوعات الماء والكهرباء والغاز بواسطة الاشتراك أو بالاشتراك بالهاتف أو بشبكات التطهير؛

3 - الأحكام والقرارات الصادرة عن جميع المحاكم والقاضية بمبلغ إدانة أو تصفية لا يفوق 3000 دينار . (ألغي و عوض بالعدد 2 من الفصل 69 ق.م عدد 78 لسنة 2016 المؤرخ في 2016 / 12 / 17)؛

- 4 - عقود القروض المشفوعة برهون والممنوحة من طرف الخزينة العامة طبقا للتشريع الجاري به العمل ؛
- 5 - الأحكام الصادرة في القضايا الجزائية التي لم يقع فيها القيام بالحق الشخصي ؛
- 6 - الأحكام الإستعجالية ؛
- 7 - الأحكام والقرارات التحضيرية والتمهيدية ؛
- 8 - الأذن على العرائض ؛
- 9 - أعمال التتبع والأحكام المتعلقة بالإجراءات المتبعة للحصول على إعانة عدلية؛
- 10 - أحكام المحكمة العقارية و قرارات محكمة التعقيب المتعلقة بالطعن في أحكام المحكمة العقارية.(نقح بالفصل 24 ق . م عدد 77 لسنة 2008 المؤرخ في 2008/12/22) .
- 11 - أعمال التتبع التي يقوم بها عدول الخزينة (1)،
- 12 - الأحكام الصادرة في قضايا العرف ؛
- 13 - الأحكام الصادرة في إطار نظام جبر أضرار حوادث الشغل والأمراض المهنية؛
- 14 - الأحكام الصادرة في المادة الانتخابية ؛
- 15 - الأحكام والقرارات القاضية بدفع نفقة ؛
- 16 - القرارات الصادرة عن المحكمة الإدارية في مادة دعاوى تجاوز السلطة؛
- 17 - القرارات الصادرة عن المحكمة الإدارية عندما تكون معالم التسجيل المستوجبة على هذه القرارات محمولة قانونيا على الدولة أو الجماعات العمومية المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية ؛
- 18 - اتفاقات وقرارات التحكيم والأحكام والقرارات الصادرة لتنفيذها أو للطعن فيها ( أضيف بالفصل الأول من القانون عدد 56 لسنة 1994 المؤرخ في 1994/5/16 والمتعلق بإعفاء عمليات التحكيم من إجراء التسجيل ) .
- 19 - عمليات الترفيع والتخفيض في رأس مال الشركات ذات رأس المال المتغير والتعاضديات والتعاونيات التي لا تتضمن إحالة أملاك منقولة أو عقارات . (أضيف بالفصل 49 ق. م عدد 113 لسنة 1996 المؤرخ في 1996/12/30 ) ؛
- 20 - عقود القروض الجامعية (أضيف بالفصل 59 ق . م عدد 101 لسنة 1999 المؤرخ في 1999/12/31 ) ؛
- 21 - الأحكام والقرارات الصادرة في مادة النزاعات الجبائية (أضيف بالفصل 78 ق. م عدد 123 لسنة 2001 المؤرخ في 2001/12/28) .

(1) نقح بالفصل 6 من القانون عدد 18 لسنة 2012 المؤرخ في 2012/09/25.

- 22- الضمانات الوقتية المقدّمة في إطار صفقات أو لزمات (أضيف بالفصل 56 ق. م عدد 90 لسنة 2004 المؤرخ في 2004/12/31).
- 23- المحاضر المحرّرة من قبل الأعوان العموميين المؤهلين لتحرير المحاضر (أضيف بالفصل 87 ق. م عدد 90 لسنة 2004 المؤرخ في 2004/12/31).
- 24- عقود التأمين المبرمة طبقاً للتشريع المتعلق بالتأمين بما في ذلك عقود التأمين المبرمة في إطار صفقات. (أضيف بالعدد 1 من الفصل 14 ق. م عدد 78 لسنة 2019 المؤرخ في 2019/12/23).

## الباب الثالث

### مكان إجراء التسجيل

#### الفصل 10 -

- I - تسجل كتابات العدول المنفذين والأشخاص الآخرين المؤهلين للقيام بالتنابيه والمحاضر بقباضة المالية الراجع لها بالنظر مقر إقامة هؤلاء الأشخاص.
- II - تسجل عقود ممثلي الإدارات العمومية و عدول الإشهاد بقباضة المالية التي يباشر بدائرتها هؤلاء الأشخاص وظائفهم.
- III - تسجل الأحكام والقرارات بقباضة المالية الراجعة لها بالنظر المحكمة التي أصدرت الحكم أو القرار .
- IV - تسجل عقود خط اليد المتضمنة لنقل ملكية أو ملكية الرقبة أو حق الانتفاع أو حق الاستغلال لعقارات أو أصول تجارية أو حق في الحرفاء أو لنقل حق إيجار أو حق الانتفاع بوعد إيجار عقار أو جزء منه وكذلك التصاريح المتعلقة بنفس هذه العمليات في صورة اتمامها شفاهياً بقباضة المالية الراجع لها بالنظر موقع الأملاك.
- إذا تضمن عقد أو تصريح نقل أملاك راجعة بالنظر لعدّة قباضات مالية يمكن القيام بإجراء التسجيل بإحدى هذه القباضات.
- V - تسجل عقود خط اليد المتعلقة بتكوين الشركات أو التمديد في مدتها أو تحويلها أو حلّها أو الترفيع في رأس مالها أو استهلاكه أو التخفيض فيه وكذلك عقود خط اليد المتضمنة لإحالة منابات المؤسسين أو منابات الأرباح وكذلك منابات الفوائض بالشركات التي لم يجرّأ رأس مالها إلى أسهم بقباضة المالية الراجع لها بالنظر مقر الشركة.

**الفصل 11 -** تسجل التصاريح بالتركات بقبضة المالية الراجع لها بالنظر مقر إقامة المتوفى.

وفي صورة عدم وجود مقر إقامة بالبلاد التونسية يتمّ التسجيل بإحدى القبضات التالية :

- قبضة مكان الوفاة إذا حدثت الوفاة بالبلاد التونسية ،
- قبضة مكان الدفن إذا حدثت الوفاة بالخارج وتمّ الدفن بالبلاد التونسية ،
- قبضة النقل العقارية والتركات بتونس في الحالات الأخرى.

**الفصل 12 -** في جميع الحالات الأخرى غير الواردة بالفصلين 10 و11 من هذه المجلة يمكن تسجيل العقود والنقل بإحدى القبضات المختصة في مادة التسجيل.

## الباب الرابع

### طرق تنفيذ إجراء التسجيل

**الفصل 13-** تسجل جميع عقود خط اليد والعقود الإدارية وغير العدلية في مسوداتها أو أصولها أو نسخها الأصلية.

#### الفصل 13 مكرر -

بصرف النظر عن كل تنصيص مخالف يمكن تسجيل العقود والكتابات والنقل الخاضعة وجوبا لإجراء التسجيل أو المقدمة عن طواعية للإجراء بالطرق الإلكترونية الموثوق بها.

ويضبط مجال وطرق تنفيذ أحكام هذا الفصل بقرار من وزير المالية.

(أضيف بالعدد 1 من الفصل 23 ق.م. عدد 78 لسنة 2019 المؤرخ في 23/12/2019)

#### الفصل 13 ثالثا -

بصرف النظر عن كل تنصيص مخالف تسجّل الصّفقات العمومية ذات الصّبغة السريّة المتعلّقة بالأمن العام أو بالدفاع الوطني أو بالعلاقات الدولية والخاصة بإنجاز أشغال أو إسداء خدمات أو التزوّد بمواد أو إعداد دراسات على أساس تصريح تعدّه الإدارة دون تقديم الوثائق المكوّنة للصفقة عند القيام بإجراء التسجيل، ويتم ذلك بناء على مقرر من وزير المالية أو من فوّض له وزير المالية في ذلك.

(أضيف بالفصل 48 ق.م. عدد 78 لسنة 2019 المؤرخ في 23/12/2019).

## الفصل 14 -

**I** - تتم عملية استخلاص معاليم التسجيل على العقود المشار إليها بالفصل 56 أولاً من هذه المجلة وجوبا من طرف عدل الإشهاد الأول مباشرة إثر تحرير العقد. ويكون هذا الاستخلاص محل تسليم وصل يقطعه عدل الإشهاد من دفتر ذي جذادات تسلّمه له مجانا إدارة الجباية.

**II** - بالنسبة للعقود الأخرى غير المشار إليها بالفصل 56 أولاً من هذه المجلة، يتعين على عدل الإشهاد الأول أن يعد في شأنها وجوبا وفي تاريخ إبرامها بطاقة في نظيرين مقتطعة من دفتر ذي جذادات توفره له الإدارة مجانا. ويجب أن تعكس هذه البطاقة بدقة الاتفاقيات الحاصلة بين الأطراف وأن تتضمن جميع البيانات اللازمة لاحتساب واستخلاص معاليم التسجيل وخاصة منها أصل الملكية والتمن وتاريخ دفع معاليم التسجيل المتعلقة بالنقطة السابقة.

وفيما يتعلق بالمعاوضات والهيئات فعليه أن يقدم تقويما للجزء الأصغر موضوع المعاوضة أو الأملاك المفوت فيها ويجب عند الاقتضاء الإشارة إلى الفارق المكمل أو القيمة الزائدة.

يسلم عدل الإشهاد الأول نسخة من هذه البطاقة فور إعدادها إلى الطرف المطالب بدفع المعاليم، وتسلم النسخة الثانية إلى قبضة المالية في نفس الوقت الذي تسلم فيه الكشوف المشار إليها بالفقرة الثانية من الفصل 88 من هذه المجلة.

## الفصل 15 -

**I** - يتم احتساب واستخلاص معاليم التسجيل على الأحكام والقرارات بالاعتماد على بطاقة تلخص الحكم أو القرار يسلمها كاتب المحكمة.

وتعد هذه البطاقة وجوبا في نظيرين يسلم أحدهما إلى الطرف المطالب بدفع المعلوم ويوجه الآخر صحبة الحكم أو القرار إلى قبضة المالية مرجع النظر.

**II** - تحتسب المعاليم على البطاقة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من هذا الفصل وفي الهامش المخصص لهذا الغرض بالاعتماد على الحكم أو القرار.

**III** - يقوم قابض المالية بإجراء التسجيل بمبادرة من المطالب بالمعلوم وذلك بعد مقارنة نظيري البطاقة المشار إليها بالفقرة الأولى من هذا الفصل وبذكر مفصل للمعاليم المستخلصة بهذين النظيرين.

## العنوان الثاني

### قواعد توظيف معاليم التسجيل

#### الباب الأول

#### أحكام عامة

##### الفصل 16 -

I - تكون معاليم التسجيل المستوجبة نسبية أو تصاعدية أو قارّة حسب طبيعة العقود والنقل الخاضعة لها.

II - توظف المعاليم النسبية أو التصاعدية على المبالغ والقيم بدون اعتبار ما قل عن الدينار.

III - في صورة عدم ضبط المبالغ والقيم بعقد خاضع للمعلوم النسبي أو التصاعدي يلزم الأطراف بضبطها قبل التسجيل بتصريح تقديري مشهود بصحته وممضى بأسفل العقد .

الفصل 17 - تضبط التعريفات والقيم الخاضعة لمعلوم التسجيل بالنسبة للنقل والاتفاقيات المتضمنة لشرط تعلقي بالرجوع الى تاريخ حصول الشرط.

الفصل 18 - في صورة تضمن عقد لأحكام خاضعة لتعريفات مختلفة لا يمكن تطبيقها بصفة منفصلة لاستخلاص معلوم التسجيل وذلك نتيجة لتراطها، يحتسب معلوم التسجيل على أساس التنصيب الخاضع لأعلى تعريفات.

##### الفصل 19 -

I - في صورة تضمن عقد لأحكام مستقلة أو غير متفرعة بالضرورة عن بعضها البعض، يحتسب معلوم التسجيل على أساس التعريفات الخاصة بكل واحد منها.

II - لا يمكن استخلاص عدّة معاليم قارّة على نفس العقد ، وفي صورة تضمن عقد لعدة أحكام قابلة لإخضاعها للمعلوم القارّ يجب استخلاص أعلى معلوم من بين هذه المعاليم .

## الباب الثاني

### تعريفه معالم التسجيل

#### القسم الأول

#### المعالم النسبية والتصاعدية

**الفصل 20-** مع مراعاة الأحكام الخاصة الواردة بهذه المجلة ضبطت تعريفه معالم التسجيل النسبية والتصاعدية وكذلك العقود والنقل الخاضعة لها على النحو التالي :

نسبة المعلوم	نوع العقود والنقل العقارات
%5	1) البيوعات والإحالات وإرجاع العقار المحال لصاحبه والمناقصات وإعادتها بموجب النكول أو لوقوع الزيادة على الثمن الأول والشراء بالمناقصة لأمالك مشاعة وجميع الأحكام والقرارات والعقود المدنية الأخرى التي تتضمن نقلا بمقابل ملكية أو لحق انتفاع أو ملكية رقبة أملاك عقارية أو لحق الارتفاق
%5	2) الإقرارات أو التصاريح بمزايد حقيقي نتيجة مناقصة أو عقد بيع أملاك عقارية إذا كان الإقرار قد حصل بعد أربع وعشرين ساعة وإذا لم يقع تخصيص إمكانية الإقرار بالمزايد الحقيقي في المناقصة أو عقد البيع
% 2,5	3) معاوضات العقارات
%1	4) إقتناءات الأراضي قصد بناء عقارات فردية معدة للسكنى :
%2	- إلى غاية 120 مترا مربعا
%3	- من 120,001 مترا مربعا إلى 300 مترا مربعا
%5	- من 300,001 مترا مربعا إلى 600 مترا مربعا
%5	- ما فوق 600 مترا مربعا
%5	5) الفوارق المكتملة والزيادات في القيمة نتيجة معاوضة أو مقاسمة عقارات.

نسبة المعلوم	نوع العقود والنقل
%5	6) إحالات الأسهم ومناوبات المؤسسين ومناوبات الفوائض الحاصلة خلال العاميين المواليين لتاريخ حصول الإسهام في الشركة إذا كانت هذه الأسهم أو المناوبات مسندة مقابل إسهام بعقارات.
%5	7) إحالات الأسهم أو المناوبات التي تخول لحائزيها حق استغلال أو ملكية عقارات أو جزء منها
%0,5	8) مقاسمة العقارات بين الشركاء بأي عنوان كان
%5	9) مقاسمة الأملاك محل مغارسة بين صاحب الملك والمغارس عند عدم إثبات وجود عقد مغارسة مسجل منذ عامين على الأقل
%3	10) عقود العدول أو عقود خط اليد المتضمنة لنقل بمقابل ملكية أو ملكية رقبة أملاك عقارية أو لحق الانتفاع بهذه الأملاك أو التي لها مساس بالوضعية القانونية للعقارات والتي لا تنص على ما يثبت دفع معالم التسجيل المتعلقة بآخر نقل بمقابل أو بالوفاء، باستثناء عقود نقل الأملاك المبرمة في إطار عملية إصدار صكوك منجزة طبقا للتشريع المتعلق بها (نقح بالفصل 5 من القانون عدد 69 لسنة 2006 المؤرخ في 2006/10/28 يتعلق بإعفاء الهبات بين الأسلاف والأعقاب وبين الأزواج من مرسوم التسجيل النسبي ، ونقح بالعدد 1 من الفصل 35 ق.م. عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 2015/12/25)
%2	10 مكرر) عقود العدول وعقود خط اليد والأحكام والقرارات المتضمنة لنقل بمقابل ملكية أو ملكية رقبة عقارات أو حق الانتفاع بعقارات أو لهية تتعلق بنفس هذه الأملاك أو للعمليات المماثلة المنصوص عليها بالأعداد 2 و5 و6 و7 و9 من هذه التعريفات والتي:
%4	- تتراوح قيمتها بين خمسمائة ألف دينار ومليون دينار - تفوق قيمتها مليون دينار (أضيف بالعدد 1 من الفصل 29 ق. م عدد 78 لسنة 2016 المؤرخ في 17 / 12 / 2016)
%1	11) إيجار العقارات المعدة لغير السكن والتجديد الضمني للإيجار وإعادته والحلول محل المستأجر وكذلك إحالات الإيجارات وإرجاعها لأصحابها (نقح بالفصل 79 ق . م عدد 127 لسنة 1994 المؤرخ في 26 / 12 / 1994)
	<b>المنقولات</b>
%2,5	12) البيوعات العمومية للمنقولات
%2,5	13) بيوعات الأصول التجارية أو الحق في الحرفاء

نسبة المعلوم	نوع العقود والنقل
%1	14) إيجار الأصول التجارية
%0,5	15) مقاسمة المنقولات التابعة لشركة أو لأصول شركة
	<b>نقل ملكية الأملاك المنقولة والعقارات بدون مقابل</b>
	16) الهبات والتركات :
%5,2	- بين الأسلاف والأعقاب وبين الأزواج
%5	- بين الإخوة والأخوات
	(نقح بالفصل 8 من القانون عدد 73 لسنة 1998 المؤرخ في 4/8/1998 المتعلق بتبسيط الإجراءات الجبائية والتخفيض في نسب الأداء) .
%25	- بين الأعمام والعمات وأبناء أو بنات الإخوة وكبار الأعمام والعمات وصغار أبناء أو بنات الإخوة وأبناء الأعمام
%35	- بين الأقارب بعد الدرجة الرابعة وبين الأشخاص من غير الأقارب
	<b>الأحكام والقرارات</b>
%5	17) الأحكام والقرارات
	18) (ألغى بالفصل 2 من القانون عدد 56 لسنة 1994 المؤرخ في 16/5/1994 والمتعلق بإعفاء عمليات التحكيم من إجراء التسجيل).
	<b>الصفقات والالتزامات والعقود المماثلة</b>
	19) (جديد)- العقود المتعلقة بالصفقات أو بالالتزامات أو بالإستشهار أو بالإستغلال تحت التسمية الأصلية أو بالنقل بمقابل لملكية حقوق صناعية أو فنية أو أدبية أو حق استغلال أو حق استعمال لهذه الحقوق أو المتعلقة بمعاملات بمقابل مع الفنانين والمبدعين والرياضيين بصفتهن المهنية تلك (أضيف بالفصل 50 ق.م عدد 27 لسنة 2012 المؤرخ في 29/12/2012 ونقح بالعدد 3 من الفصل 33 ق.م عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ في 18/12/2017)
%0,5	

## الفصل 20 مكرر-

يضاف معلوم التسجيل المنصوص عليه بالعدد 10 مكرّر من الفصل 20 من هذه المجلة إلى معالم التسجيل الأخرى المستوجبة ويوظّف على كامل قيمة البيع أو الهبة. ويخضع توظيف هذا المعلوم لنفس القواعد المتعلقة بتوظيف معالم التسجيل النسبية أو التصاعدية المستوجبة حسب الحالة على بيع العقارات أو هبتها. وتعفى من المعلوم الإضافي بيوعات وهبات:

- العقارات المعدة للاستعمال المهني والتي تتم لفائدة المؤسسات الخاضعة للضريبة على الدخل حسب النظام الحقيقي أو لفائدة الأشخاص المعنويين،  
- العقارات المنتفعة بنظام جبائي تفاضلي في مادة معالم التسجيل. وتستثنى من الإعفاء الأراضي المقتناة قصد بناء عقارات فردية معدة للسكن وكذلك المساكن المقتناة لدى الباعثين العقاريين.

(أضيف بالعدد 2 من الفصل 29 ق.م عدد 78 لسنة 2016 المؤرخ في 17 / 12 / 2016)

## الفصل 20 ثالثا -

يحتسب معلوم التسجيل النسبي المستوجب على بيع المساكن من قبل دواوين مساكن الأعوان العموميين لمنظوريها المنجزة تنفيذا لعقود إيجار مشفوعة بعملية بيع على القيمة المتبقية للعقار موضوع التقويت المنصوص عليها بالعقد وذلك بصرف النظر عن قيمته الحقيقية.

(أضيف بالعدد 5 من الفصل 45 ق.م عدد 78 لسنة 2019 المؤرخ في 23 / 12 / 2019)

## الفصل 21 -

I - للانتفاع بمعلوم التسجيل التصاعدي المشار إليه بالفصل 20 رابعا من هذه المجلة يجب أن يتضمن عقد الشراء تصريحاً ينصّ على أن الأرض تم اقتناؤها لهذا الغرض.  
II - لا يمكن للمصالح المختصة أن تسلم رخص بناء إلا طبقاً للالتزام الذي تعهد به المشتري بعقد الشراء.

III - يحرم المقتني من الانتفاع بالمعلوم التصاعدي ويلزم بدفع تكملة المعالم المستحقة مع إضافة خطية التأخير المنصوص عليها بالفقرة الثانية من الفصل 102 من هذه المجلة وذلك في إحدى الحالتين الموليتين :

- التقويت في الأرض قبل إنجاز البناء ؛  
- تغيير وجهة استعمال الأرض المشتراة المنصوص عليها بعقد الشراء.

## الفصل 22 -

لا يمكن استخلاص أقل من 40 ديناراً عند تسجيل العقود والنقل والأحكام والقرارات والكتابات الخاضعة لمعلوم تسجيل نسبي أو تصاعدي.

(ألغي و عوض بالعدد 3 من الفصل 69 ق.م عدد 78 لسنة 2016 المؤرخ في 17 / 12 / 2016)

## القسم الثاني المعالييم القارة

### الفصل 23 -

I - ضبطت تعريفه معالم التسجيل القارة وكذلك العقود والنقل الخاضعة لها على النحو التالي :

مبلغ المعلوم بالدينار (1) (2) (3)	نوع العقود والنقل
	<b>العقارات والمنقولات</b>
25 عن كل صفحة	1. إعادة المناقصات بموجب النكول عندما لا يتجاوز الثمن ثمن المناقصة الأولى الذي تحمل المعلوم . . . . .
25 عن كل صفحة	2. التصريح أو الإقرار بمزايد حقيقي نتيجة مناقصة أو عقد بيع أملاك عقارية إذا كانت إمكانية الإقرار بالمزايد الحقيقي قد وقع التنصيص عليها بعقد المناقصة أو البيع وتم التصريح بمقتضى عقد عمومي وقع إبلاغه لقباضة المالية مرجع النظر في ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ المناقصة أو عقد البيع . . . . .
25 عن كل صفحة	3. عقود تكوين المغارسة . . . . .
25 عن كل صفحة	4. عقود مقاسمة الأملاك موضوع المغارسة بين صاحب الملك والمغارس في حالة إثبات وجود عقد تكوين مغارسة تم تسجيله منذ عامين على الأقل . . . . .
25 عن كل صفحة	5. البيوعات والعمليات المماثلة المتعلقة بصابات الموسم . . . . .
25 عن كل صفحة	6. البيوعات العمومية بالجملة لبضائع أو منتوجات فلاحية أو أشياء أخرى مسلمة على وجه الرهن . . . . .
25 عن كل صفحة	7. إحالات حق استغلال نقاط المياه . . . . .
25 عن كل صفحة	8. . المحاضر والتناويه والأحكام والعقود والوثائق الأخرى المعدة بمناسبة ضم الأملاك في نطاق مراجعة رسم مسالك التقاسيم الموجودة لأجل تنسيقها مع مثال التهيئة البلدي وذلك شريطة أن تتم هذه المراجعة بمبادرة من إدارة البلدية وعلى أرض دائرتها وأن تكون للقطع المتبادلة داخل التقسيم الواحد قيمة متساوية . . . . .
25 عن كل صفحة	9. العقود والكتابات المتعلقة بتجميع الملكية العقارية والمنجزة في نطاق إصلاح الهياكل الزراعية . . . . .

مبلغ المعلوم بالدينار (1) (2) (3)	نوع العقود والنقل
25 عن كل صفحة	<p><b>10.</b> عقود معاوضة الأملاك العقارية الفلاحية المبرمة في نطاق تجميع الملكية بالتراضي شريطة أن لا تتعرض القطعة المحدثة خلال التسع سنوات الموالية لتاريخ العقد لأية عملية خصم أو تقسيم أو تغيير استعمال.....</p>
25 عن كل صفحة	<p><b>11.</b> عقود اقتناء أو كراء أراضي فلاحية لمدة تسع سنوات أو أكثر إذا كان الغرض من هذه العمليات توسيع أراضي فلاحية غير مجدية الاستغلال قصد تحقيق وحدة اقتصادية لها وذلك شريطة أن يقع استغلالها من طرف المقتني أو المتسوغ خلال التسع سنوات الموالية لتاريخ العقد .....</p>
25 عن كل صفحة	<p><b>11 مكرر.</b> عقود نقل ملكية الأراضي الفلاحية المخصصة لإنجاز الإستثمارات في قطاع الفلاحة الممولة بقرض عقاري طبقا لقانون الإستثمار ( أضيف بالعدد 1 من الفصل 6 من القانون عدد 8 لسنة 2017 المؤرخ في 14 /02/ 2017 المتعلق بمراجعة منظومة الإمتيازات الجبائية).....</p>
25 عن كل صفحة	<p><b>12.</b> عقود المساقاة .....</p>
25 عن كل صفحة	<p><b>12 مكرر -</b> عقود نقل العقارات المبرمة بين مؤسسات القرض والمستأجر في إطار عمليات إيجار مالي أو عمليات إجارة سواء تم النقل خلال مدة الإيجار أو بإنقضائها. (أضيف بالفصل 4 من القانون عدد 90 لسنة 1994 المؤرخ في 26 /7/ 1994 ونقح بالفصل 20 ق. م عدد 123 لسنة 2001 المؤرخ في 28/12/2001 وبالفصل 32 ق. م عدد 7 لسنة 2011 المؤرخ في 31/12/2011 و بالعدد 5 من الفصل 16 ق.م. عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 25 /12/ 2015 وبالعدد 1 من الفصل 71 ق.م عدد 78 لسنة 2016 المؤرخ في 17/12/2016).....</p>
25 عن كل صفحة	<p><b>12 ثالثا -</b> عقود النقل الأول بمقابل لمقاسم أو لبناءات مهياة لتعاطي الأنشطة الاقتصادية على معنى قانون الإستثمار والمنجزة في نطاق تهيئة مناطق صناعية أو سياحية أو مناطق لتعاطي نشاط حرفي أو مهني طبق مخططات التهيئة العمرانية وذلك ما لم يقع استغلالها سابقا. (أضيف بالفصل 19 ق.م عدد 98 لسنة 2000 المؤرخ في 25 ديسمبر 2000 ونقح بالفصل 75 ق. م عدد 123 لسنة 2001 المؤرخ في 28 /12/ 2001 و بالعدد 4 من الفصل 6 من القانون عدد 8 لسنة 2017 المؤرخ في 14 /02/ 2017 المتعلق بمراجعة منظومة الإمتيازات الجبائية).....</p>
25 عن كل صفحة	<p><b>12 رابعا-</b> عقود بيع المرابحة المتعلقة بنقل ملكية أو ملكية الرقبة أو حق الانتفاع أو الاستغلال لعقارات أو بنقل ملكية الأصول التجارية أو الحق في الحرفاء وذلك من مؤسسات القرض لفائدة حرفائها. (أضيف بالفصل 33 ق.م عدد 7 لسنة 2011 المؤرخ في 31/12/2011 ونقح بالعدد 5 من الفصل 16 ق.م. عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 25 /12/ 2015 وبالعدد 1 من الفصل 71 ق.م عدد 78 لسنة 2016 المؤرخ في 17/12/2016)</p>

مبلغ المعلوم بالدينار (1) (2) (3)	نوع العقود والنقل
25 عن كل صفحة	<p><b>12 خامسا-</b> عقود الاستصناع المتعلقة بنقل العقارات أو المنقولات من مؤسسات القرض لفائدة حرفائها. (أضيف بالفصل 33 ق.م عدد 7 لسنة 2011 المؤرخ في 2011/12/31 ونقح بالعدد 5 من الفصل 16 ق.م. عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 2015 /12/ 25 وبالعدد 1 من الفصل 71 ق.م عدد 78 لسنة 2016 المؤرخ في 2016/12/17).....</p>
25 عن كل عقد	<p><b>12 سادسا-</b> عقود نقل الأملاك في إطار عملية إصدار صكوك منجزة طبقا للتشريع المتعلق بها. (أضيف بالفصل 25 ق.م عدد 54 لسنة 2013 المؤرخ في 2013/12/30 ، ونقح بالعدد 2 من الفصل 35 ق.م. عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 2015/12/25).....</p>
25 عن كل صفحة	<p><b>12 سابعا-</b> عمليات النقل بمقابل للمساكن التي يتم اقتناؤها بعملة أجنبية قابلة للتحويل من قبل الأشخاص غير المقيمين على معنى التشريع المتعلق بالصرف (أضيف بالعدد 1 من الفصل 82 ق.م. عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 2015/12/25).....</p>
25 عن كل صفحة	<p><b>12 ثامنا-</b> اقتناءات دواوين مساكن الأعوان العموميين للمساكن لغرض إعادة بيعها لفائدة منظورها أو لإيجارها لهؤلاء وكذلك اقتناءات هذه الدواوين للأراضي المهيأة أو المعدة للتهيئة والتقسيم لغرض بيعها لمنظورها (أضيف بالعدد 1 من الفصل 45 ق.م. عدد 78 لسنة 2019 المؤرخ في 2019/12/23).</p>
	<p><b>اللزمت والصفقات</b></p>
	<p><b>13.</b> ( ألغي بالفصل 54 ق . م عدد 27 لسنة 2012 المؤرخ في 2012/12/29 .</p>
	<p><b>14.</b> ( ألغي بالفصل 59 ق . م عدد 125 لسنة 1993 المؤرخ في 1993/12/27 .</p>
	<p><b>15.</b> ( ألغي بالفصل 59 ق . م عدد 125 لسنة 1993 المؤرخ في 1993/12/27 .</p>
	<p><b>الوصايا والهبات</b></p>
25 عن كل صفحة	<p><b>16.</b> الوصايا وغيرها من عقود التبرعات التي لا تتضمن إلا أحكاما متوقفة على حدث الوفاة.....</p>
25 عن كل صفحة	<p><b>17.</b> الهبات الممنوحة للمشاريع والمنظمات ذات مصلحة عامة أو التي لها صبغة خيرية أو تربوية أو علمية أو اجتماعية أو ثقافية والتي تضبط قائمتها بأمر (نقح بالفصل 95 ق . م عدد 127 لسنة 1994 المؤرخ في 1994 /12/ 26).....</p>

مبلغ المعلوم بالدينار (1) (2) (3)	نوع العقود والنقل
25 عن كل صفحة	<p><b>18.</b> الهبات الممنوحة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والهبات المسندة في إطار التعاون الدولي لفائدة المنشآت العمومية والجمعيات المحدثة طبقاً للتشريع الجاري به العمل وكذلك جميع العقود الممولة بموجب هذه الهبات والتي تتحمل فيها هذه الأطراف معالم التسجيل المستوجبة. (نقح بالعدد 1 من الفصل 36 ق.م عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 2015/12/25).....</p>
25 عن كل صفحة	<p><b>18 مكرّر -</b> هبات العقارات الممنوحة في إطار الانخراط في نظام الاشتراك في الأملاك بين الزوجين والمخصصة لاستعمال العائلة أو لمصلحتها على معنى التشريع المتعلق بنظام الاشتراك في الأملاك بين الزوجين وذلك سواء تم اقتناء العقارات قبل الزواج أو بعده. (أضيف بالفصل 51 ق.م عدد 90 لسنة 2004 المؤرخ في 2004/12/31).....</p>
25 عن كل عقد	<p><b>18 ثالثاً -</b> هبات الأملاك بين الأسلاف والأعقاب وبين الأزواج بما في ذلك هبات ملكية رقبة أملاك عقارية أو حق الانتفاع بهذه الأملاك (أضيف بالفصل الأول من القانون عدد 69 لسنة 2006 المؤرخ في 2006/10/28 المتعلق بإعفاء الهبات بين الأسلاف والأعقاب وبين الأزواج من معلوم التسجيل النسبي). .....</p>
25 عن كل عقد	<p><b>18 رابعاً -</b> هبات المساكن المسندة لفائدة أزواج وأسلاف وأعقاب شهداء الوطن من الجيش وقوات الأمن الداخلي والحرس الوطني والديوانة (أضيف بالعدد 1 من الفصل 80 ق.م عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 2015/12/25).....</p>
150 عن كل عقد	<p style="text-align: center;"><b>الشركات وتجمعات المصالح الإقتصادية</b></p> <p><b>19.</b> عقود تكوين الشركات وتجمعات المصالح الإقتصادية و التمديد في مدتها والترفيح في رأس مالها و التخفيض فيه والتي لا تتضمن التزاماً أو إبراء أو إحالة أملاك منقولة أو عقارات بين الشركاء أو الأعضاء أو غيرهم من الأشخاص (نقح بالفصل 63 ق.م عدد 123 لسنة 2001 المؤرخ في 2001/12/28 و بالفصل 58 ق.م عدد 90 لسنة 2004 المؤرخ في 2004/12/31) .....</p>
150 عن كل عقد	<p><b>20.</b> عقود تحويل الشركات وتجمعات المصالح الإقتصادية أو حلها التي لا تتضمن التزاماً أو إحالة أملاك منقولة أو عقارات بين الشركاء أو الأعضاء أو غيرهم من الأشخاص (نقح بالفصل 63 ق.م عدد 123 لسنة 2001 المؤرخ في 2001/12/28 ) .....</p>
	<p><b>20 مكرّر -</b> (ألغي بالعدد 22 من الفصل 15 من القانون عدد 8 لسنة 2017 المؤرخ في 2017 /02/ 14 المتعلق بمراجعة منظومة الإمتيازات الجبائية).</p>

مبلغ المعلوم بالدينار (1) (2) (3)	نوع العقود والنقل
150 عن كل كتب	<p><b>20 ثالثا -</b> إحالة الأملاك في إطار إحالة المؤسسات المنصوص عليها بالقانون عدد 34 لسنة 1995 المؤرخ في 17 أبريل 1995 المتعلق بإنقاذ المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة (أضيف بالفصل 17 ق.م عدد 85 لسنة 2006 المؤرخ في 2006/12/25).....</p>
150 عن كل عقد	<p><b>21.</b> تحمل الخصوم المثقلة على الاسهامات في إطار عمليات اندماج الشركات أو انقسامها الكلي وفقا لأحكام الفقرة V من هذا الفصل. (نقح بالفصل 37 ق.م عدد 90 لسنة 2004 المؤرخ في 2004/12/31).....</p>
150 عن كل عقد	<p><b>21 مكرر.</b> تحمّل الخصوم المثقلة على إسهامات الأشخاص الطبيعيين بمؤسسات فردية في رأس مال الشركات الخاضعة للضريبة على الشركات وفقا لأحكام الفقرة VI من هذا الفصل. (أضيف بالفصل 39 ق.م عدد 90 لسنة 2004 المؤرخ في 2004/12/31).....</p>
25 عن كل صفحة	<p style="text-align: center;"><b>عقود مختلفة</b></p> <p><b>22.</b> العقود والكتابات الخاضعة وجوبا لإجراء التسجيل والتي لم تذكر بشأنها أية تعريفية بأي فصل من هذه المجلة (نقح بالفصل 75 ق.م عدد 123 لسنة 2001 المؤرخ في 2001/12/28).....</p>
25 عن كل صفحة	<p><b>23.</b> العقود والكتابات غير الخاضعة وجوبا لإجراء التسجيل والمقدمة عن طواعية لهذا الإجراء (نقح بالفصل 75 ق.م عدد 123 لسنة 2001 المؤرخ في 2001/12/28).....</p>
25 عن كل عقد	<p><b>23 مكرر -</b> العقود والكتابات السابقة لمحضر الجلسة العامة التأسيسية والمتعلقة بتكوين شركات الأسهم أو العقود والكتابات السابقة للمحضر المعين للترفيغ في رأس مالها والتي لا تتضمن التزاما أو إبراء أو إحالة أملاك منقولة أو عقارات بين الشركاء أو الأعضاء أو غيرهم من الأشخاص (أضيف بالفصل 22 ق.م عدد 58 لسنة 2010 المؤرخ في 17 ديسمبر 2010).....</p>
25 عن كل صفحة	<p><b>23 ثالثا -</b> عمليات التمويل عن طريق المضاربة المنجزة من قبل مؤسسات القرض (نقح بالعدد 7 من الفصل 16 ق.م عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 2015/12/25 وبالعدد 2 من الفصل 71 ق.م عدد 78 لسنة 2016 المؤرخ في 2016/12/17).....</p>
25 عن كل صفحة	<p><b>24.</b> الفسخ المجرد للعقود شريطة أن يتم في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ العقد المفسوخ وأن يقدم لإجراء التسجيل خلال نفس هذه الفترة.</p>
25 عن كل صفحة	<p><b>25.</b> ضمانات المبالغ والقيم .....</p>

مبلغ المعلوم بالدينار (1) (2) (3)	نوع العقود والنقل
1 عن كل صفحة	<p><b>26.</b> الكتابات المتعلقة بالإجراءات بما في ذلك إعلانات التأجيل ووثائق التنفيذ التي وقع القيام بها تطبيقاً لأحكام عدلية ووثائق تبليغ الأحكام العدلية (أضيف بالفصل 61 من ق. م. عدد 127 لسنة 1994 المؤرخ في 26 / 12 / 1994 ونقح بالفصل 69 ق. م. عدد 101 لسنة 1999 المؤرخ في 31 / 12 / 1999).....</p>
5 عن كل صفحة	<p><b>27.</b> إيجار العقارات المعدة للسكن والتجديد الضمني للإيجار وإعادته والحلول محل المستأجر وكذلك إحالات الإيجارات وإرجاعها لأصحابها (أضيف بالفصل 80 ق. م. عدد 127 لسنة 1994 المؤرخ في 26 / 12 / 1994).....</p>
1 عن كل صفحة	<p><b>27 مكرر -</b> عقود كراء الأراضي الفلاحية عندما لا يتجاوز معين الكراء السنوي 1500 دينار (أضيف بالفصل 43 ق. م. عدد 101 لسنة 2002 المؤرخ في 17 / 12 / 2002).....</p>
25 عن كل عقد	<p><b>27</b> ثالثاً- إيجار الأملاك الذي يتم في إطار عملية إصدار صكوك منجزة طبقاً للتشريع المتعلق بها. (أضيف بالفصل 25 ق.م. عدد 54 لسنة 2013 المؤرخ في 30 / 12 / 2013 ونقح بالعدد 3 من الفصل 35 ق.م. عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 25 / 12 / 2015).....</p>
25 عن كل صفحة	<p><b>28.</b> عقود النقل بالتراضي إثر عمليات الإنتزاع من أجل المصلحة العمومية (أضيف بالفصل 65 ق.م. عدد 101 لسنة 1999 المؤرخ في 31 / 12 / 1999 ونقح بالفصل 65 ق. م. عدد 27 لسنة 2012 المؤرخ في 29 / 12 / 2012).....</p>
1 عن كل صفحة	<p><b>29.</b> عقود القروض الممنوحة للفلاحين والصيادين البحريين (أضيف بالفصل 44 ق.م. عدد 101 لسنة 2002 المؤرخ في 17 / 12 / 2002 ونقح بالفصل 66 ق. م. عدد 85 لسنة 2006 المؤرخ في 25 / 12 / 2006).....</p>

(1) رفع الفصل 43 ق. م. تكميلي عدد 1 لسنة 2012 المؤرخ في 16 / 05 / 2012 في تعريفه معلوم التسجيل القار الواردة بالأعداد من 1 إلى 13 ومن 16 إلى 18 ثالثاً و من 22 إلى 25 و 28 من التعريفه الملحقه بهذا الفصل من 15 ديناراً إلى 20 ديناراً.

(2) رفع الفصل 48 ق. م. عدد 27 لسنة 2012 المؤرخ في 29 / 12 / 2012 في تعريفه معلوم التسجيل القار الواردة بالأعداد من 19 إلى 21 مكرّر من التعريفه الملحقه بهذا الفصل من 100 ديناراً إلى 150 ديناراً.

(3) رفع العدد 1 من الفصل 50 ق. م. عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ في 18 / 12 / 2017 في تعريفه معلوم التسجيل القار الواردة بالأعداد من 1 إلى 12 سابعا ومن 16 إلى 18 رابعا ومن 22 إلى 25 و 27 و 28 من التعريفه الملحقه بهذا الفصل من 20 ديناراً إلى 25 ديناراً.

**II** - توظف معالم التسجيل القارة المضبوطة بالفقرة الأولى من هذا الفصل على :

- كل صفحة من كل نسخة للعقد المقدم لإجراء التسجيل باستثناء النسخة المحتفظ بها بقبضة المالية طبقاً لأحكام الفقرة الأولى من الفصل 92 من هذه المجلة ويتعين على قابض المالية أن يذكر بأسفل النسخة المحتفظ بها عدد النسخ المقدمة لإجراء التسجيل.

- كل عقد بالنسبة لعقود عدول الإشهاد والعقود المتعلقة بالشركات والمشار إليها بالأعداد 19 و 20 و 21 من الفقرة الأولى من هذا الفصل.

**III** - يتوقف الانتفاع بالتسجيل بالمعلوم القارّ بالنسبة للعقود المشار إليها بالأعداد 9 و 10 و 11 من الفقرة الأولى من هذا الفصل على تقديم شهادة يسلمها الوالي ترفق بالعقود والكتابات المذكورة وتثبت صراحة أن عملية التفويت أو التسويغ تدخل في إطار تجميع الملكية العقارية الفلاحية.

وفي صورة الإخلال بالشروط المذكورة بالعدد 10 و 11 المشار إليهما أعلاه يطالب المنتفعون بالتسجيل بالمعلوم القار بدفع المعلوم النسبي للتسجيل المستوجب على هذه العمليات بالرجوع الى تاريخ العقد مع إضافة خطية التأخير المنصوص عليها بالفقرة الثانية من الفصل 102 من هذه المجلة .

**IV** - يتوقف الإنتفاع بالتسجيل بالمعلوم القار بالنسبة إلى العقود المشار إليها بالعدد 12 ثالثاً من الفقرة الأولى من هذا الفصل على إرفاق العقود المذكورة بـ :

- نسخة من قرار المصادقة على التقسيم بالنسبة إلى المقاسم باستثناء العقود المتعلقة بالإقتناءات المنجزة لدى الوكالة العقارية الصناعية ولدى الوكالة العقارية السياحية،(نقحت بالفصل 84 ق.م عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 2015/12/25) .

- نسخة من شهادة إيداع التصريح بالإستثمار المنصوص عليها بالتشريع الجبائي الجاري به العمل (أضيفت بالفصل 20 ق.م عدد 98 لسنة 2000 المؤرخ في 2000/12/25 ونقحت بالفصل 22 من القانون عدد 8 لسنة 2017 المؤرخ في 14 /02/ 2017 المتعلق بمراجعة منظومة الإمتيازات الجبائية) .

**IV مكرر**- يمنح التسجيل بالمعلوم القار المنصوص عليه بالعدد 18 ثالثاً من تعريف معالم التسجيل القارة المنصوص عليها بالفقرة I من هذا الفصل مرة واحدة كل خمس سنوات لكل حق عيني يتعلق بنفس العقار .( أضيفت بالعدد 1 من الفصل 34 ق.م عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ في 2017/12/18 )

**IV ثالثاً**- يتوقف الانتفاع بالتسجيل بالمعلوم القار المنصوص عليه بالعدد 12 ثامناً من الفقرة الأولى من هذا الفصل على التزام الديوان صلب العقد على تخصيص العقارات المقتناة للأغراض المذكورة بهذا العدد.

وفي صورة إخلال الديوان بالالتزام المنصوص عليه بهذه الفقرة وذلك بالتفويت في العقارات المعنية أو باستغلالها خلافا لفحوى الالتزام يصبح مطالبا بدفع تكملة معالم التسجيل المتخلى عنها بموجب الامتياز مع إضافة خطايا التأخير المستوجبة طبقا للتشريع الجبائي.

( أضيفت بالعدد 2 من الفصل 45 ق.م عدد 78 لسنة 2019 المؤرخ في 2019/12/23 )

**V.** يستوجب الانتفاع بأحكام العدد 21 من التعريفة الواردة بهذا الفصل:

- 1- أن تكون الشركات المشاركة في عمليات الاندماج أو الانقسام الكلي أو المحدثثة في إطار نفس تلك العمليات خاضعة للضريبة على الشركات،
- 2- أن تكون حسابات الشركات المعنية بعملية الاندماج أو الانقسام الكلي أو المنتفعة بالإسهام خاضعة قانونا لتدقيق مراقب حسابات وتمت المصادقة على حساباتها بعنوان السنة المالية السابقة لسنة تحقيق الاندماج أو الانقسام الكلي أو الإسهام،
- 3- عدم تفويت الشركة التي آلت إليها عناصر الأصول خلال الثلاث سنوات الموالية لسنة الاندماج أو الانقسام الكلي أو الإسهام في العناصر المنتفعة بالتسجيل بالمعلوم القار باستثناء عمليات التفويت في إطار الاندماج أو في إطار التفويت الكلي في المؤسسة.

وفي صورة التفويت في بعض تلك العناصر خلال الأجل المذكور أعلاه، يكون المعلوم النسبي المطبق على البيوعات مستوجبا على العنصر أو العناصر موضوع التفويت في حدود تحمل الخصوم بالإضافة إلى خطايا التأخير المحتسبة طبقا للتشريع الجبائي بداية من تاريخ انتهاء الأجل القانوني لتسجيل عملية الاندماج أو الانقسام الكلي أو الإسهام. (أضيفت بالفصل 38 ق. م عدد 90 لسنة 2004 المؤرخ في 2004/12/31)

**VI.** علاوة على احترام الشروط المشار إليها بالعدد 2 و3 من الفقرة V أعلاه، يستوجب الانتفاع بأحكام العدد 21 مكرر من التعريفة الواردة بهذا الفصل :

- 1 - أن يكون صاحب المؤسسة الفردية قد أودع تصريحه بالوجود بعنوان نشاط مؤسسته وأن تكون المؤسسة قد دخلت طور النشاط الفعلي في تاريخ الإسهام.
- 2 - أن يكون صاحب المؤسسة الفردية خاضعا للضريبة على الدخل حسب النظام الحقيقي وأن تكون الأصول التجارية المقتناة والعقارات موضوع الإسهام مدرجة بأصول موازنة السنة السابقة لسنة تحقيق الإسهام. (أضيفت بالفصل 40 ق. م عدد 90 لسنة 2004 المؤرخ في 2004/12/31)

**VII.** (ألغيت بالعدد 23 من الفصل 15 من القانون عدد 8 لسنة 2017 المؤرخ في 2017/02/14 المتعلق بمراجعة منظومة الإمتيازات الجبائية).

**VIII.** في الحالة المنصوص عليها بالعدد 20 ثالثا من التعريفة الواردة بهذا الفصل وفي

صورة التوقف عن الاستغلال قبل انقضاء ثلاث سنوات ابتداء من غرة جانفي من السنة الموالية لسنة الإحالة تطالب المؤسسة بدفع المعلوم المطبق على البيوعات تضاف إليه خطايا التأخير المستوجبة طبقاً للتشريع الجاري به العمل (نقحت بالعدد 24 من الفصل 15 من القانون عدد 8 لسنة 2017 المؤرخ في 14/02/2017 المتعلق بمراجعة منظومة الإمتيازات الجبائية).

ولا تطبق هذه الأحكام في صورة التوقف عن الاستغلال لأسباب خارجة عن نطاق المؤسسة تضبط بأمر (أضيفت بالفصل 18 ق. م عدد 85 لسنة 2006 المؤرخ في 25/12/2006).

**IX .** تطبق أحكام العدد 23 مكرر من التعريفة الواردة بهذا الفصل بصرف النظر عن أحكام العدد 23 من نفس التعريفة (أضيفت بالفصل 23 ق. م عدد 58 لسنة 2010 المؤرخ في 17/12/2010).

**الفصل 24-** يستوجب التصريح بالاكنتاب والدفع الذي يتلقاه قابض المالية عملاً بأحكام الفصل 170 من مجلة الشركات التجارية استخلاص معلوم بعنوان الاكنتاب والدفع محدد بـ150 دينار. (نقح بالفصل 91 ق. م عدد 123 لسنة 2001 المؤرخ في 28/12/2001 و بالفصل 59 ق. م عدد 90 لسنة 2004 المؤرخ في 31/12/2004 و بالفصل 48 ق. م عدد 27 لسنة 2012 المؤرخ في 29/12/2012)

## القسم الثالث الإعفاءات

### الفصل 25 - تعفى من معاليم التسجيل :

- (1) (ألغى بمقتضى الفصل 60 من ق.م. عدد 127 لسنة 1994 المؤرخ في 26 /12/ 1994).
- (2) (ألغى بالفصل 60 من ق.م. عدد 127 لسنة 1994 المؤرخ في 26 /12/ 1994) .
- (3) عقود الزواج عندما لا يتعدى المهر المقدم من طرف الزوج 200 دينار.
- (4) عقود التمويلات الصغيرة المسندة من قبل مؤسسات التمويل الصغير المنصوص عليها بالمرسوم عدد 117 المؤرخ في 5 نوفمبر 2011 والمتعلق بتنظيم نشاط مؤسسات التمويل الصغير وعقود القروض التي يمنحها البنك التونسي للتضامن وكتابات الضمان برهن المتعلقة بها. (أضيف بالفصل 2 من القانون عدد 70 لسنة 1999 المؤرخ في 15 جويلية 1999 المتعلق بأحكام جبائية خاصة بالقروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات ونقح بالفصل 2 من المرسوم عدد 118 لسنة 2011 المؤرخ في 5 نوفمبر 2011 المتعلق بالأحكام الجبائية الخاصة بمؤسسات التمويل الصغير وبالفصل 38 ق.م. عدد 59 لسنة 2014 المؤرخ في 26 /12/ 2014، و بالعدد 1 من الفصل 77 ق.م. عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 25/12/2015 و بالعدد 4 من الفصل 71 ق.م. عدد 78 لسنة 2016 المؤرخ في 17/12/2016) .
- (4 مكرّر) العقود المعاينة لعمليات تكوين الاتحادات في شكل تجمع مصالح اقتصادية أو الانخراط فيها وكذلك عمليات التفريع والتي تقوم بها مؤسسات التمويل الصغير طبقاً لأحكام المرسوم عدد 117 المؤرخ في 5 نوفمبر 2011 والمتعلق بتنظيم نشاط مؤسسات التمويل الصغير. (أضيف بالفصل 2 من المرسوم عدد 118 لسنة 2011 المؤرخ في 5 نوفمبر 2011 المتعلق بالأحكام الجبائية الخاصة بمؤسسات التمويل الصغير ونقح بالفصل 86 ق.م. عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 25/12/2015)
- (5) العقود التي يتعهد بمقتضاها الفلاح بإنتاج مواد فلاحية وبيعها إلى طرف آخر يلتزم بشرائها (أضيف بالفصل 42 ق.م. عدد 98 لسنة 2000 المؤرخ في 25 /12/ 2000).
- (5 مكرّر) عقود بيع السلم التي تبرمها مؤسسات القرض. (أضيف بالفصل 34 ق.م. عدد 7 لسنة 2011 المؤرخ في 31 /12/ 2011 ونقح بالعدد 11 من الفصل 16 ق.م. عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 25 /12/ 2015 و بالعدد 3 من الفصل 71 ق.م. عدد 78 لسنة 2016 المؤرخ في 17/12/2016) .
- (6) كراء الأراضي الفلاحية لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات شريطة التزام المكتري ضمن عقد الكراء بتخصيصها للزراعات الكبرى. (أضيف بالفصل 14 ق.م. عدد 77 لسنة 2008 المؤرخ في 22 /12/ 2008).
- (7) عقود وكتابات المؤسسات المصدرة كلياً، كما تمّ تعريفها بالتشريع الجبائي الجاري به العمل المتعلقة بنشاطها بالبلاد التونسية والخاضعة وجوباً لإجراء التسجيل. (أضيف بالعدد 3 من الفصل 6 من القانون عدد 8 لسنة 2017 المؤرخ في 14 /02/ 2017 المتعلق بمراجعة منظومة الإمتيازات الجبائية).

## الباب الثالث

### أساس المعاليم النسبية والتصاعدية

#### القسم الأول

#### النقل بمقابل

### بيع العقارات والمنقولات

**الفصل 26 -** مع مراعاة الأحكام الخاصة الواردة بهذه المجلة يحتسب معلوم التسجيل الموظف على بيع العقارات والعمليات المماثلة أو الموظف على البيع العمومي للمنقولات على الثمن المصرح به مع إضافة الأعباء في شكل رأس مال. وفي صورة إعادة المناقصة بموجب النكول أو لوقوع الزيادة على الثمن الأول يقع طرح ثمن المناقصة الأولى الذي تحمل المعلوم.

(نقح بالفصل 65 ق.م عدد 27 لسنة 2012 المؤرخ في 29 /12/ 2012) .

### معاوضة العقارات

**الفصل 27 -** يحتسب معلوم التسجيل الموظف على معاوضة العقارات على قيمة أحد المنايات أو على قيمة أصغر مناب عند وجود فارق مكمل أو زيادة في القيمة. ويخضع الفارق المكمل أو الزيادة في القيمة لمعلوم التسجيل الموظف على بيع العقارات.

وتقوم العقارات مهما كانت طبيعتها حسب قيمتها التجارية الحقيقية في تاريخ انتقالها وذلك طبق التصريح التقديري للأطراف.

### بيع الأصول التجارية أو الحق في الحرفاء

**الفصل 28 -** يحتسب معلوم التسجيل الموظف على بيع الأصول التجارية أو الحق في الحرفاء على ثمن بيع الحق في الحرفاء والسمعة التجارية والتفويت في حق الإيجار وفي الأملاك المنقولة أو غيرها المخصصة لاستغلال الأصل التجاري.

## إحالة الأسهم والمنابات بالشركات

### الفصل 29 -

**I** - تعتبر إحالات الأسهم ومنابات المؤسسين ومنابات الفوائض بالشركات التي لم يجرأ رأس مالها إلى أسهم الحاصلة خلال العاميين المواليين لتاريخ الإسهام بالشركة وكذلك إحالات الأسهم والمنابات التي تخوّل لحائزيها حقّ استغلال أو ملكية عقارات أو جزء منها إحالات للأموال الممثلة بهذه السندات، وتطبق لغرض توظيف معلوم التسجيل على هذه الإحالات جميع القواعد المتعلقة ببيع هذه الأملاك. وبالنسبة للسندات المسندة مقابل إسهامات في الشركة ولغاية استخلاص معلوم التسجيل يقوم كل عنصر إسهام على حدة مع بيان أرقام الأسهم المسندة كمقابل لكل عنصر.

وإذا لم تتوفر هذه التقويمات والبيانات فإن معلوم التسجيل يستخلص حسب النسبة الموظفة على بيع العقارات.

**II** - وفي صورة توظيف معلوم التسجيل على إحالة أسهم أو منابات فإن إسناد الأملاك الممثلة بهذه السندات عند حلّ الشركة لا يخضع لمعلوم التسجيل إلا إذا تمّ هذا الإسناد لشخص آخر غير المحوّل إليه.

**III** - تطبق الأحكام المنصوص عليها بهذا الفصل على العمليات التي تنجزها تجمعات المصالح الإقتصادية ( أضيفت بالفصل 64 ق.م. عدد 123 لسنة 2001 المؤرخ في 2001/12/28 ) .

## إحالات العقارات والمنقولات معا

**الفصل 30** - إذا تضمن عقد نقل ملكية عقارات ومنقولات في آن واحد يستخلص معلوم التسجيل على الثمن الجملي حسب النسبة الموظفة على بيع العقارات إلا إذا وقع التصييص بالعقد على ثمن خاص بالمنقولات ووقع تقويمها وبيانها بوضوح.

## إيجار العقارات والأصول التجارية

**الفصل 31** - يحتسب معلوم التسجيل الموظف على إيجار العقارات والأصول التجارية على ثمن الإيجار المنصوص عليه بالعقد أو التصريح مع إضافة الأعباء المفروضة على المستأجر.

وإذا كانت مدة الإيجار المنصوص عليها بالعقد قابلة للتمديد فإنه يقع اعتبار المدة الجمالية للإيجار.

غير أنه وفي كل الحالات لا يمكن توظيف معلوم التسجيل على مبلغ يتجاوز ثمن الإيجار السنوي مع إضافة الأعباء المفروضة على المستأجر.

## القسم الثاني الصفقات و اللزمات

**الفصل 32 ( جديد )** - يحتسب معلوم التسجيل المستوجب على العقود المنصوص عليها بالعدد 19 (جديد) من الفصل 20 من هذه المجلة على أساس قيمتها باعتبار كل المعاليم والأداءات المستوجبة طبقاً للتشريع الجاري به العمل.

غير أنه وبالنسبة إلى العقود المذكورة المبرمة لمدة غير محددة أو لمدة تفوق 3 سنوات فإن معلوم التسجيل المستوجب يحتسب على أساس قيمة العقد لفترة الثلاث سنوات الأولى منه. (أضيف بالفصل 51 ق. م عدد 27 لسنة 2012 المؤرخ في 2012/12/29 ونقح بالعدد 4 من الفصل 33 من ق. م عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ في 2017/12/18)

## القسم الثالث المقاسمات

**الفصل 33** - يحتسب معلوم التسجيل الموظف على مقاسمة العقارات والمنقولات شريطة إثبات صفة المشاركة على المبلغ الصافي للأصول موضوع المقاسمة وذلك بعد طرح القيم الخاضعة لمعلوم التسجيل الموظف على فوارق المقاسمات وفوائض قيمة المنابات المتعلقة بالعقارات.

وتطبق على فوارق المقاسمات وفوائض قيمة المنابات المتعلقة بالعقارات نفس القواعد المتعلقة ببيع هذه الأملاك. وفي صورة عدم إلحاق فوارق المقاسمات وفوائض قيمة المنابات بصنف المنقولات أو العقارات بصفة مدققة يوظف معلوم التسجيل حسب النسبة الخاصة ببيع العقارات بالاعتماد على القيمة النسبية لهذه الأملاك ضمن النصيب التابعة له فوارق المقاسمة أو فوائض قيمة المنابات.

**الفصل 34** - يحتسب معلوم التسجيل الموظف على مقاسمة الأملاك محلّ مغارسة بناء على تقويم مناب المغارس من الأملاك يوم إجراء المقاسمة.

## القسم الرابع الأحكام والقرارات

### الفصل 35 -

**I** - يحتسب معلوم التسجيل الموظف على الأحكام والقرارات على مبلغ الأحكام بالإدانة أو بالتصفية المحكوم بها.

**II** - إذا تم دفع المعلوم النسبي على حكم ابتدائي، فإن استخلاص هذا المعلوم على الأحكام والقرارات التي قد تصدر في شأن هذا الحكم الابتدائي عن دائرة الاستئناف لا

ينسحب إلا على ما تجاوز مبلغ الإدانة أو التصفية المحكوم بها ابتدائياً. أمّا إذا نصّ الحكم أو القرار الصادر عن دائرة الاستئناف عن مبلغ بالإدانة أو التصفية دون المبلغ المحكوم به ابتدائياً فإنه يقع إرجاع ما وقع إستخلاصه زائداً وذلك طبقاً لأحكام الفصلين 74 و 75 من هذه المجلة.

**III -** لا يوظف المعلوم المشار إليه بالفقرة الأولى من هذا الفصل إذا كان الحكم أو القرار يمثل سنداً لنقل بمقابل أو بدون مقابل لعقارات أو أصول تجارية أو حق في الحرفاء.

**IV -** عندما لا تستوجب الأحكام والقرارات توظيف المعلوم النسبي فإنها تخضع لمقدار الاستخلاص الأدنى المنصوص عليه بالفصل 22 من هذه المجلة.

**V -** تخضع الأحكام والقرارات المتعلقة بتحديد غرامة الإنتزاع والصادرة في إطار عمليات الإنتزاع من أجل المصلحة العمومية لمقدار الإستخلاص الأدنى المنصوص عليه بالفصل 22 من هذه المجلة (أضيفت بالفصل 66 ق.م عدد 101 لسنة 1999 المؤرخ في 1999/12/31 ونقحت بالفصل 65 ق.م عدد 27 لسنة 2012 المؤرخ في 2012/12/29 وبالعدد 4 من الفصل 69 ق.م عدد 78 لسنة 2016 المؤرخ في 2016 / 12 / 17)

**VI -** يوظف المعلوم النسبي المستوجب بعنوان الإيجار على الأحكام والقرارات القاضية بإقرار حق المستأجر في الإيجار أو بتحديد قيمته . ويوظف المعلوم النسبي المستوجب بعنوان المقاسمات على الأحكام والقرارات المتعلقة بمقاسمة منقولات تابعة لشركة أو لأصول شركة أو بمقاسمة عقارات. ( أضيفت بالفصل 63 ق.م عدد 101 لسنة 2002 المؤرخ في 2002/12/17 ) .

**الفصل 36 -** تسجل بالمعلوم الأدنى المنصوص عليه بالفصل 22 من هذه المجلة الأحكام والقرارات القاضية بإدانة أو تصفية إذا تمّ تقديمها لإجراء التسجيل من قبل الأطراف غير المحكوم عليهم بتحمل المصاريف . (نقحت بالعدد 4 من الفصل 69 ق.م عدد 78 لسنة 2016 المؤرخ في 2016 / 12 / 17)

لهذا الغرض يتعين على كاتب المحكمة أن يشهد بالبطاقة الملخصة للحكم أو القرار والمسلمة للطرف غير المحكوم عليه بالمصاريف بأن إجراء التسجيل وقع طلبه من قبل هذا الأخير . ويعتبر الحكم أو القرار المسجل بالمعلوم الأدنى غير مسجل بالنسبة للأطراف المحكوم عليهم بتحمل المصاريف الذين لا يستطيعون تسلمه إلا بعد دفع تكملة المعاليم . وتطبق في هذا المجال الواجبات والعقوبات التي يخضع لها كتاب المحاكم في مادة تسليم النسخ التنفيذية والنسخ المجردة كما هو منصوص عليها بالفقرة الفرعية الأولى من الفصل 86 من هذه المجلة .

ويتم طرح المبلغ المستخلص طبقاً لأحكام الفقرة الفرعية الأولى من هذا الفصل من المعاليم التي يطالب بها المحكوم عليهم بتحمل المصاريف . (نقحت الفقرة الأولى بأحكام الفصل الأول من القانون عدد 19 لسنة 1997 المؤرخ في 1997/3/22 المتعلق بتسجيل الأحكام والقرارات بالمعلوم الأدنى بالنسبة للأطراف المحكوم لفائدتهم) .

## القسم الخامس الهبات والتركات

### الفرع الأول أحكام مشتركة بين الهبات والتركات المرجع الترابي للمعالم

#### الفصل 37 -

تحتسب معالم التسجيل الموظفة على الهبات والتركات على :

- 1 - العقارات والمنقولات الكائنة بالبلاد التونسية بصرف النظر عن مكان إقامة المتوفي أو الواهب.
  - 2 - العقارات والمنقولات سواء كانت كائنة بالبلاد التونسية أو بالخارج إذا كان المتوفي أو الواهب مقيما بالبلاد التونسية.
- وتستثنى من تطبيق المعالم المذكورة العقارات والمنقولات الكائنة بالخارج والتي خضعت لمعالم التسجيل على الهبات والتركات في البلاد المتواجدة بها.

ولتطبيق الأحكام المشار إليها أعلاه، يعتبر مقيمين بالبلاد التونسية الأشخاص الذين لهم مسكن رئيسي بها على ذمتهم أو الأشخاص الذين يقيمون بها بصفة مستمرة أو غير مستمرة لمدة لا تقل عن 183 يوما خلال الـ365 يوما السابقة لتاريخ الوفاة أو الهبة. (نقح بالفصل 76 ق. م عدد 90 لسنة 2004 المؤرخ في 2004/12/31)

### ملكية الرقبة وحق الانتفاع

#### الفصل 38 -

I - لاحتساب معالم التسجيل الموظفة على الهبات والتركات تضبط قيمة ملكية الرقبة وحق الانتفاع حسب جزء من القيمة الكاملة للملكية وذلك وفق الجدول التالي :

سن المنتفع	قيمة حق الانتفاع	قيمة ملكية الرقبة
أقل من 20 سنة كاملة	7/10	3/10
أقل من 30 سنة كاملة	6/10	4/10
أقل من 40 سنة كاملة	5/10	5/10
أقل من 50 سنة كاملة	4/10	6/10

سن المنتفع	قيمة حق الانتفاع	قيمة ملكية الرقبة
أقل من 60 سنة كاملة	3/10	7/10
أقل من 70 سنة كاملة	2/10	8/10
أكثر من 70 سنة كاملة	1/10	9/10

**II -** يجب ان تتضمن العقود والتصاريح الخاضعة لأحكام هذا الفصل تاريخ ومكان ولادة المنتفع. وإذا تمت الولادة خارج البلاد التونسية فإنه يقع زيادة على ذلك إثبات تاريخها قبل إجراء التسجيل. وفي غياب ذلك، تستخلص أقصى المعاليم التي قد تصبح مستحقة لفائدة الخزينة.

ويمكن استرجاع المستخلص الزائد في حالة تقديم مضمون ولادة المنتفع خلال السنتين الموالتين لتاريخ التسجيل إذا كانت تلك الولادة قد تمت خارج البلاد التونسية.

## إعفاء تخلي الأسلاف للأعقاب عن الإرث

**الفصل 38 - مكرر :** يعفى من المعلوم المستوجب على الهبات التخلي عن الإرث من الأسلاف لفائدة الأعقاب . ويحلّ المنتفعون بالأموال محل الوارث الأصلي في دفع معلوم التسجيل الموظف على التركات (أضيف بالفصل 11 من القانون عدد 73 لسنة 1998 المؤرخ في 1998/8/4 المتعلق بتبسيط الإجراءات الجبائية والتخفيض في نسب الأداء) .

## الفرع الثاني

### أحكام خاصة بالهبات

#### الفصل 39 -

**I -** لغاية احتساب ودفع معاليم التسجيل الموظفة على الهبات تضبط قيمة العقارات مهما كانت طبيعتها حسب قيمتها التجارية الحقيقية في تاريخ إحالتها بدون طرح الأعباء وذلك بالاعتماد على التصريح التقديري للأطراف.

**II -** يستخلص المعلوم بالنسبة للمنقولات المادية على قيمتها التجارية الحقيقية في تاريخ الإحالة بدون طرح الأعباء وذلك بالاعتماد على التصريح التقديري للأطراف.

**III** - يستخلص المعلوم بالنسبة للمنقولات غير المادية ، بدون طرح الأعباء على :  
- مبلغ الدين بالنسبة للديون؛

- القيمة عند التقويت بالنسبة للقيم القابلة للتداول؛

- رأس المال المكوّن بالنسبة للإيرادات والجرايات وذلك مهما كان الثمن المنصوص عليه لغاية استهلاكها أو رأس المال المكوّن من عشرين ضعف الإيراد الأبدى السنوي ومن عشرة أضعاف الإيراد العمري السنوي أو الجراية السنوية في صورة عدم التصييص بالعقد على رأس المال المتعلق بها؛

- التقويم المصرّح به من قبل الأطراف بالنسبة لكل القيم الأخرى.

## الفرع الثالث

### أحكام خاصة بالتركات

#### قواعد تقويم التركة

#### الفصل 40 -

**I** - مع مراعاة أحكام الفقرة الثانية من هذا الفصل ولغاية احتساب ودفع معالم التسجيل الموظفة على التركات، تضبط قيمة المنقولات بالاعتماد على التصريح المفصل والتقديري للأطراف المعنية. غير أنه بالنسبة للأثاث وبدون أن تكون الإدارة مجبرة على إثبات وجوده، لا يمكن أن تكون القيمة الخاضعة للمعالم أقل من 5 بالمائة من القيمة الخامّ لجملة الأملاك الموروثة الأخرى إلا إذا تم إثبات عكس ذلك.

**II** - لا يمكن أن تكون القيمة المضبوطة طبقاً لأحكام الفقرة الأولى من هذا الفصل دون :

1 - الثمن المنصوص عليه بعقود البيوعات العمومية شريطة أن تتم هذه البيوعات في ظرف عامين من تاريخ الوفاة .

2 - التقويم المذكور بعقود التأمين السارية المفعول عند الوفاة والمبرمة من طرف المتوفى أو قريبه أو مورثيه منذ أقل من خمس سنوات عند تاريخ فتح التركة إلا إذا تم إثبات عكس ذلك. ويعتمد هذا التقويم في حالة عدم وجود بيع عمومي.

لا يطبق هذا الإجراء على عقود التأمين المتعلقة بالصّابات والحيوانات والسلع.

3 - التقويم الذي تضمّنته بيانات الجرد المعدّة طبقاً للقانون في ظرف سنتين من تاريخ الوفاة أو أي عقد آخر محرر خلال نفس الفترة وذلك في صورة عدم وجود بيع عمومي أو عقد تأمين.

**الفصل 41 -** تحتسب معالم التسجيل الموظفة على الشركات على أساس أصل الدين المنصوص عليه بالعقد وذلك بالنسبة للديون والعقود الأخرى المتضمنة لالتزام بمبالغ مالية.

غير أنه بالنسبة للديون التي يكون المدينون بها عند فتح الشركة في حالة تقليص أو صلح احتياطي تحتسب المعالم على أساس التصريح التقديري للأطراف.

يجب أن يكون موضوع تصريح تكميلي كل مبلغ إضافي وقع استخلاصه لدى المدين عقب عملية تقويم التصريح التقديري. وتطبق على هذا التصريح التكميلي جملة القواعد التي تخضع لها بصفة عامة تصاريح الشركات وخاصة ما يتعلق منها بالخطايا والغرامات والتقاعد. ويقع إيداع التصريح التكميلي ودفع المعالم المستوجبة في أجل تسعين يوماً من تاريخ إستخلاص الدين الموروث أو جزء منه.

## **الفصل 42 -**

**I -** تستخلص معالم التسجيل بالنسبة للإيرادات الأبدية أو العميرية والجرايات على رأس المال المكوّن و ذلك مهما كان الثمن المنصوص عليه لغاية استهلاكها.

وإذا لم يحدد، عند إبرام العقد، رأس مال الإيرادات أو الجرايات، تضبط قاعدة المعالم بالاعتماد على رأس المال المكوّن من عشرين ضعف الإيراد الأبدى السنوي ومن عشرة أضعاف الإيراد العميري السنوي أو الجراية السنوية و ذلك مهما كان الثمن المنصوص عليه لغاية استهلاكها.

**II -** لغاية ضبط قاعدة المعالم المنصوص عليها بالفقرة الأولى من هذا الفصل لا يقع التمييز بين الإيرادات العميرية أو الجرايات المكوّنة لفائدة فرد واحد أو عدة أفراد.

**الفصل 43 -** تضبط القيمة المعتمدة كقاعدة لاحتساب ودفع معالم التسجيل الموظفة على الشركات بالنسبة للأموال العمومية والأسهم والرقاع ومنايات الفوائض وبصفة عامة كل الأوراق المالية التونسية والأجنبية مهما كانت طبيعتها حسب معدل سعر البورصة يوم الوفاة.

وبالنسبة للأوراق المالية غير المدرجة بتسعيرة البورصة تضبط هذه القيمة حسب التصريح التقديري للأطراف.

**الفصل 44 -** لاحتساب و دفع معالم التسجيل الموظفة على الشركات تقدر العقارات مهما كانت طبيعتها حسب قيمتها التجارية الحقيقية في تاريخ الوفاة وذلك بالاعتماد على التصريح التقديري للأطراف.

غير أنه إذا كانت العقارات المحالة موضوع حكم صادر خلال العامين المواليين للوفاة أو كتب صادر عن الأطراف خلال نفس المدّة فإنه لا يمكن احتساب المعالم

المستحقة على مبلغ أقل من القيمة التجارية المذكورة بالحكم أو الكتب إلا إذا تم إثبات أن العقارات أدخلت عليها خلال نفس الفترة تحويرات من شأنها أن تغير من قيمتها.

## الفصل 45 -

**I** - يحتسب معلوم التسجيل الموظف على الشركات على جميع المبالغ والإيرادات أو العائدات المختلفة المستوجبة من قبل المؤمن بسبب أو عند وفاة المؤمن له وذلك باعتبار درجة القرابة الموجودة بين المنتفع مجانا بهذه المبالغ والمؤمن له حتى وإن لم يبرم هذا الأخير شخصياً عقد التأمين ولم يدفع الأقساط الناتجة عنه.

غير أن هذا المعلوم لا يوظف على المبالغ التي سددها المؤمن والمتعلقة بالأقساط التي دفعها المستفيد شخصياً وتحملها نهائياً وكذلك على المبالغ التي تحصل عليها المستفيد بمقابل بأية صفة أخرى كانت.

وفي صورة ما إذا منح الشخص المنتفع بالتأمين كل حقوقه أو جزء منها للغير بدون مقابل بعد وفاة المؤمن له فإن الموهوب له يعتبر في هذه الحالة المنتفع المباشر بعقد التأمين ويصبح ملزماً بدفع معلوم التسجيل الموظف على الشركات وفقاً للشروط المنصوص عليها بهذا الفصل.

**II** - لا تطبق أحكام الفقرة الأولى من هذا الفصل عندما تكون اتفاقية التأمين قد أبرمت بالخارج ولم يكن للمؤمن له عند وفاته مقر فعلي أو قانوني بالبلاد التونسية.

**الفصل 46 -** لغرض استخلاص معلوم التسجيل الموظف على الشركات فقط تعتبر المبالغ والسندات والأشياء الموجودة بصندوق محصن مؤجر لعدة أشخاص في آن واحد ملكاً مشتركاً لهؤلاء الأشخاص يضاف للشركة مناب كامل منه إذا لم يقع إثبات خلاف ذلك.

ويطبق هذا الإجراء على الظروف المختومة والعلب المغلقة المودعة لدى البنوك والسيارة أو لدى كل شخص يتسلم بصفة معتادة مثل هذه الظروف.

## الديون القابلة للطرح

**الفصل 47 -** لغاية احتساب ودفع معلوم التسجيل الموظف على الشركات تخصم الديون المتخلدة بذمة المتوفى والمبررة قانونياً في تاريخ فتح الشركة بوثائق قابلة للإدلاء بها أمام القضاء ضد المتوفى.

إذا تعلق الأمر بديون تجارية يمكن للإدارة أن تشترط موافقتها بالدفاتر التجارية للمتوفى وإلا فإنه بإمكانها رفض خصم هذه الديون.

أما إذا تعلق الأمر بدين متصل بتركة أعطيت فيها ملكية الرقبة إلى شخص وحق الانتفاع إلى شخص آخر، فإن معلوم التسجيل يستخلص على أصول التركة بعد خصم مبلغ الدين وذلك وفقا لأحكام الفصل 38 من هذه المجلة.

وللإدارة حق استقاء المعلومات التي تمكنها من التثبت من صحة الأصول المصرح بها والتابعة للتركة وذلك من خلال الوثائق والدفاتر المقدمة قصد طرح الخصوم. ولا يمكن عند التقاضي الامتناع عن تقديم هذه الوثائق أو الدفاتر.

## الفصل 48 -

**I -** تبين الديون المطالب بطرحها فصلا فصلا ببيان جرد مشهود بصحته من طرف القائم بالإيداع يلحق بالتصريح.

**II -** إذا كان الدين موضوع حجة رسمية أو حكم يتعين على الورثة أو ممثليهم أن يبينوا تاريخ تلك الحجة أو ذلك الحكم وكذلك اسم ومقر إقامة المأمور العمومي الذي تولى تحرير الحجة أو المحكمة التي أصدرت الحكم.

بالنسبة للديون المدرجة ضمن خصوم التفليس أو الصلح الاحتياطي يكفي بيان تاريخ حكم التصريح بالتفليس أو المصادقة على الصلح الاحتياطي وكذلك تاريخ محضر عمليات مراقبة أو تثبيت الديون أو التسوية النهائية للتوزيع بالمساهمة.

**III -** عندما لا يكون الدين موضوع حجة رسمية يطالب الأطراف بتقديم الحجة نفسها أو نسخة منها مشهود بمطابقتها للأصل. إذا لم يكن أصل الحجة بحوزتهم عند التصريح بالتركة يجب عليهم لهذا الغرض التوجه للدائن الذي لا يمكنه، دون تحمل جبر الضرر، الامتناع عن مدهم بالحجة أو بنسخة منها مشهود بمطابقتها للأصل مقابل وصل.

**IV -** يمكن لإدارة الجباية في كل الحالات أن تطلب من الوارث تقديم شهادة مسلمة من طرف الدائن تثبت وجود الدين عند فتح التركة. ولا يمكن رفض تسليم هذه الشهادة وإلا وقع تغريمه لفائدة طالبها كلما كانت المطالبة بها مشروعة.

يتعين على كل دائن يشهد بوجود دين أن يذكر صراحة أنه قد إطلع على العقوبات المنصوص عليها بالفقرة الثالثة من الفصل 105 من هذه المجلة بشأن شهادة الزور.

**الفصل 49 -** تطرح أيضا من أصول التركة مصاريف الدفن المثبتة طبقا للقانون. غير أنه وفي غياب إثبات هذه المصاريف فإنها تطرح في حدود مبلغ تقديري يساوي خمسمائة دينار.

## الديون غير القابلة للطرح

### الفصل 50 -

#### I - لا تكون قابلة للطرح :

1 - الديون التي حل أجلها منذ أكثر من ستة أشهر عند فتح التركة إلا إذا تم الإدلاء بشهادة من الدائن تثبت وجود الدين عند فتح التركة وذلك حسب الصيغ ووفق القواعد المضبوطة بالفقرة الرابعة من الفصل 48 من هذه المجلة ؛

2 - الديون التي اقترضها المتوفى لدى ورثته أو لدى الأشخاص المتدخلين. غير أنه إذا كان الدين ناتجا عن حجة رسمية أو حجة بخط اليد تحمل تاريخا ثابتا قبل فتح التركة بموجب آخر غير وفاة أحد الأطراف المتعاقدة، فللورثة والموهوب لهم أو الموصى لهم وكذلك الأشخاص المتدخلين الحق في إثبات صحة هذا الدين ووجوده يوم فتح التركة ؛

3 - الديون المعترف بها بمقتضى وصية ؛

4 - أصل الدين والفوائض التي أتى عليها أجل التقادم إلا إذا وقع إثبات توقف سريان التقادم.

II - يعتبر أشخاصا متدخلين بمعنى أحكام الفقرة الأولى ثانيا من هذا الفصل :

1 - أب و أم وأبناء وفروع وقرين الوارث أو الموهوب له أو الموصى له؛

2 - في مادة النقل بالوفاة بين الأزواج ، أبناء القرين الباقي على قيد الحياة المتأتون من زواج آخر وكذلك الوالدان اللذان يكون هذا القرين وارثهما المحتمل.

## التخفيض من أصول التركات

### الفصل 51 -

I - لاستخلاص معلوم التسجيل الموظف على التركات يتم إجراء تخفيض على جملة المنابات الموروثة بين الأسلاف والأعقاب أو بين الأزواج قدره 5000 دينار عن كل ابن أو بنت باق على قيد الحياة وعن كل سلف في كفالة المتوفى وعن كل زوج باق على قيد الحياة.

ولا يمكن أن يتجاوز مبلغ التخفيض الجملي الناتج عن تطبيق الفقرة الفرعية السابقة مبلغ 30000 دينار. ويتعين إجراء التخفيض الجملي في المقام الأول على المناب الراجع للقرين الباقي على قيد الحياة ثم يقسم الباقي، إن وجد، بين المستحقين الآخرين حسب قواعد الفريضة القانونية ( نقحت بالفصل 9 من القانون عدد 73 لسنة 1998 المؤرخ في 1998/8/4 المتعلق بتبسيط الإجراءات الجبائية والتخفيض في نسب الأداء) .

**II -** استثناء لأحكام الفقرة الأولى من هذا الفصل يقع طرح مبلغ إضافي قدره 10000 دينار من المناب الراجع لكل شخص معاق. ( نقحت بالفصل 10 من القانون عدد 73 لسنة 1998 المؤرخ في 4/8/1998 المتعلق بتبسيط الإجراءات الجبائية والتخفيض في نسب الأداء ) .

**III -** لضبط عدد أبناء المتوفى يقع اعتبار الأبناء المتوفين الذين تركوا بدورهم أطفالا يتمتعون بالوصية الواجبة المنصوص عليها بالفصل 191 من مجلة الأحوال الشخصية.

## إعفاء العقارات الفلاحية

### الفصل 52 -

**I -** تعفى من معلوم التسجيل الموظف على التركات إحالة العقارات المعتبرة ذات صبغة فلاحية وفقا للتشريع الجاري به العمل بين الأسلاف والأعقاب أو بين الأزواج أو بين الإخوة والأخوات وذلك شريطة أن يقدم الورثة إلتزاما ينص على المحافظة على الملكية المشتركة للعقارات الفلاحية المعنية واستغلالها جماعيا لمدة لا تقل عن خمس عشرة سنة.

وينتفع هؤلاء الورثة أيضا بالإعفاء من معلوم التسجيل الموظف على بيع العقارات المنصوص عليه بالفصل 20 أولا من هذه المجلة و ذلك في صورة التفويت فيما بينهم في مناباتهم من العقارات الفلاحية المشار إليها أعلاه.

**II -** وفي صورة الإخلال بالالتزام المشار إليه بالفقرة الأولى من هذا الفصل يحرم الورثة من الإعفاء ويلزمون بدفع معلوم التسجيل الموظف على التركات وعند الضرورة معلوم التسجيل الموظف على بيع العقارات مع إضافة خطية التأخير المنصوص عليها بالفقرة الثانية من الفصل 102 من هذه المجلة .

## إعفاء إحالة أصول وسندات المؤسسات

### الفصل 52 مكرّر:

**I -** تعفى من معالم التسجيل المستوجبة على التركات، إحالة جملة العقارات والمنقولات المادية وغير المادية المستغلة في إطار مؤسسة أو جزء منها يمثل وحدة اقتصادية مستقلة وقائمة بذاتها بموجب الوفاة شريطة :

- أن يلتزم الورثة والموصى لهم بمواصلة استغلال المؤسسة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ابتداء من غرة جانفي من السنة الموالية لسنة الوفاة،

- أن تكون عناصر الأصول المحالة مدرجة بأصول موازنة المؤسسة في تاريخ الوفاة.

**II** - يطالب الورثة والموصى لهم بدفع المعلوم النسبي المستوجب على التركات تضاف إليه خطايا التأخير المستوجبة طبقاً للتشريع الجاري به العمل في صورة التوقف عن الاستغلال قبل انقضاء ثلاث سنوات ابتداء من غرة جانفي من السنة الموالية لسنة الوفاة. ولا تطبق هذه الأحكام في صورة التوقف عن الاستغلال لأسباب خارجة عن نطاق الورثة أو الموصى لهم تضبط بأمر (أضيف بالفصل 19 ق. م عدد 85 لسنة 2006 المؤرخ في 2006/12/25).

## الفصل 52 ثالثاً:

**I** - تعفى من معالم التسجيل المستوجبة على التركات، إحالة الأسهم والمنابات الاجتماعية التي تتم تبعاً لوفاة مسير المؤسسة.

ويستوجب الانتفاع بالإعفاء :

- امتلاك المسير المتوفى لمساهمات في رأس مال المؤسسة التي يسيرها بنسبة تفوق 50% في تاريخ الوفاة. ولاحتساب هذه النسبة تؤخذ بعين الاعتبار المساهمات المباشرة وغير المباشرة لمسير الشركة ولأبنائه غير الراشدين.  
- التزام الورثة والموصى لهم بمواصلة الاستغلال لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ابتداء من غرة جانفي من السنة الموالية لسنة الوفاة.

**II** - يطالب الورثة والموصى لهم بدفع المعلوم النسبي المستوجب على التركات تضاف إليه خطايا التأخير المستوجبة طبقاً للتشريع الجاري به العمل في صورة التوقف عن الاستغلال قبل انقضاء ثلاث سنوات ابتداء من غرة جانفي من السنة الموالية لسنة الوفاة. ولا تطبق هذه الأحكام في صورة التوقف عن الاستغلال لأسباب خارجة عن نطاق الورثة أو الموصى لهم تضبط بأمر.

(أضيف بالفصل 19 ق. م عدد 85 لسنة 2006 المؤرخ في 2006/12/25).

## إعفاء المسكن الرئيسي للمتوفى من معلوم التسجيل الموظف على التركات

**الفصل 53** - يعفى من معلوم التسجيل الموظف على التركات المسكن الرئيسي للمتوفى عند نقله بين الأسلاف والأعقاب أو بين الأزواج شريطة أن يقدم الورثة شهادة من الوالي أو رئيس البلدية المختص ترابياً تثبت أن العقار المعني بالأمر كان مسكناً رئيسياً للمتوفى.

يمنح هذا الإعفاء في حدود مساحة 1000 متر مربع بما في ذلك الملحقات المبنية وغير المبنية ويخضع ما زاد على ذلك لمعلوم التسجيل الموظف على التركات.

## إعفاء رأس المال عند الوفاة والجرايات

**الفصل 54 -** يُعفى من معلوم التسجيل الموظف على الشركات رأس المال عند الوفاة والجرايات والمبالغ الراجعة للمستحقين بمقتضى التشريع الجاري به العمل في مادة التغطية الاجتماعية أو بموجب عقود التأمين على الحياة بما في ذلك عقود التأمين التكافلي على الحياة (نقح بالفصل 53 ق. م عدد 88 لسنة 1997 المؤرخ في 1997/12/29 وبالعدد 2 من الفصل 14 ق.م عدد 78 لسنة 2019 المؤرخ في 2019/12/23) .

## إعفاء بعض الوصايا

**الفصل 55 -** تعفى من معلوم التسجيل الموظف على الشركات :

- 1 - الوصايا الممنوحة للمشاريع والمنظمات ذات مصلحة عامة أو التي لها صبغة خيرية أو تربوية أو علمية أو اجتماعية أو ثقافية والتي تضبط قائمتها بأمر . (نقح بالفصل 95 ق.م عدد 127 لسنة 1994 المؤرخ في 1994/12/26) .
- 2 - الوصايا الممنوحة للدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والمؤسسات العمومية الإستشفائية.

# العنوان الثالث

## دفع المعاليم وإرجاعها وأجال التقادم

### الباب الأول

### دفع المعاليم

#### القسم الأوّل

#### المطالبون بالمعاليم

**الفصل 56 - يتولّى دفع معلوم التسجيل :**

- 1 - عدول الإشهاد الأولون بالنسبة لعقودهم المعاينة لإيجارات أو لرهون عقارية أو التي لا تمس بالوضعية القانونية للعقارات والأصول التجارية وكذلك بالنسبة لعقود خط اليد المرفقة لها ؛
- 2 - العدول المنفذون والأشخاص الآخرون المؤهلون لتحرير المحاضر والتنابيه بالنسبة للوثائق المتصلة بوظائفهم ؛
- 3 - الأطراف بالنسبة للأحكام والقرارات ؛
- 4 - الورثة والموصى لهم أو أولياؤهم بالنسبة للمعاليم الموظفة على الشركات والوصايا وعقود التبرعات الأخرى بسبب الوفاة ؛
- 5 - الأطراف بالنسبة لكل العقود والنقل الأخرى الخاضعة وجوبا للتسجيل.

**الفصل 57 - يطالب بدفع معلوم التسجيل بالتضامن :**

- 1 - المأمورون العموميون وكذلك الأطراف المتعاقدة بالنسبة للعقود الإدارية وعقود عدول الإشهاد التي لا تمس بالوضعية القانونية للعقارات والأصول التجارية. غير أنه بالنسبة للصفقات العمومية يتحمل مزودو الأشياء والخدمات دون غيرهم معلوم التسجيل؛(نقح بالفصل 85 ق.م عدد 54 لسنة 2013 المؤرخ في 2013/12/30).
- 2 - الأطراف المتعاقدة بالنسبة للاتفاقيات الشفاهية المشار إليها بالفقرة الأولى من الفصل 6 من هذه المجلة وكذلك بالنسبة لعقود خط اليد وعقود عدول الإشهاد التي تمس بالوضعية القانونية للعقارات والأصول التجارية.

وفي حالة تحرير عقد بناء على عقد آخر أو الإدلاء أمام القضاء بعقد خاضع وجوبا للتسجيل فإن المأمور العمومي الذي تولى تحرير هذا العقد والشخص الذي تولى الإدلاء به أمام القضاء يكونان متضامنين مع الأطراف المتعاقدة في دفع معلوم التسجيل المستوجب.

**الفصل 58 -** يكون الأطراف في القضايا متضامنين إزاء الخزينة العامة في دفع معالم التسجيل المستوجبة على الأحكام العدلية. غير أن المدعي يكون مدينا دون سواه بالمعالم والخطايا المستحقة إذا قضى الحكم أو القرار برفض دعواه كليا.

ويكون أيضا الأطراف المحكوم عليهم بالمصاريف مدينين دون سواهم بمعالم التسجيل إذا أقر الحكم أو القرار منحة أو نفقة أو إيرادا أو جبر ضرر في مادة الحوادث .

**الفصل 59 -** يكون الشركاء في الميراث متضامنين في دفع معالم التسجيل الموظفة على التركات .

**الفصل 60 -** في الحالة المشار إليها بالفقرة الثانية من الفصل 6 من هذه المجلة يلزم المصريح بدفع أصل المعالم المستوجبة مع الاحتفاظ بحقه في القيام بدعوى ضد المتسوغ لاسترجاع هذه المعالم.

**الفصل 61 -** يكون كتبة المحاكم مسؤولين شخصيا عن دفع المعالم المستحقة على وثائق القضية والأحكام العدلية المشار إليها بالفصل 5 من هذه المجلة إذا لم يمتثلوا إلى الواجبات المنصوص عليها بشأنهم بالفصلين 83 و 86 من هذه المجلة .

**الفصل 62 -** يكون العدول مسؤولين شخصيا ويعتبرون مدينين بالمعالم التكميلية المترتبة عن أخطاء الاحتساب التي عاينها قباض المالية وأعوان المراقبة الجبائية بمناسبة مراقبة الكشف المشار إليه بالفقرة الثانية من الفصل 88 من هذه المجلة مع الاحتفاظ بحقهم في تتبع الأطراف المعنية.

## **الفصل 63 -**

**I -** مع مراعاة أحكام الفقرة الثالثة من هذا الفصل يكون الأشخاص المتضامنون أمام الخزينة العامة في دفع معالم التسجيل متضامنين أيضا في دفع الغرامات والخطايا المتعلقة بها.

**II -** غير أنه يمكن للمالك السابق أو المسوغ أن يبرئ ذمته من دفع أصل المعلوم والخطايا المترتبة عنه بإيداع العقد المتضمن للنقل بقباضة المالية في الأجل المحدد بالفقرة الفرعية الثانية من الفقرة الثانية من الفصل 3 من هذه المجلة. ويمكن كذلك للمالك السابق في حالة عدم وجود عقد أن يتحرر من دفع أصل المعلوم ومن الخطايا المترتبة عنه إذا ما أدلى بالتصريح الذي أوجبه الفقرة الأولى من الفصل 6 من هذه المجلة.

**III -** يطالب شخصيا عدول الإشهاد والعدول المنفذون والأشخاص الآخرون الذين لهم سلطة إعداد التنايبه والمحاضر وبصفة عامة كل المأمورين العموميين الذين أهملوا تقديم الوثائق التي من واجبهم تقديمها للتسجيل في الآجال المحددة لذلك بالخطية المنصوص عليها بالفصل 102 من هذه المجلة كما يطالبون زيادة على ذلك بدفع المعاليم الأصلية مع الاحتفاظ بحقهم في تتبع الأطراف المعنية في حدود المعاليم الأصلية فقط.

**الفصل 64 -** يتحمل الأولياء والمقدمون شخصيا الخطايا الواردة بالفصل 102 من هذه المجلة عندما يهملون تقديم التصريح بالتركة المشار إليه بالفصل 91 من هذه المجلة في الأجل المحدد بالفصل 7 من هذه المجلة أو عندما يقدمونه منقوصا.

## **الفصل 65 -**

**I -** يطالب شخصيا كل مسوغ لصندوق حصين وكل شخص على علم بوفاة إما متسوغ هذا الصندوق أو أحد المتسوغين له أو قرين هذا المتسوغ أو شركائه يفتح هذا الصندوق بنفسه أو بواسطة الغير بدون مراعاة أحكام الفصل 96 من هذه المجلة بدفع معاليم التسجيل الموظفة على التركات والخطايا المستوجبة على المبالغ والسندات أو الأشياء التي يحتوي عليها الصندوق الحصين مع الاحتفاظ بحقه في تتبع المطالب بهذه المعاليم والخطايا إن اقتضى الأمر ذلك.

**II -** يلزم بدفع هذه المعاليم والخطايا الوارث والموصى له بالتضامن مع الشخص أو الأشخاص المذكورين بالفقرة الأولى من هذا الفصل وذلك إذا أغفل عن ذكر هذه السندات والمبالغ أو الأشياء ضمن التصريح بالتركة .

## **القسم الثاني**

### **طرق دفع المعاليم**

**الفصل 66 -** مع مراعاة الأحكام الخاصة الواردة بهذه المجلة، تدفع معاليم التسجيل قبل إتمام إجراء التسجيل.

**الفصل 67 -** لا يمكن لقباض المالية أن يؤجلوا تسجيل العقود والنقل التي تمّ دفع المعاليم الموظفة عليها بمقتضى التشريع الجاري به العمل وذلك مهما كان السبب حتى ولو تعلق الأمر باللجوء إلى إجراء الاختبار.

ولغاية تصفية المعاليم المستوجبة يمكن لقباض المالية أن يطلبوا نسخة مطابقة للأصل من العقود المقدمة إليهم. وفي حالة الرفض يمكنهم أن يحتفظوا بالعقد مدّة 24 ساعة قصد الحصول على نسخة مطابقة له ويقع استرجاع المصاريف المنجزة عن ذلك من قبل قابض المالية عند دفع معاليم التسجيل.

## **الدفع بالتقسيط لمعاليم التسجيل**

**الفصل 68 -** (ألغى بأحكام الفصل 59 ق. م عدد 125 لسنة 1993 المؤرخ في 1993/12/27)

**الفصل 68 (جديد) -** مع مراعاة أحكام الفصل 58 من هذه المجلة يكون الأطراف غير المحكوم عليهم بتحمل المصاريف والمنتفعون بتسجيل الحكم أو القرار بالمعلوم الأدنى طبقاً لأحكام الفصل 36 من هذه المجلة مطالبين بدفع المعلوم النسبي المستوجب على المبالغ المستخلصة لفائدتهم من تنفيذ الحكم أو القرار في أجل أقصاه ثلاثون يوماً من تاريخ الإستخلاص وذلك على ضوء تصريح من أنموذج معدّ من طرف الإدارة يتضمن خاصة عدد الحكم أو القرار وتاريخه والمبلغ المحكوم به والمبلغ الذي وقع استخلاصه ويرفق بنسخة من الوثيقة المثبتة لتنفيذ الحكم أو القرار .

وتطبق على المعلوم النسبي المستوجب على المبالغ المستخلصة العقوبات المتعلقة بالخصم من المورد في مادة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات ( أضيف بأحكام الفصل 2 من القانون عدد 19 لسنة 1997 المؤرخ في 1997/03/22 المتعلق بتسجيل الأحكام والقرارات بالمعلوم الأدنى بالنسبة للأطراف المحكوم لفائدتهم ) .

**الفصل 68 مكرر :** تسجل الصفقات العمومية الخاضعة للمعلوم النسبي بالمعلوم الأدنى المنصوص عليه بالفصل 22 من هذه المجلة، وفي هذه الحالة يتعين على أمر الصرف أن يقوم بخصم مبلغ المعلوم النسبي المستوجب على المبالغ التي يأذن بصرفها بعنوان الصفقة وذلك بتطبيق نسبة المعلوم على أول مبلغ يتم صرفه وعلى المبالغ المدفوعة لاحقاً عند الاقتضاء. ( نقت بالعدد 4 من الفصل 69 ق. م عدد 78 لسنة 2016 المؤرخ في 2016/12/17 ) .

ولا يمكن للمحاسب العمومي التأشير على وثائق الدفع المتعلقة بالمصاريف بعنوان ثمن الصفقة أو التسبقة على هذا الثمن إلا بعد الإدلاء لديه بالإذن بالخصم. ( أضيف بالفصل 52 ق. م. عدد 27 لسنة 2012 المؤرخ في 2012/12/29 ) .

ويطبّق نفس الإجراء على المؤسسات والمنشآت العمومية التي لا تخضع لأحكام مجلة المحاسبة العمومية، على أن يلتزم المشتري العمومي بخصم مبلغ المعلوم النسبي المستوجب من أوّل مبلغ يتم دفعه ومن المبالغ المدفوعة لاحقاً عند الاقتضاء، وأن يرفق الالتزام بعقد الصفقة عند تسجيله (أضيفت بالفصل 29 ق.م عدد 59 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ديسمبر 2014).

## التسجيل مع تأجيل الدفع

**الفصل 69 -** تسجل مع تأجيل الدفع الأحكام والقرارات وكذلك المضامين والنسخ والنسخ التنفيذية أو المجردة المسلمة من هذه الأحكام والقرارات التي تقضي إليها القضايا المنشورة أمام حاكم المنح العائلية. ويجب أن تنص هذه الوثائق صراحة على أنها معدة طبقاً للأحكام القانونية المتعلقة بالمحكمة المختصة في مادة المنح العائلية.

غير أنه وفي صورة استظهار الأطراف تدعيماً لادعاءاتهم بكتابات خاضعة وجوبا للتسجيل وغير مسجلة فإن حاكم المنح العائلية ملزم بأن يأذن رأساً بإيداعها بالكتابة التي تتولى تقديمها فوراً لإجراء التسجيل لدى قابض المالية المختص.

## الفصل 70 -

تسجل مع تأجيل الدفع :  
- جميع القرارات المتعلقة بالدعاوى المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل والمتعلق بتمثيل الدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية لدى المحاكم.  
- الأحكام والقرارات الصادرة عن كل المحاكم في القضايا التي وقع فيها منح إعانة عدلية.

وتعفى الدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية من دفع معالم التسجيل المستوجبة في صورة الإدانة.

**الفصل 71 -** تسجل مع تأجيل الدفع الأحكام الصادرة في المادة الجزائية في صورة القيام بالحق الشخصي إذا ما طلبت النيابة العمومية ذلك. وفي هذه الحالة يستخلص المعلوم النسبي لدى الطرف المحكوم عليه نهائياً بالمصاريف.

**الفصل 72 -** يتمثل التسجيل مع تأجيل الدفع في تأشيرة يضعها قابض المالية المؤهل لذلك مع إمضاءها وذكر التاريخ.

وتتضمن هذه التأشيرة بياناً مفصلاً لمعالم التسجيل المستوجبة لاحقاً بالأرقام وبلسان القلم .

**الفصل 73 -** يمكن للمأمورين العموميين وقباض المالية الذين قاموا بتسوية المعاليم للأطراف أن يسترجعوا هذه المعاليم بواسطة رقيم تنفيذي من رئيس المحكمة الابتدائية الموجودة بدائرتهم.

ويمكن الاعتراض على الرقيم التنفيذي وفق الإجراءات المعمول بها بالنسبة إلى بطاقة الإلزام (نقحت بأحكام الفصل 2 من القانون عدد 82 لسنة 2000 المؤرخ في 9 أوت 2000 المتعلق بإصدار مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية بداية من غرة جانفي 2002) .

## **الباب الثاني** **إرجاع المعاليم وأجال التقادم** **القسم الأول** **إرجاع المعاليم**

### **الفصل 74 -**

**I -** يمكن إرجاع المعاليم المستخلصة بدون موجب أو بطريقة غير قانونية نتيجة خطأ الأطراف أو الإدارة وكذلك المعاليم التي أصبحت قابلة للاسترجاع نتيجة وقوع حدث لاحق.

**II -** لا يمكن إرجاع المعاليم المستخلصة طبقاً للقانون على العقود المنقوضة أو المفسوخة نتيجة شرط فاسخ أو تعاقدى منصوص عليه صراحة أو ضمناً. أما في حالة فسخ قضائي لعقد نتيجة غبن أو إبطال بيع بسبب عيب مخفي وكذلك في كل الحالات الأخرى التي تستوجب الإبطال فإنه لا يمكن إرجاع المعاليم المستخلصة على العقد الذي تم إبطاله أو نقضه أو فسخه إلا إذا كان الإبطال أو النقض أو الفسخ قد صدر بمقتضى حكم أو قرار قد اكتسب نفوذ ما اتصل به القضاء.

لا يوظف معلوم التسجيل على النقل على عمليات الإبطال أو الإلغاء أو النقض أو الفسخ الصادرة بمقتضى حكم أو قرار وذلك مهما كان السبب.

**III -** يتم إرجاع المعاليم حسب شروط الفقرة الأولى والثانية من هذا الفصل بعد طرح المعلوم القار المنصوص عليه بالفقرة الأولى من الفصل 23 من هذه المجلة.

**IV -** في حالة رجوع متغيب يتم إرجاع معاليم التسجيل الموظفة على التركات بعد طرح المعاليم المحتسبة على المبالغ والقيم التي إنتفع بها المستحقون.

**V .** يتم إرجاع معلوم التسجيل النسبي المدفوع على عقود نقل ملكية الأراضي الفلاحية المخصصة لإنجاز استثمار في قطاع الفلاحة على معنى قانون الإستثمار ،

على أساس طلب يقدمه المشتري في أجل أقصاه 3 سنوات من تاريخ العقد وذلك شريطة إيداع تصريح بالإستثمار لدى المصالح المعنية .

ويستوجب الإرجاع تقديم شهادة تثبت الدخول طور الإنجاز الفعلي. ويخضع الإرجاع لأحكام مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية. (أضيفت بالعدد 2 من الفصل 6 من القانون عدد 8 لسنة 2017 المؤرخ في 14 /02/ 2017 المتعلق بمراجعة منظومة الإمتيازات الجبائية).

## القسم الثاني آجال التقادم

الفصلان 75 و 76 ( ألغيا بمقتضى الفصل 7 من القانون عدد 82 لسنة 2000 المؤرخ في 9 أوت 2000 المتعلق بإصدار مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية بداية من غرة جانفي 2002 ) .

## العنوان الرابع المراقبة والنزاعات الباب الأول المراقبة القسم الأول إجراء عام

الفصل 77 - ( ألغى بالفصل 7 من القانون عدد 82 لسنة 2000 المؤرخ في 9 أوت 2000 المتعلق بإصدار مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية بداية من غرة جانفي 2002 ) .

## القسم الثاني حق الإطّلاع

الفصلان 78 و 79 ( ألغيا بالفصل 7 من القانون عدد 82 لسنة 2000 المؤرخ في 9 أوت 2000 المتعلق بإصدار مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية بداية من غرة جانفي 2002 ) .

## القسم الثالث طرق الإثبات

الفصل 80 - ( ألغى بالفصل 7 من القانون عدد 82 لسنة 2000 المؤرخ في 9 أوت 2000 المتعلق بإصدار مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية بداية من غرة جانفي 2002 ) .

**الفصل 81 -** للمطالبة بمعاليم التسجيل والخطايا يعتبر ثابتا بصفة كافية ما لم يثبت العكس :

1 - نقل الملكية أو ملكية رقبة عقار أو حق الانتفاع به وذلك :  
- بإيداع مطلب تسجيل باسم المالك الجديد.  
- بكل العقود والكتابات التي من شأنها أن تدل على وجود النقل أو ثبوت حق المالك الجديد في العقار.

2 - نقل ملكية الأصل التجاري أو الحق في الحرفاء وذلك بواسطة كل العقود والكتابات التي من شأنها أن تدل على وجود أو ثبوت حق المالك الجديد أو بدفع الضرائب الموظفة على التجار.

**الفصل 82 -** ( ألغي بالفصل 7 من القانون عدد 82 لسنة 2000 المؤرخ في 9 أوت 2000 المتعلق بإصدار مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية بداية من غرة جانفي 2002 ) .

## الباب الثاني الواجبات

### القسم الأول واجبات المأمورين العموميين

**الفصل 83 -** لا يمكن لعدول الأشهاد والعدول المنفذين وكتاب المحاكم وغيرهم من المأمورين العموميين الآخرين أن يسلموا أصلا أو نسخة أو نظيرا من عقد أو حكم خاضع للتسجيل ولم يقع تسجيله أو أن يحرروا عقدا آخر بمقتضاه وإلا يكونون مسؤولين شخصيا عن دفع المعاليم.

ولا تطبق أحكام الفقرة الفرعية الأولى من هذا الفصل على محاضر التبليغ والعقود الأخرى المماثلة لها التي يبلغها الأطراف فيما بينهم أو بواسطة معلقات أو إعلانات وكذلك الاحتجاجات والسندات القابلة للتداول موضوع هذه الاحتجاجات.

غير أنه يخول للمأمورين العموميين أن يحرروا عقودا على أساس عقود خط اليد غير المسجلة وأن يذكروها بعقودهم شريطة أن يرفق كل عقد من عقود خط اليد بالعقد الذي ذكر فيه وأن يتم تقديمهما في نفس الوقت لإجراء التسجيل. ويكون هؤلاء المأمورون في هذه الحالة مسؤولين شخصيا عن دفع المعاليم والخطايا التي تخضع لها هذه العقود .

**الفصل 84 -** يجب أن تتضمن جميع نظائر العقود العمومية والمدنية والعدلية التنصيص حرفيا على معاليم التسجيل المستخلصة على هذه العقود.

كما يجب أن تتضمن مسودات العقود العمومية والمدنية والعدلية وغير العدلية ، المحررة بناء على عقود خط اليد أو على عقود مبرمة في بلد أجنبي وخاضعة لإجراء التسجيل التنصيص حرفيا على معاليم التسجيل التي استخلصت على هذه الأخيرة .

**الفصل 85 -** يجب أن تتضمن العقود العمومية والمدنية والعدلية المتعلقة بإعادة الإيجار أو الحلول محل المستأجر أو إحالة الإيجار أو إرجاعه التنصيص الحرفي على أن عقد الكراء الذي تمت إحالته جزئيا أو كليا قد وقع تسجيله.

**الفصل 86 -** يتعين على كتاب المحاكم والكاتب العام للمحكمة الإدارية إيداع مسودات الأحكام والقرارات المشار إليها بالفصل 5 من هذه المجلة بقباضة المالية المختصة وذلك خلال السنتين يوما الموالية لتاريخ التصريح بالحكم.

كما يتعين على هؤلاء موافاة قباضة المالية المختصة بمضمون من كل حكم بالإدانة أو بالرقم التنفيذي المتعلق بالمصاريف في حالة الإعانة العدلية وذلك في ظرف تسعين يوما ابتداء من تاريخ التصريح بالحكم.

## **الفصل 87 -**

**I -** لا يمكن للقضاة أن يصدرُوا أحكاما استنادا على عقود غير مسجلة. ولا ينسحب هذا الإلزام على العقود التي نصّ بها قابض المالية المؤهل على أنها لا تخضع للتسجيل في أجل محدد.

**II -** وفي صورة الإدلاء أمام المحكمة بعقود غير مسجلة ولا تحمل ملاحظة من قابض المالية تدلّ على إعفائها من معاليم التسجيل يأذن القاضي المكلف بالقضية سواء بطلب من النيابة العمومية أو تلقائيا بإيداعها بكتابة المحكمة لتتمّ إحالتها فورا لقابض المالية المؤهل قصد تسجيلها.

## الفصل 88 -

**I** - يقدم العدول المنفذون الدفتر الواجب مسكه حسب النصوص المنظمة لمهنتهم كل ثلاثة أشهر لقابض المالية التابع له مقر إقامتهم ليؤشر عليه ويذكر ضمن هذه التأشيرة عدد العقود المسجلة بها. ويتم هذا التقديم في الخمسة عشر يوما الأولى من أشهر جانفي وأفريل وجويلية وأكتوبر.

**II** - يجب على عدول الإشهاد أن يقدموا كل ثلاثة أشهر لتأشيرة قابض المالية المختص دفاتر مسوداتهم ودفاتر عملهم الواجب مسكها حسب النصوص المنظمة لمهنتهم ويقع التقديم المذكور خلال الخمسة عشر يوما الأخيرة من أشهر جانفي وأفريل وجويلية وأكتوبر.

وإضافة إلى ذلك يجب على عدول الإشهاد أن يقدموا شهريا إلى قباضة المالية كشفا في العقود التي كلفوا باستخلاص معالم التسجيل الموظفة عليها ، وذلك بمجرد تنزيلها في دفترهم حسب تاريخها. ويعدّ هذا الكشف على مطبوعة توفرها الإدارة.

**الفصل 89** - يوجه رؤساء البلديات والولاية خلال أشهر جانفي وأفريل وجويلية وأكتوبر إلى مركز مراقبة الأداءات التابع له مقرّ المتوفى كشوفا في رسوم الوفيات التي أقروها خلال الثلاثية الأخيرة مشهودا فيها من طرفهم.

## القسم الثاني

### واجبات قباض المالية

### ورؤساء مراكز مراقبة الأداءات

**الفصل 90** - ( ألغي بالفصل 7 من القانون عدد 82 لسنة 2000 المؤرخ في 9 أوت 2000 المتعلق بإصدار مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية بداية من غرة جانفي 2002 ) .

## القسم الثالث

### واجبات المطالبين بالمعالي

**الفصل 91** - يتعين على الورثة والموصى لهم وعلى أوليائهم أو مقدميهم أن يحرروا في نظيرين حسب نموذج تعده الإدارة تصريحا مفصلا للأموال الراجعة لهم بالوفاة وأن يدفعوا المعالي المستوجبة بموجب هذا النقل.

يمكن أن يحرر هذا التصريح من قبل وكيل معين وفق أحكام مجلة الالتزامات والعقود في هذا الشأن.

## الفصل 92 -

**I** - يتعين تقديم عقود خط اليد الخاضعة وجوبا لإجراء التسجيل في نسختين أصليتين لإتمام هذا الإجراء ويقع الإحتفاظ بنسخة بقباضة المالية لحاجيات إدارة الجباية. ويستوجب تقديم نسخة أصلية إضافية بالنسبة لعقود خط اليد التي لها مساس بالوضعية القانونية للعقارات المرسمة بإدارة الملكية العقارية.

ويمكن للأطراف المتعاقدة أو من ينوبهم المطالبة كتابيا بنسخة من العقد المسجل أو مضمون من دفتر قابض المالية متعلقا بعقد مسجل أو بكشف من المنظومة الإعلامية في العقود المسجلة. (نقحت بالفصل 86 ق.م عدد 54 لسنة 2013 المؤرخ في 2013/12/30)

**II** - يستوجب تسليم المضامين والنسخ من عقود مسجلة والكشوفات في العقود المسجلة استخلاص أتاوة قيمتها 25 ديناراً عن كل صفحة (نقحت بالفصل 68 ق. م عدد 101 لسنة 1999 المؤرخ في 1999/12/31 و بالفصل 57 ق. م عدد 90 لسنة 2004 المؤرخ في 2004/12/31 و بالفصل 43 ق. م. تكميلي عدد 1 لسنة 2012 المؤرخ في 2012/05/16 و بالفصل 86 ق.م عدد 54 لسنة 2013 المؤرخ في 2013/12/30 و بالعدد 1 من الفصل 50 ق.م. عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ في 2017/12/18).

**الفصل 93 -** يتعين على كل طرف في عقد أو تصريح خاضع وجوبا لإجراء التسجيل أن يذكر ضمن العقد أو التصريح المقدم للتسجيل معرفه الجبائي أو رقم بطاقة تعريفه الوطنية أو رقم جواز سفره وذلك بالنسبة إلى الأطراف المتعاقدة غير المؤهلين للحصول على بطاقة تعريف وطنية.

ويتعين على قابض المالية إن أهمل الأطراف ذلك أن يدعوهم للتخصيص على هذه المعلومات بأسفل العقد أو التصريح أو الحكم أو القرار ممضاة ومشهود بصحتها.

ويتعين على كاتب المحكمة التخصيص ضمن بطاقة تلخيص الحكم أو القرار المنصوص عليها بالفصل 15 من هذه المجلة على البيانات المنصوص عليها بالفقرة الأولى من هذا الفصل وذلك بالنسبة إلى كل طرف من الأطراف المتقاضية. (نقحت بالفصل 87 ق. م عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 2015/12/25 و بالعدد 5 من الفصل 69 ق.م عدد 78 لسنة 2016 المؤرخ في 2016 / 12 / 17)

وبالنسبة إلى العقود والكتابات الخاضعة للتسجيل بالمعلوم القار فإن القيام بإجراء التسجيل يستوجب أن تكون صفحات العقد أو الكتب مرقمة. (أضيفت بالفصل 86 ق. م عدد 90 لسنة 2004 المؤرخ في 2004/12/31)

**الفصل 94 -** يجب على كل شخص يقوم عادة بشراء عقارات أو أصول تجارية لغرض بيعها أو يقوم بدور الوسيط في مثل هذه العمليات أن يمسك دفترين ذي أودية يسجل عليهما يوما بيوم بدون بياض أو فراغ بين الأسطر وحسب العدد الرتبي جميع التفويضات والوعود بالبيع والعقود الناقلة للملكية وبصفة عامة جميع العقود المتعلقة بمهنته. ويخصص أحد الدفترين لعمليات الوساطة والآخر لعمليات الشراء لغرض البيع.

**الفصل 95 -** على كل شخص أو شركة يتولى بصفة معتادة تأجير صناديق حصينة أو أقسام منها :

1 - أن يصرح بذلك إلى قبضة المالية الراجع لها بالنظر مقر إقامته، وإن لزم الأمر، إلى القباضات التي ترجع لها بالنظر مقرات فروعها أو وكالاته التي تتولى تأجير الصناديق الحصينة ؛

2 - أن يمسك فهرسا هجائيا يبين وثائق الإثبات المقدمة مع ذكر أسماء كل المستأجرين لصناديق حصينة وألقابهم ومهنتهم ومقراتهم أو إقاماتهم الحقيقية وكذلك أرقام تلك الصناديق ؛

3 - أن يسجل بدفتر أسماء وألقاب وعناوين وصفات كل الأشخاص الذين يرغبون في فتح صندوق حصين مع ذكر تاريخ وساعة حضورهم ، ويطلب هؤلاء بوضع إضاءاتهم على الدفتر. وعندما يكون الشخص الراجب في فتح الصندوق الحصين غير المتسوخ له شخصيا أو المتسوخ له بصفة مشتركة يقع الإضاء مع التصريح بأن هذا الشخص ليس له علم بوفاة مستأجر الصندوق أو أحد الشركاء في إيجاره أو قرين هذا المستأجر أو قرين الشريك في الإيجار؛

4 - أن يقدم هذه الفهارس والدفاتر عند كل طلب صادر عن إدارة الجباية.

**الفصل 96 -** لا يمكن فتح أي صندوق حصين مستأجر أو أي قسم منه من طرف أي كان بعد وفاة المستأجر أو أحد الشركاء في الإيجار أو قرينه إلا بحضور القاضي المختص المدعو لهذا الغرض من طرف مستحقي التركة، ويوجه القاضي قبل ثلاثة أيام إعلاما بمكان ويوم وساعة فتح الصندوق عن طريق مكتوب مضمون الوصول مع الإعلام بالبلوغ الى مركز مراقبة الأداءات التابع له مكان الصندوق الحصين حتى يتمكن من حضور عملية فتح الصندوق . ويتم تحرير محضر لمعاينة فتح الصندوق الحصين يتضمن كشفا كاملا ومفصلا عن جميع السندات والمبالغ وكل الأشياء الموجودة بالصندوق مهما كان نوعها.

**الفصل 97 -** تطبق الأحكام الواردة بالفصلين 95 و96 من هذه المجلة على الظروف المختومة والعلب المغلقة المسلمة على وجه الإيداع للبنوك والسيارة وكل شخص يتسلم عادة ظروفًا من نفس النوع.

**الفصل 98 -** لا يمكن لأي مشتر لعقار أو لأصل تجاري موجود بالبلاد التونسية وتابع لتركبة راجعة لوأرث أو عدّة ورثة أو موهوب لهم أو موصى لهم ، يكون مقرهم الفعلي أو القانوني بالخارج أن يتبرأ من ثمن الشراء إلا بعد الإدلاء بشهادة مسلمة بدون مصاريف من طرف قابض المالية تثبت إمّا خلاص معاليم التسجيل على التركة وإمّا عدم استحقاق هذا المعلوم، إلا إذا اختار المشتري أن يحتفظ، ضمانا لحق الخزينة العامة ، بمبلغ يساوي المعلوم الموظف على ثمن الشراء وذلك إلى حين الإدلاء بالشهادة المذكورة .

## **الفصل 99 -**

**I -** لا يمكن تحويل أو إبدال السندات الاسمية للشركات التابعة لتركبة إلا بعد الإدلاء بشهادة مسلمة بدون مصاريف من طرف قابض المالية تثبت إمّا خلاص معلوم التسجيل على التركة وإمّا عدم استحقاق هذا المعلوم.

**II -** عندما يقع التحويل أو الإبدال لغاية أو بمناسبة تداول السندات يمكن أن تعوض شهادة قابض المالية المشار إليها بالفقرة الأولى من هذا الفصل بتصريح من الأطراف يذكر بصفة مدققة السندات المعنية بالتداول ويبيّن أن التقويت فيها وقع لغاية دفع معاليم التسجيل الموظفة على الشركات وأنّ محصول التقويت سيقع دفعه مباشرة من قبل وسيط عملية التداول إلى قباضة المالية التي يجب أن يقدم لها التصريح.

## **الفصل 100 -**

**I -** يتعين على شركات ومؤسسات التأمين التي أبرمت اتفاقية أو عقد تأمين ضد الحرائق ساري المفعول في تاريخ الوفاة يتعلّق بمنقولات توجد بالبلاد التونسية وتابعة لتركبة قد علمت بفتحها أو منقولات على ملك قرين شخص قد علمت بوفاته أن توجه إلى مركز مراقبة الأدياء التابعة له خلال الخمسة عشر يوما الموالية ليوم علمها بالوفاة إعلانا يتضمن ما يلي :

- 1 - الاسم أو الاسم الاجتماعي للمؤمن ومقرّه.
  - 2 - اسم المؤمن له ولقبه ومقرّه وكذلك تاريخ وفاته أو وفاة قرينه.
  - 3 - رقم وتاريخ ومدة عقد التأمين وقيمة الأملاك المؤمن عليها.
- وتحرر هذه الإعلانات على مطبوعات توفرها إدارة الجباية.

**II -** يتعين على الورثة والموصى لهم ذكر ما إذا كانت المنقولات المحالة إليهم بالوفاة موضوع عقد تأمين ضد الحرائق ساري المفعول يوم الوفاة. وفي هذه الحالة يتعين عليهم ذكر تاريخ العقد والاسم أو الاسم الاجتماعي للمؤمن وعنوانه وكذلك مبلغ رأس المال المؤمن عليه.

ويعتبر التصريح بالتركة الذي لا يتضمن التتصيص المشار إليه بالفقرة الفرعية السابقة غير موجود وذلك بالنسبة للأملاك الوارد ذكرها فيه.

## الفصل 101 -

**I** - يتعين على الإدارات العمومية والمؤسسات والهيكل الخاضعة لمراقبة السلطة الإدارية والشركات والبنوك والمؤسسات المالية والمأمورين العموميين ووكلاء الأعمال ووسطاء البورصة الذين أودع لديهم أو هم ماسكون أو مدينون بسندات ومبالغ أو قيم تابعة لتركة قد بلغ لعلمهم فتحها، أن يرسلوا إلى مركز مراقبة الأداءات التابعين له بواسطة إرسالية مضمونة الوصول مع الإعلام بالبلوغ قائمة في هذه السندات والمبالغ والقيم وذلك خلال الخمسة عشر يوما الموالية لكل عملية تتعلق بدفع أو تسليم أو تحويل هذه السندات والمبالغ والقيم. وتحرر هذه القائمة على مطبوعة توفرها إدارة الجباية.

**II** - (جديدة) لا يمكن للمودع لديهم والماسكين والمدينين المشار إليهم بالفقرة الأولى من هذا الفصل أن يتبرؤوا من السندات والمبالغ والقيم التابعة لتركة يكون فيها المقرّ الفعلي أو القانوني للورثة أو الموصى لهم خارج البلاد التونسية إلا بعد الإدلاء بشهادة مسلمة بدون مصاريف من طرف قابض المالية المختص تثبت دفع أو عدم استحقاق معالم التسجيل الموظفة على التركات إلا إذا اختاروا ضمانا لحق الخزينة العامة الإحتفاظ بمبلغ يساوي مقدار المعالم المحتسبة على هذه السندات والمبالغ والقيم إلى حين الإدلاء بالشهادة المذكورة (نقح بالفصل 54 ق. م عدد 88 لسنة 1997 المؤرخ في 1997/12/29).

## الباب الثالث

### العقوبات

### القسم الأول

### خطايا التأخير في الدفع

**الفصل 102 -** (ألغى بالفصل 7 من القانون عدد 82 لسنة 2000 المؤرخ في 9 أوت 2000 المتعلق بإصدار مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية بداية من غرة جانفي 2002).

### القسم الثاني

### خطايا الاستخلاص

**الفصل 103 -** (ألغى بالفصل 7 من القانون عدد 82 لسنة 2000 المؤرخ في 9 أوت 2000 المتعلق بإصدار مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية بداية من غرة جانفي 2002).

## القسم الثالث الغرامات الجبائية

الفصول 104 إلى 109 - (ألغيت بالفصل 7 من القانون عدد 82 لسنة 2000 المؤرخ في 9 أوت 2000 المتعلق بإصدار مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية بداية من غرة جانفي 2002).

## الباب الرابع النزاعات القسم الأول الإجراء المتعلق ببطاقة الجبر

الفصل 110 - (ألغى بالفصل 7 من القانون عدد 82 لسنة 2000 المؤرخ في 9 أوت 2000 المتعلق بإصدار مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية بداية من غرة جانفي 2002).

## القسم الثاني الإجراء المتعلق بالاختبار

الفصلان 111 و112 - (ألغيا بالفصل 7 من القانون عدد 82 لسنة 2000 المؤرخ في 9 أوت 2000 المتعلق بإصدار مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية بداية من غرة جانفي 2002).

## العنوان الخامس

### أحكام مختلفة

#### القسم الأول

### حق الشفاعة

الفصل 113 - ألغى بالفصل 7 من القانون عدد 73 لسنة 1998 المؤرخ 1998/8/4 المتعلق بتبسيط الإجراءات الجبائية والتخفيض في نسب الأداء).

## القسم الثاني السـر المهني

**الفصل 114 -** ( ألغي بالفصل 7 من القانون عدد 82 لسنة 2000 المؤرخ في 9 أوت 2000 المتعلق بإصدار مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية بداية من غرة جانفي 2002 ) .

## القسم الثالث امتياز الخزينة

### الفصل 115 -

**I -** لاستخلاص المعاليم والخطايا والغرامات المنصوص عليها بهذه المجلة تتمتع الخزينة بامتياز على جميع المنقولات والعقارات التي هي على ملك المطالين بالمعاليم.

**II -** علاوة على ذلك ولاستخلاص معاليم التسجيل على التركات تتمتع الخزينة بامتياز على مداخيل الأملاك الواجب التصريح بها وذلك مهما كان الحائز لها.

## القسم الرابع أجر عدول الإشهاد

**الفصل 116 -** يمنح عدول الإشهاد أجرا يساوي 8 بالمائة من مقدار معاليم التسجيل التي تم قبضها من طرفهم وي طرح هذا الأجر من مبلغ المعاليم الواجب دفعها لقابض المالية حسب الكشف المنصوص عليه بالفصل 88 من هذه المجلة .

# الجزء الثاني

## معالم الطابع الجبائي

# العنوان الأول

## قواعد توظيف معاليم الطابع الجبائي

### الباب الأول

### ميدان التطبيق والتعريف

**الفصل 117 -** توظف معاليم الطابع الجبائي على العقود والكتابات والوثائق الإدارية المبينة بالجدول الموالي وذلك حسب التعريف المضبوطة لكل صنف منها :

مقدار المعلوم(*)	نوع العقود والكتابات والوثائق الإدارية
	<b>I - العقود والكتابات</b>
5,000 دنانير عن كل ورقة	1 - دفاتر وسجلات المأمورين العموميين.
5,000 دنانير عن كل ورقة	2 - العقود والكتابات الخاضعة لمعلوم تسجيل نسبي أو تصاعدي وكذلك نظائر هذه العقود والكتابات ونظائر عقود عدول الإشهاد باستثناء العقود المشار إليها بالعدد 19 (جديد) من الفصل 20 من هذه المجلة والأحكام والقرارات الصادرة عن المحاكم. (نقح بالفصل 53 ق. م عدد 27 لسنة 2012 المؤرخ في 29/12/2012 وبالعدد 6 من الفصل 69 ق.م عدد 78 لسنة 2016 المؤرخ في 17/12/2016 وبالعدد 3 من الفصل 50 ق.م عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ في 18/12/2017).
60,000 ديناراً عن كل نسخة	2 مكرر-النسخ المجردة أو التنفيذية للأحكام والقرارات الصادرة عن المحاكم (أضيف بالعدد 7 من الفصل 69 ق.م عدد 78 لسنة 2016 المؤرخ في 17/12/2016)
5,000 دنانير عن كل نسخة	3 - تذاكر النقل الدولي الجوي والبحري للأشخاص والسلع والوثائق التي تقوم مقامها .
0,600 ديناراً عن كل سند	4 - السندات التجارية التي عين فيها مقر مؤسسة الصرف .
5,000 دنانير عن كل سند	5 - السندات التجارية التي لم يعين فيها مقر مؤسسة الصرف.
0,600 ديناراً عن كل فاتورة	6 - الفواتير باستثناء الفواتير موضوع العدد 8 جديد من هذا الفصل (نقح بالفصل 76 ق. م عدد 80 لسنة 2003 المؤرخ في 29/12/2003 وبالعدد 47 ق.م.تكميلي عدد 1 لسنة 2012 المؤرخ في 16/05/2012 وبالعدد 3 من الفصل 50 ق.م عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ في 18/12/2017).

مقدار المعلوم(*)	نوع العقود والكتابات والوثائق الإدارية
25,000 ديناراً  0,140 ديناراً عن كل دينار أو جزء من الدينار مفوتراً أو مستخلصاً باعتبار كل الأداءات	<p>7 - سند القرض (أضيف بالفصل 64 ق . م عدد 98 لسنة 2000 المؤرخ في 25 / 12 / 2000).</p> <p>8 (جديد) – الفواتير المتعلقة بخدمات الهاتف وخدمات الإنترنت وكذلك التمويلات المتعلقة بهذه الخدمات باستثناء خدمات الإنترنت المسداة للأشخاص الطبيعيين وغير المعدة للاستعمال المهني (ألغى و عوّض بالعدد 2 من الفصل 50 ق . م عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ في 18 / 12 / 2017 )</p> <p>8 مكرر ( ألغى و عوّض بالعدد 2 من الفصل 50 ق . م عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ في 18 / 12 / 2017 )</p> <p>8 ثالثاً ( ألغى و عوّض بالعدد 2 من الفصل 50 ق . م عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ في 18 / 12 / 2017 )</p> <p>8 رابعاً ( ألغى و عوّض بالعدد 2 من الفصل 50 ق . م عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ في 18 / 12 / 2017 )</p>
0,025 دينار للعمود	<p>9- قصاصات مسابقات النهوض بالرياضة (أضيفت بالفصل 35 ق.م تكميلي عدد 54 لسنة 2014 المؤرخ في 19 / 08 / 2014)</p> <p><b>II - الوثائق الإدارية</b></p>
3,000 دنانير	<p>1 - بطاقة التعريف الوطنية وبطاقة إقامة الأجانب - بطاقة التعريف الوطنية</p>
25,000 دنانير	<p>- تجديد بطاقة التعريف بسبب الضياع أو الإتلاف (نقح بالفصل 50 ق.م عدد 113 لسنة 1996 المؤرخ في 30 / 12 / 1996 وبالفصل 71 ق . م عدد 111 لسنة 1998 المؤرخ في 28 / 12 / 1998)</p>
75,000 ديناراً	<p>- بطاقة إقامة الأجانب المسلمة للطلبة والتلاميذ الذين أثبتوا صفتهم تلك بشهادة (أضيفت بالفصل 35 ق.م تكميلي عدد 54 لسنة 2014 المؤرخ في 19 / 08 / 2014)</p>
150,000 ديناراً	<p>- بطاقة إقامة الأجانب (نقحت بالفصل 71 ق . م عدد 111 لسنة 1998 المؤرخ في 28 / 12 / 1998) .</p>
300,000 ديناراً	<p>- تجديد بطاقة إقامة الأجانب خارج الأجل أو بسبب الضياع أو الإتلاف (نقحت بالفصل 50 ق.م عدد 113 لسنة 1996 المؤرخ في 30 / 12 / 1996 وبالفصل 71 ق . م عدد 111 لسنة 1998 المؤرخ في 28 / 12 / 1998)</p>
3,000 دنانير	<p>2 - بطاقة عدد 3 من سجل السوابق العدلية .</p>
3,000 دنانير	<p>3 - الشهادات وغيرها من الوثائق التي تثبت مصدر المنتوجات المستوردة</p>
3,000 دنانير	<p>4 - شهادات جنسية.</p>
10,000 دنانير	<p>4 مكرر - شهادات الفحص الفني التي تثبت صلوحية وسائل النقل للجولان (أضيف بالفصل 62 ق . م عدد 127 لسنة 1994 المؤرخ في 26 / 12 / 1994 ونقح بالفصل 56 ق.م عدد 80 لسنة 2003 المؤرخ في 29 / 12 / 2003) .</p>

مقدار المعلوم(*)	نوع العقود والكتابات والوثائق الإدارية
	4 ثالثا (ألغيت بالفصل 91 ق. م عدد 54 لسنة 2013 المؤرخ في 2013/12/30 ) .
2.000,000 دينار	5 - قرارات الترخيص في فتح محلات بيع المشروبات الكحولية.
20,000 دينار	6 - أوامر التجنيس
	7 - جوازات السفر :
	- جوازات السفر المسلمة للطلبة والتلاميذ الذين أثبتوا صفتهم تلك بتقديم شهادة أو للأطفال الذين لم يبلغوا سن السابعة وكذلك التمديد في صلوحيتها (نقح بالفصل 71 ق.م عدد 111 لسنة 1998 المؤرخ في 1998 /12/28 وبالفصل 45 ق.م عدد 106 لسنة 2005 المؤرخ في 2005/12/19) .
25,000 دينار	- جوازات السفر المسلمة للأشخاص الآخرين وكذلك التمديد في صلوحيتها (نقح بالفصل 71 ق.م عدد 111 لسنة 1998 المؤرخ في 1998/12/28 وبالفصل 56 ق. م عدد 80 لسنة 2003 المؤرخ في 2003/12/ 29) .
80,000 دينار	- تجديد جواز السفر بسبب الضياع أو الإتلاف (نقح بالفصل 50 ق.م عدد 113 لسنة 1996 المؤرخ في 1996/12/30 ) .
150,000 دينار	8- رخص الأسلحة وبطاقات شراء البارود :
150,000 دينار	- رخصة شراء أو إدخال الأسلحة
20,000 دينار	- رخصة مسك الأسلحة
30,000 دينار	- رخصة الصيد
30,000 دينار	- رخصة حمل أسلحة خطيرة أو سرية أو مخفية
30,000 دينار	- رخصة حمل أسلحة بارزة للعيان تسمى "بالأمنية"
3,000 دنانير	- بطاقات شراء البارود
	9 - المطبوعات التي لا تحمل طابعا جبائيا والتي لها قيمة معينة :
	-وثائق جولان البضائع : جوازات وسندات المرور ووصولات الضمان
3,000 دنانير	وسندات الإعفاء .
	- (ألغيت بالفصل 72 ق.م عدد 78 لسنة 2016 المؤرخ في 2016 /12/17 )
	- (أضيفت بالفصل 35 ق.م تكميلي عدد 54 لسنة 2014 المؤرخ في 2014/08/19 وألغيت بالفصل 72 ق. م عدد 78 لسنة 2016 المؤرخ في 2016 /12/17 )
10,000 دنانير	- دفاتر أمناء المصوغ
3,000 دنانير	- جداول طوابع المصوغ للضمان

مقدار المعلوم(*)	نوع العقود والكتابات والوثائق الإدارية
10,000 دنانير	- التصريح الديواني رأساً (6 - 1 - 6 ثالثاً)
10,000 دنانير	- دفتر أرباب معاصر الزيتون
10,000 دنانير	- دفتر أرباب معامل المصبرات
10,000 دنانير	- تصاريح توريد العملة الأجنبية (أضيفت بالفصل 45 ق.م عدد 59 لسنة 2014 المؤرخ في 26/12/2014)
5,000 دنانير	10 - الخدمات المسداة من طرف الدولة في شكل تراخيص أو شهادات وغير الخاضعة لمعاليم أو أتوات . ( أضيف بالفصل 48 من القانون عدد 109 لسنة 1995 المؤرخ في 25/12/1995 ) .
25,000 ديناراً	11 - تجديد الدفتر المهني للصيادين البحريين بسبب الضياع أو الإتلاف (أضيف بالفصل 84 ق . م عدد 88 لسنة 1997 المؤرخ في 29/12/1997 ) .
10,000 دنانير	12 - عمليات الإيجار المالي : - الترسيم الأصلي لعملية إيجار مالي من طرف المحاكم وإدراج التنقيحات المدخلة عليه بدفتر الإيجار المالي .
5,000 دنانير	- تسليم مضمون مستخرج من ترسيم عملية إيجار مالي (أضيف بالفصل 85 ق . م عدد 88 لسنة 1997 المؤرخ في 29/12/1997 )
10,000 دنانير	13 - عقود رهن الأدوات ومعدات التجهيز المهنية : - تقييد عقود رهن الأدوات ومعدات التجهيز المهنية بكتابة المحكمة وإدراج التنقيحات المدخلة عليه بالدفاتر المخصصة للغرض.
5,000 دنانير	- تسليم نسخة أو مضمون أو شهادة في التقييد المتعلقة برهن الأدوات ومعدات التجهيز المهنية أو في التنقيحات أو التشطيبات المدخلة عليها (أضيف بالفصل 35 ق . م عدد 123 لسنة 2001 المؤرخ في 28/12/2001 ) .

(\*) - نفتح الفصل 45 ق.م عدد 106 لسنة 2005 المؤرخ في 19/12/2005 تعريف الأعداد 4 و6 و7 من الفقرة I والمطنتين الأولى والثانية من العدد 7 من الفقرة II والمطنتين الأولى والخامسة من العدد 9 من الفقرة II .  
- نفتح الفصول من 47 إلى 49 ق.م. تكميلي عدد 1 لسنة 2012 المؤرخ في 16/05/2012 تعريف الأعداد 6 و8 و8 مكرر و8 ثالثاً من الفقرة I .  
- نفتح الفصل 49 ق.م عدد 27 لسنة 2012 المؤرخ في 29/12/2012 تعريف الأعداد من 1 إلى 5 والعدد 7 من الفقرة I وتعريف الأعداد من 1 إلى 13 من الفقرة II .  
- نفتح الفصل 35 ق.م. تكميلي عدد 54 لسنة 2014 المؤرخ في 19/08/2014 تعريف الأعداد 6 و8 إلى 8 رابعا من الفقرة I وتعريف الأعداد 1 و5 و8 و9 من الفقرة II .  
- نفتح العدد 3 من الفصل 50 ق.م عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ في 18/12/2017 تعريف الأعداد 1 و2 ومن 3 إلى 7 من الفقرة I والمطنة السادسة من العدد 9 والعدد 10 من الفقرة II .

## الباب الثاني

### الإعفاءات

**الفصل 118 -** تعفى من معلوم الطابع الجبائي الموظف على العقود والكتابات :

1 - العقود والكتابات التي تتحمل الدولة بمفردها بصفة قانونية ونهائية معلوم الطابع

الجبائي الخاضعة له،

2 - تراجم الكتابات إذا ثبت أن الأصل قد تحمل معلوم الطابع الجبائي طبقاً للقانون،

3 - النسخ الأصلية المحتفظ بها بقباضات المالية والمنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 92 من هذه المجلة،

4 - دفاتر الحالة المدنية،

5 - دفاتر مسودات العدول،

6 - مسودات الأحكام والقرارات،

7 - (ألغى بالعدد 8 من الفصل 69 ق. م عدد 78 لسنة 2016 المؤرخ في 2016/12/17) .

8 - الأصول والمضامين والنسخ والنظائر للعقود والنسخ المجردة للأحكام

والقرارات المسلمة إلى إدارة عمومية والتي تحمل تنصيحا على هذا الاستعمال،

9 - كتابات عدول التنفيذ المتعلقة بالإجراءات بما في ذلك إعلانات التأجيل ووثائق تنفيذ وتبليغ الأحكام والقرارات،

10 - أعمال التتبع التي يقوم بها عدول الخزينة<sup>(1)</sup>،

11 - الصكوك البنكية والبريدية،

12 - السندات التجارية المسحوبة لتوثقة التمويلات الصغيرة المسندة من قبل

مؤسسات التمويل الصغير المنصوص عليها بالمرسوم عدد 117 المؤرخ في 5

نوفمبر 2011 والمتعلق بتنظيم نشاط مؤسسات التمويل الصغير، والسندات التجارية

المسحوبة لتوثقة القروض التي يمنحها البنك التونسي للتضامن (ألغى بالفصل 77 ق. م عدد

80 لسنة 2003 المؤرخ في 2003/12/29 وأضيف بالفصل 52 ق. م عدد 90 لسنة 2004 المؤرخ في 2004/12/31

ونقح بالفصل 3 من المرسوم عدد 118 لسنة 2011 المؤرخ في 5 نوفمبر 2011 والمتعلق بالأحكام الجبائية الخاصة

بمؤسسات التمويل الصغير، ونقح بالعدد 2 من الفصل 77 ق. م. عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 2015/12/25 ونقح

بالعدد 4 من الفصل 71 ق. م عدد 78 لسنة 2016 المؤرخ في 2016/12/17)

12 مكرر - سندات التمويلات الصغيرة المسندة من قبل مؤسسات التمويل الصغير

المنصوص عليها بالمرسوم عدد 117 المؤرخ في 5 نوفمبر 2011 والمتعلق بتنظيم

<sup>(1)</sup> نقح بالفصل 6 من القانون عدد 18 لسنة 2012 المؤرخ في 2012/09/25 .

نشاط مؤسسات التمويل الصغير وسندات القروض التي يمنحها البنك التونسي للتضامن. (أضيف بالعدد 3 من الفصل 77 ق.م عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 25/12/2015 ونقح بالعدد 4 من الفصل 71 ق. م عدد 78 لسنة 2016 المؤرخ في 17/12/2016)،

13 - فواتير التجار غير المقبولة من طرف المدينين أو التي لم يقع تسديدها من طرفهم،

14 - الحوالات البريدية،

15 - (ألغي بالفصل 77 ق. م عدد 80 لسنة 2003 المؤرخ في 29/12/2003) .

16 - (ألغي بالفصل 77 ق. م عدد 80 لسنة 2003 المؤرخ في 29/12/2003) .

17- (ألغي بالفصل 77 ق. م عدد 80 لسنة 2003 المؤرخ في 29/12/2003) .

18 - (ألغي بالفصل 77 ق. م عدد 80 لسنة 2003 المؤرخ في 29/12/2003) .

19 - أذون وحوالات الدفع الصادرة عن صناديق الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وكذلك الفواتير والبيانات المقدمة تأييدا لهذه الأذون أو الحوالات ،

20 - فواتير الوصولات الصادرة عن الشركة التونسية للكهرباء والغاز وعن الشركة الوطنية لتوزيع المياه والديوان الوطني للبريد (نقح بالفصل 68 ق. م عدد 111 لسنة 1998 المؤرخ في 28/12/1998 وبالفصل 77 ق. م عدد 80 لسنة 2003 المؤرخ في 29/12/2003)،

21 - (ألغي بالفصل 77 ق. م عدد 80 لسنة 2003 المؤرخ في 29/12/2003) ،

22 - (ألغي بالفصل 77 ق. م عدد 80 لسنة 2003 المؤرخ في 29/12/2003) .

23 - بيانات حمولات السفن عندما تكون مؤيدة بتذاكر شحن وظف عليها معلوم الطابع الجبائي طبقا للقانون،

24 - شهادة في حالة اجتماعية،

25 - شهادة في عدم شغل،

26 - شهادة احتياج،

27 - بطاقة معاق،

28 - شهادة أو ترخيص من المؤجر للأجير في نطاق علاقة العمل ( أضيفت الأعداد من 24 إلى 28 بمقتضى الفصل 49 من القانون عدد 109 لسنة 1995 المؤرخ في 25/12/1995) .

29- الفواتير المتعلقة بعمليات التصدير (أضيف بالفصل 69 ق. م عدد 111 لسنة 1998 المؤرخ في 28/12/1998) .

30 - ( أضيف بالفصل 70 ق. م عدد 111 لسنة 1998 المؤرخ في 28/12/1998 وألغي بالفصل 77 ق. م عدد 80 لسنة 2003 المؤرخ في 29/12/2003) .

31 - تعويض بطاقة التعريف الوطنية للتنصيص قصرا على صفة متبرع بالأعضاء البشرية أو التراجع فيها (أضيف بالفصل 72 ق . م عدد 111 لسنة 1998 المؤرخ في 1998/12/28 ) .

32 - الشهادات والتراخيص المسلمة من قبل الدولة والمنصوص عليها بالتشريع الجبائي الجاري به العمل ( أضيف بالفصل 70 ق . م عدد 101 لسنة 1999 المؤرخ في 1999/12/31 ) .

33 - الوثائق اللامادية المكونة للإضبارة الوحيدة عند التوريد والتصدير (أضيف بالفصل 71 ق . م عدد 101 لسنة 1999 المؤرخ في 1999/12/31 ) .

34- الأحكام والقرارات الواردة بالأعداد من 5 إلى 10 ومن 12 إلى 18 والعدد 21 من الفصل 9 من هذه المجلة وكذلك الأحكام والقرارات الصادرة في إطار الإجراءات الجماعية المنصوص عليها بالكتاب الرابع من المجلة التجارية (أضيف بالعدد 9 من الفصل 69 ق . م عدد 78 لسنة 2016 المؤرخ في 2016/12/17 ) .

## الباب الثالث آجال وطرق الدفع القسم الأول آجال الدفع

### الفصل 119 -

I - مع مراعاة الأحكام الخاصة الواردة بهذه المجلة يستخلص معلوم الطابع الجبائي تحت مسؤولية المطالبين بالمعلوم أو السلطة المكلفة بتسليم الوثائق الإدارية وذلك في الأجال التالية :

- (1) قبل التسليم بالنسبة للوثائق الإدارية،
- (2) عندما يصبح المعلوم مستوجبا بالبلاد التونسية بالنسبة للعقود والكتابات المحدثه بالخارج،
- (3) قبل الاستعمال بالنسبة لدفاتر وسجلات الأمورين العموميين،
- (4) قبل السحب بالنسبة للسندات التجارية.
- (5) عند التوزيع بالنسبة إلى الكمبيالة القابلة للقراءة الآلية (أضيف بالفصل 76 ق.م عدد 123 لسنة 2001 المؤرخ في 2001/12/28 ) .
- (6) عند البيع من قبل مشغلي شبكات الاتصالات أو مزوذي خدمات الأنترنت بالنسبة إلى بطاقات وعمليات تمويل الهاتف أو الأنترنت . (نقح بالعدد 4 و 5 من الفصل 50 ق.م عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ في 2017/12/18 ) .

7) عند الإصدار بالنسبة إلى الفواتير غير أنّ معلوم الطابع الجبائي الموظف على خدمات الهاتف وخدمات الأنترنت المفوترة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية يصبح مستوجبا عند الاستخلاص. (أضيف بالعدد 6 من الفصل 50 ق.م عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ في 2017/12/18) .

**II -** يتعين على العدول المنفذين وعدول الإشهاد أن يقدموا عددا من أوراق دفاترهم وسجلاتهم لا يقل عن العشرة لتوظيف معلوم الطابع الجبائي عليها من طرف قابض المالية التابع له مقر إقامتهم.

ويسترجع عدول الإشهاد من الأطراف المتعاقدة معلوم الطابع الجبائي المستخلص على الدفاتر.

**III -** يدفع معلوم الطابع الجبائي في صورة الاستخلاص بواسطة تصريح :

- 1) خلال الخمسة عشر يوما الأولى من كل شهر بالنسبة للأشخاص الطبيعيين ،
- 2) خلال الثمانية والعشرين يوما الأولى من كلّ شهر بالنسبة للأشخاص المعنويين (نقحت بالفصل 73 ق.م عدد 111 لسنة 1998 المؤرخ في 1998/12/28 وبالفصل 96 ق م عدد 80 لسنة 2003 المؤرخ في 2003/12/29) .

**الفصل 120 -** يطبق في مادة الطابع الجبائي نظام التسجيل مع تأجيل الدفع المنصوص عليه بالفصول 69 إلى 73 من هذه المجلة .

## القسم الثاني

### طرق الدفع

- الفصل 121 -** يستخلص معلوم الطابع الجبائي حسب إحدى الطرق التالية :
- 1 - بوضع طوابع جبائية منقولة،
  - 2 - باستعمال أوراق لها قيمة معيّنة (نقح بالفصل 97 ق . م عدد 80 لسنة 2003 المؤرخ في 2003/12/29) ،
  - 3 - (ألغي بالفصل 97 ق . م عدد 80 لسنة 2003 المؤرخ في 2003/12/29) ،
  - 4 - بواسطة تأشيرة قابض المالية.
  - 5- بواسطة تصريح (أضيف بالفصل 87 ق.م عدد 88 لسنة 1997 المؤرخ في 1997/12/29)
  - 6 - بواسطة وصولات استخلاص (أضيف بالفصل 39 ق.م عدد 27 لسنة 2012 المؤرخ في 2012/12/29)
  - 7- بواسطة الطرق الالكترونية الموثوق بها . (أضيف بالعدد 3 من الفصل 23 ق.م عدد 78 لسنة 2019 المؤرخ في 2019/12/23)

## الدفع بواسطة طوابع جبائية منقولة

### الفصل 122 -

**I** - يقع إصاق الطابع الجبائي المنقول على الصفحة الأولى من كل ورقة، ويقع إبطال فاعليته مباشرة بعد وضعه وذلك بالختم عليه من طرف قابض المالية بالنسبة للعقود والوثائق الخاضعة للتسجيل أو المقدمة عن طواعية لهذا الإجراء أو من طرف أحد المطالبين بالمعلوم في الحالات الأخرى وتوضع الختوم بطريقة تمكن من طبع علامتها على الورقة وعلى كل جانب من الطابع الجبائي المنقول.

ويقع إصاق الطابع الجبائي الموظف على النسخ المجردة أو التنفيذية للأحكام والقرارات على الصفحة الأولى من نسخة الحكم أو القرار ، ويقع إبطال فاعليته مباشرة بعد وضعه من قبل كاتب المحكمة التي أصدرت الحكم أو القرار وذلك بالختم عليه. (أضيفت بالعدد 10 من الفصل 69 ق.م عدد 78 لسنة 2016 المؤرخ في 17/12/2016)

**II** - يتم الختم إذا كان خطيا بوضع تاريخه وإمضاء أحد المطالبين بالمعلوم أو السلطة الإدارية على عرض كل طابع جبائي وذلك باستعمال الحبر ، ويمكن تعويض الختم الخطي بوضع :

- إما طابعا يعرف باسم المطالب بالمعلوم وتاريخ الختم،
- وإما طابعا قانونيا للسلطة أو الموظف المختص يحمل التاريخ.

### الفصل 123 -

**I** - يتم استخلاص معلوم الطابع الجبائي بالنسبة لتذاكر الشحن المعدة بمناسبة النقل البحري للسلع بوضع طابع جبائي أو عدة طوابع جبائية منقولة على الأصل المسلم إلى الربان وذلك حسب عدد النسخ الأصلية ويوضع على كل أصل من الأصول الأخرى علامة يعبر عنها بختم المراقبة وعندما لا يقع تقديم الأصل يوضع الطابع الجبائي على التصريح الديواني.

ويتعين على ربان السفن التونسية والأجنبية أن يستظهروا لدى أعوان الديوانة عند الدخول أو عند الخروج بتذاكر الشحن التي هي بحوزتهم.

**II** - يستخلص معلوم الطابع الجبائي بالنسبة لعقود النقل الجوي للسلع بوضع طابع جبائي منقول على العقد وفي صورة انعدام ذلك على التصريح الديواني.

## الدفع بواسطة تصريح

**الفصل 124 -** يكون الدفع بواسطة تصريح إجباريًا من قبل الأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة على الشركات حتى في صورة إعفائهم منها وذلك بالنسبة إلى معلوم الطابع الجبائي المستوجب على الفواتير وتذاكر النقل الدولي الجوي والبحري

للأشخاص وشهادات الفحص الفني لوسائل النقل وبطاقات وعمليات تمويل الهاتف أو الأنترنت. (نقحت بالفصل 47 ق.م عدد 106 لسنة 2005 المؤرخ في 2005/12/19 وبالعدد 5 من الفصل 50 ق.م عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ في 2017/12/18 )

غير أنه يمكن لإدارة الجباية الترخيص للأشخاص الآخرين في دفع المعلوم المستوجب على الفواتير والتذاكر والشهادات بواسطة تصريح .  
(ألغي وعود بالفصل 93 ق . م عدد 80 لسنة 2003 المؤرخ في 2003/12/29 ) .

**الفصل 125 -** عندما يكون اختياريا يخضع دفع معاليم الطابع الجبائي حسب تصريح لرخصة من ادارة الجباية يمكن الرجوع فيها وينتهي العمل بها وجوبا كلما تغير المستغل (نقحت بالفصل 96 ق . م عدد 80 لسنة 2003 المؤرخ في 2003/12/29 ) .

تمنح الرخصة بناء على مطلب يقدم الى مركز مراقبة الأداءات المختص، ويجب أن يحتوي المطلب على التزام الطالب بالامتثال للشروط المفروضة بهذا التشريع.

**الفصل 126-** يتعين على كل مستعمل لطريقة الدفع بواسطة تصريح أن ينصّ ضمن مطبوعة التصريح الشهري وبالنسبة إلى كل مؤسسة أو وكالة أو فرع على عدد الفواتير أو الوثائق أو التذاكر أو الشهادات الخاضعة للمعلوم وكذلك مبلغ المعاليم المستوجبة (ألغي وعود بالفصل 94 ق . م عدد 80 لسنة 2003 المؤرخ في 2003/12/29 ) .

يحمل واجب التصريح بمعلوم الطابع الجبائي المستوجب على خدمات الهاتف وخدمات الأنترنت على مشغلي شبكات الاتصالات وعلى مزوّدي خدمات الأنترنت. (أضيفت بالفصل 73 ق.م عدد 85 لسنة 2006 المؤرخ في 2006/12/25 و ألغيت وعودت بالعدد 7 من الفصل 50 ق . م عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ في 2017/12/18 ) .

**الفصل 127-** يجب على كلّ مؤسسة تتولّى دفع معلوم الطابع الجبائي بواسطة تصريح أن تنصّ بالفواتير والتذاكر والشهادات والوثائق على ما يلي :  
- "معلوم طابع جبائي مدفوع بواسطة تصريح " ،  
- "عدد وتاريخ الرخصة" إذا استوجب الأمر ذلك.  
(نقح بالفصل 95 ق . م عدد 80 لسنة 2003 المؤرخ في 2003/12/29 ) .

## الدفع بواسطة تأشيرة قابض المالية

### الفصل 128 -

**I -** تستعمل تأشيرة قابض المالية بالنسبة للعقود والكتابات الخاضعة لمعلوم تسجيل نسبي أو تصاعدي وكذلك بالنسبة للعقود والكتابات التي وظف عليها المعلوم بصفة مخالفة لأحكام هذه المجلة وتوضع هذه التأشيرة في نفس الوقت مع إجراء التسجيل.

II - وتتمثل هذه العملية في وضع التنصيصات التالية على العقود والكتابات :

- "أشر عليه للطابع الجبائي"

- "إسم القباضة المعنية"

- تاريخ التأشير

- مبلغ المعلوم بلسان القلم

- ختم وإمضاء القابض.

## توظيف معلوم الطابع الجبائي بواسطة الطبع الآلي

**الفصل 128 مكرر -** : بصرف النظر عن أحكام الفصول السابقة من هذه المجلة يخوّل للوزير المكلف بالمالية أو لمن فوّض له الوزير المكلف بالمالية في ذلك الترخيص لكل شخص طبيعي أو معنوي بناء على مطلب كتابي معلّل في توظيف معلوم الطابع الجبائي المستوجب على وثائقه بواسطة الطبع الآلي وذلك باستعمال آلات طبع تتوفر فيها المواصفات اللازمة لإثبات المعلوم الموظف ومصادق عليها من قبل المصالح الإدارية المختصة . وتضبط شروط تطبيق أحكام هذا الفصل بقرار من الوزير المكلف بالمالية .

الترخيص في توظيف معلوم الطابع الجبائي بواسطة الطبع الآلي شخصي ولا يمكن إحالته أو استعماله من قبل الغير بأي وجه من الوجوه . ويترتب عن كل مخالفة لهذه الأحكام سحب الترخيص وذلك بصرف النظر عن تطبيق العقوبات الواردة بالتشريع الجاري به العمل .

يدفع معلوم الطابع الجبائي الموظف بواسطة الطبع الآلي على ضوء تصريح شهري حسب نموذج توفره الإدارة يودع بقباضة المالية مرجع النظر وذلك في الأجال المنصوص عليها بالفقرة III من الفصل 119 من هذه المجلة ( أضيف بالفصل 86 ق.م عدد 88 لسنة 1997 المؤرخ في 29 /12/ 1997 ونقح بالفصل 74 ق.م عدد 111 لسنة 1998 المؤرخ في 28 /12/ 1998 ) .

## توظيف معلوم الطابع الجبائي بواسطة تصريح

**الفصل 128 ثالثا :** يتمّ دفع معلوم الطابع الجبائي المستوجب على الكمبيالة القابلة للقراءة الآلية من قبل الشخص المرخص له في طبعها بواسطة تصريح شهري يودع بقباضة المالية مرجع النظر وذلك في الأجال المنصوص عليها بالفقرة III من الفصل 119 من هذه المجلة .

ويستوجب طبع الكمبيالة القابلة للقراءة الآلية الحصول على ترخيص مسبق في الغرض .

ويقع تحديد إجراءات وشروط طبع وتوزيع الكمبيالة القابلة للقراءة الآلية والواجبات المحمولة على الشخص الذي يتولى عملية الطبع وكذلك تاريخ دخول الإجراء حيز التطبيق بقرار من وزير المالية (أضيف بالفصل 77 ق . م عدد 123 لسنة 2001 المؤرخ في 2001/12/28 ) .

## الدفع بواسطة وصولات

### الفصل 128 رابعا :

يتم دفع معلوم الطابع الجبائي المستوجب على الوثائق الإدارية الواردة بالأعداد 1 و2 و5 و7 و بالمطمة الأولى من العدد 8 من الفقرة II من الفصل 117 من هذه المجلة بواسطة وصولات استخلاص تسلمها القباضات المالية (نقدت بالفصل 35 ق.م. تكميلي عدد 54 لسنة 2014 المؤرخ في 2014/08/19).

ويضبط تاريخ وطرق تطبيق هذا الإجراء بقرار من وزير المالية.

(أضيف بالفصل 40 ق.م عدد 27 لسنة 2012 المؤرخ في 2012/12/29)

## الدفع بالطرق الإلكترونية الموثوق بها

### الفصل 128 خامسا :

بصرف النظر عن كل تنصيب مخالف يمكن توظيف معلوم الطابع الجبائي بالطرق الإلكترونية الموثوق بها .

ويضبط مجال وطرق تنفيذ أحكام هذا الفصل بقرار من وزير المالية.

(أضيف بالعدد 2 من الفصل 23 ق.م عدد 78 لسنة 2019 المؤرخ في 2019/12/23)

## الباب الرابع المطالبون بالمعاليم وأجل التقادم القسم الأول المطالبون بالمعاليم

### الفصل 129 -

**I -** يعتبر متضامنين في دفع معلوم الطابع الجبائي والخطايا والغرامات التابعة له :  
- جميع الأطراف الممضية بالنسبة للعقود الملزمة للطرفين،  
- الدائنون والمدينون بالنسبة للقروض وفتح الاعتمادات،  
- عدول الإشهاد والعدول المنفذون والمحكمون والخبراء وكتابة المحاكم الذين أبرموا عقوداً ولم يوظفوا عليها معلوم الطابع الجبائي أو تسلموا أو حرروا عقوداً ذكرت فيها عقود أو وثائق لم يوظف عليها معلوم الطابع الجبائي.  
- المرسل والناقل المذكوران بعقود وبطاقات النقل.  
- وبصفة عامة كل الأشخاص الآخرين الذين حرروا عقوداً أو كتابات خاضعة لمعلوم الطابع الجبائي .

**II -** يكون معلوم الطابع الجبائي المستوجب على العقود المبرمة بين الدولة والخواص على كاهل الخواص دون سواهم وذلك بصرف النظر عن كل تنصيص مخالف لذلك.

## القسم الثاني أجل التقادم

**الفصل 130 -** ( ألغي بالفصل 7 من القانون عدد 82 لسنة 2000 المؤرخ في 9 أوت 2000 المتعلق بإصدار مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية بداية من غرة جانفي 2002 ) .

## الباب الخامس أحكام مختلفة

**الفصل 131 -** يعتبر الطابع الجبائي غير مستخلص بالنسبة للعقود والكتابات التي وضع عليها طابع جبائي منقول دون احترام أحكام هذه المجلة أو التي وضع عليها طابع جبائي سبق استعماله.

**الفصل 132-** يحمل كل طابع جبائي منقول بوضوح سعره وعبارة "الجمهورية التونسية" وكذلك شعار الجمهورية. ولا يمكن إخفاء علامة الطابع الجبائي بالكتابة أو إتلافها.

**الفصل 133-** تقوم إدارة الجباية بإيداع نماذج الطوابع الجبائية المنقولة المستعملة بكتابات محاكم الناحية والمحاكم الابتدائية ويحرر في ذلك محضر بدون مصاريف.

### **الفصل 134 -**

**I -** يتولى المحاسبون العموميون وكل شخص طبيعي أو معنوي يعينه الوزير المكلف بالمالية بيع الطوابع الجبائية.

**II -** يقع تحديد أجر وواجبات الموزعين من غير المحاسبين العموميين بقرار من الوزير المكلف بالمالية.

**الفصل 135-** يحجر على كل الأشخاص والشركات والمنشآت العمومية أن يستخلصوا مباشرة أو بواسطة الغير لفائدتهم أو لفائدة الغير سندات تجارية لم يوظف عليها معلوم الطابع الجبائي أو لم توضع عليها تأشيرة الطابع الجبائي حتى وإن لم يقع الإشعار بالإيفاء بدفعها من طرفهم.

## **العنوان الثاني واجبات المأمورين العموميين والمراقبة والنزاعات**

### **الباب الأول واجبات المأمورين العموميين**

### **الفصل 136 -**

**I -** لا يمكن لضباط الحالة المدنية والمأمورين العموميين والمحكمين والخبراء وكذلك الإدارات العمومية إصدار أي قرار أو مقرر على أساس عقد أو كتب لم يوظف عليه معلوم الطابع الجبائي طبقاً للقانون.

**II -** تطبق في مادة معلوم الطابع الجبائي أحكام الفقرة الفرعية الثالثة من الفصل 83

وكذلك الفصل 87 من هذه المجلة المتعلقة بواجبات المأمورين العموميين بخصوص العقود المبرمة على أساس عقود أخرى.

**III -** لا يمكن للقضاة أو المأمورين العموميين أن يرقموا أو يوقعوا دفترًا خاضعًا لمعلوم الطابع الجبائي إذا كانت أوراقه لم يوظف عليها هذا المعلوم .

**IV -** بقطع النظر عن التنصيصات المحددة بالفصل 6 سابعًا من مجلة المرافعات المدنية والتجارية يتعين على العدول المنفذين أن يذكروا بوضوح وبأسفل أصل التنبيه وكل نسخة منه :

- عدد النسخ المسلمة وعدد الأوراق المستعملة لكل نسخة من الأصل أو من الوثائق التي وقع تبليغها.  
- مبلغ معلوم الطابع الجبائي المستوجب.

## الفصل 137 -

بالنسبة للسندات وكل العقود الأخرى المسجلة والخاضعة لمعلوم الطابع الجبائي والتي ذكرت بعقد عمومي أو عدلي أو غير عدلي والتي لا تقدم وجوبًا للقابض عند تسجيل العقد الذي ذكرت فيه فإنه يتعين على المأمور العمومي التنصيص صراحة في العقد ما إذا كان السند أو العقد قد وُظف عليه معلوم الطابع الجبائي طبقًا للقانون مع ذكر المبلغ المستخلص.

## الباب الثاني المراقبة والنزاعات

الفصول من 138 إلى 143 - (ألغيت بالفصل 7 من القانون عدد 82 لسنة 2000 المؤرخ في 9 أوت 2000 المتعلق بإصدار مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية بداية من غرة جانفي 2002 ) .

# الجزء الثالث المعاليم الأخرى

# العنوان الأول

## المعلوم الوحيد على التأمين

(أضيف بأحكام الفصل 34 من ق. م عدد 113 لسنة 1996  
المؤرخ في 1996/12/30 )

**الفصل 144 -** تخضع عقود التأمين أو الإيراد العمري المبرمة مع مؤسسات التأمين بما في ذلك مؤسسات التأمين التكافلي مهما كان مكان إبرامها لمعلوم يسمى "المعلوم الوحيد على التأمين". (نقح بالعدد 1 من الفصل 15 من ق. م عدد 78 لسنة 2019 المؤرخ في 23 ديسمبر 2019) .

### الفصل 145 -

تعفى من المعلوم الوحيد على التأمين :

- (1) عقود إعادة التأمين،
- (2) عقود التأمين المتعلقة بالأخطار الفلاحية والصيد البحري (نقح بالفصل 27 من ق. م عدد 70 المؤرخ في 27 ديسمبر 2007) .
- (3) عقود تأمين أخطار السلع عند التصدير وعقود تأمين قروض التصدير.
- (4) عقود التأمين الإجباري في ميدان البناء المعد للسكن طبقا للتشريع الجاري به العمل.
- (5) عقود التأمين على الحياة وعقود تكوين رأس المال وعقود الإيرادات العمرية.
- (6) عقود التأمين للأخطار التي يمكن أن تحدث خارج البلاد التونسية.
- (7) عقود التأمين المبرمة من قبل المؤسسات المصدرة كليا كما تم تعريفها بالتشريع الجبائي الجاري به العمل في إطار نشاطها (أضيف بالفصل 12 من القانون عدد 8 لسنة 2017 المؤرخ في 14 /02/ 2017 المتعلق بمراجعة منظومة الإمتيازات الجبائية)

**الفصل 146 ( جديد) -** يحتسب المعلوم على أساس مبلغ الأقساط أو معالم الاشتراك الصادرة وغيرها من المبالغ المتفق عليها لفائدة مؤسسة التأمين أو صندوق المشتركين بعد طرح المبالغ التي تم إلغاؤها أو إرجاعها (ألغي وعوض بالعدد 2 من الفصل 15 من ق. م عدد 78 لسنة 2019 المؤرخ في 23 ديسمبر 2019) .

### الفصل 147 -

حدّدت نسبة المعلوم بـ :

- 6% بالنسبة إلى عقود التأمين على أخطار الملاحة البحرية والجوية (أضيفت بالفصل 45 ق. م عدد 98 لسنة 2000 المؤرخ في 25 ديسمبر 2000 ونقّحت بالفصل 27 ق. م عدد 70 المؤرخ في 27 ديسمبر 2007 وبالفصل 48 ق. م عدد 66 المؤرخ في 18 ديسمبر 2017) .

- 12% بالنسبة لعقود التأمين على الأخطار الأخرى. (نقّدت بالفصل 48 ق. م عدد 66 المؤرخ في 18 ديسمبر 2017).

**الفصل 148-** يدفع المعلوم من قبل مؤسّسة التأمين أو صندوق المشتركين أو ممثل مؤسسات التأمين أو صناديق المشتركين إذا كان العقد مبرما من طرف عدة مؤسسات تأمين بما في ذلك مؤسسات التأمين التكافلي وذلك خلال الثمانية وعشرين يوما الأولى من كل شهر بعنوان أقساط التأمين أو معالم الاشتراك الصادرة خلال الشهر السابق بعد طرح المبالغ التي تم إلغاؤها أو إرجاعها خلال نفس الشهر على أساس تصريح حسب نموذج توفره الإدارة يودع بالقبضة المالية المؤهلة. (نقّح بالعدد 1 من الفصل 16 من ق. م عدد 78 لسنة 2019 المؤرخ في 23 ديسمبر 2019).

وفي صورة ما إذا فاقت المبالغ الملغاة أو التي تم إرجاعها مبلغ الأقساط أو معالم الاشتراك الصادرة يمكن طرح الفائض من المبالغ المصرح بها خلال الأشهر الموالية. (نقّح بالعدد 2 من الفصل 16 من ق. م عدد 78 لسنة 2019 المؤرخ في 23 ديسمبر 2019).

**الفصل 149 -** (ألغى بالفصل 7 من القانون عدد 82 لسنة 2000 المؤرخ في 9 أوت 2000 المتعلق بإصدار مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية بداية من غرة جانفي 2002).

**النصوص التطبيقية**  
**لمجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي**

## الفهرس

الصفحة	المحتوى
97	1- أمر عدد 1148 لسنة 1993 مؤرخ في 22 ماي 1993 يتعلق بضبط طابع المحاماة وكيفية إصداره وتوزيعه كما تم تنقيحه بالأمر عدد 359 لسنة 2008 المؤرخ في 11 فيفري 2008 وبالأمر الحكومي عدد 823 لسنة 2017 المؤرخ في 18 جويلية 2017
100	2- أمر عدد 934 لسنة 2007 مؤرخ في 16 أبريل 2007 يتعلق بتحديد حالات العجز عن مواصلة تسيير المؤسسات
103	3- أمر عدد 1266 لسنة 2007 مؤرخ في 21 ماي 2007 يتعلق بتحديد أسباب عدم مواصلة النشاط الخارجة عن نطاق المؤسسة
106	4- قرار وزير المالية المؤرخ في 4 جوان 2003 المتعلق بتحديد إجراءات وشروط طبع وتوزيع الكمبيالة القابلة للقراءة الآلية.

أمر يتعلق بضبط طابع المحاماة

أمر عدد 1148 لسنة 1993 مؤرخ في 22 ماي 1993 يتعلق بضبط طابع  
المحاماة وكيفية إصداره وتوزيعه كما تم تنقيحه بالأمر عدد 359 لسنة 2008  
المؤرخ في 11 فيفري 2008 وبالأمر الحكومي عدد 823 لسنة 2017  
المؤرخ في 18 جويلية 2017

إن رئيس الجمهورية،

باقتراح من وزير المالية،

وبعد الاطلاع على الأمر المؤرخ في 16 جويلية 1928 المتعلق بإحداث صندوق الحيطه  
والتقاعد للمحامين،

وعلى مجلة المحاسبة العمومية وخاصة الفصل 64 منها،

وعلى القانون عدد 87 لسنة 1989 المؤرخ في 7 سبتمبر 1989 المتعلق بمهنة المحاماة،

وعلى القانون عدد 53 لسنة 1993 المؤرخ في 17 ماي 1993 المتعلق بإصدار مجلة معالم  
التسجيل والطابع الجبائي وخاصة الفصل 6 منه،

وعلى رأي وزير العدل،

وعلى رأي المحكمة الإدارية،

يصدر الأمر الآتي نصه :

**الفصل الأول (جديد):** يضبط مقدار طابع المحاماة بالنسبة إلى الأعمال المبينة بالفصل 6 من  
القانون عدد 53 لسنة 1993 المؤرخ في 17 ماي 1993 المشار إليه أعلاه على النحو التالي:

- 12 ديناراً بالنسبة إلى الأعمال أمام محكمة الناحية.
- 18 ديناراً بالنسبة إلى مطالب تسعير الأتعاب والأعمال أمام الدوائر الابتدائية للمحكمة  
الإدارية والمحاكم الابتدائية العدلية والعسكرية.
- 24 ديناراً بالنسبة إلى العقود المتعلقة بالعقارات المرسمة بإدارة الملكية العقارية  
والأعمال أمام الدوائر التعقيبية والاستئنافية للمحكمة الإدارية ومحكمة التعقيب ومحاكم  
الاستئناف العدلية والعسكرية.

(ألغي و عوض بالأمر عدد 359 لسنة 2008 المؤرخ في 11 فيفري 2008 وبالأمر الحكومي  
عدد 823 لسنة 2017 المؤرخ في 18 جويلية 2017 )

**الفصل 2 -** يحتوي طابع المحاماة علاوة على المقدار على البيانات التالية :

- عبارة "الجمهورية التونسية".
- عبارة "محاماة".
- شعار الجمهورية التونسية.

**الفصل 3 —** يقع إيداع نموذج من طابع المحاماة بكتابة المحكمة الابتدائية بتونس ويحرر في ذلك محضر.

**الفصل 4-** يوضع طابع المحاماة بأعلى الصفحة الأولى من أصل الوثيقة الخاضعة له ويتولى المحامي إبطال فاعليته مباشرة بختمه بالحبر.

ويتم الختم بطريقة تمكن من وضع علامته على الوثيقة وعلى الطابع.

**الفصل 5 —** تتولى الهيئة الوطنية للمحامين أو عند الاقتضاء وزير المالية إصدار وتوزيع طابع المحاماة، وفي الحالة الأخيرة يقع استرجاع مصاريف الإصدار لفائدة الخزينة بواسطة خصم من محاصيل التوزيع ويقع استرجاع مصاريف التوزيع وفقا لأحكام الفصل 64 من مجلة المحاسبة العمومية.

**الفصل 6 —** وزير العدل ووزير المالية مكلفان كل فيما يخصه بتطبيق أحكام هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 22 ماي 1993.

زين العابدين بن علي

أمر يتعلّق بتحديد حالات العجز عن  
مواصلة تسيير المؤسسات

**أمر عدد 934 لسنة 2007 مؤرخ في 16 أفريل 2007 يتعلق بتحديد حالات العجز عن مواصلة تسيير المؤسسات**

إن رئيس الجمهورية ؛

بإقتراح من وزير المالية ،

بعد الإطلاع على القانون عدد 85 لسنة 2006 المؤرخ في 25 ديسمبر 2006 المتعلق بقانون المالية لسنة 2007،

وعلى القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960 المتعلق بتنظيم أنظمة الضمان الإجتماعي،

وعلى القانون عدد 33 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960 المؤسس لنظام جرايات العجز والشيخوخة والبقاء بعد وفاة من يهمله الأمر ونظام منح الشيخوخة والبقاء بعد وفاة من يهمله الأمر وذلك في الميدان غير الفلاحي.

وعلى القانون عدد 28 لسنة 1994 المؤرخ في 21 فيفري 1994 المتعلق بتعويض الأضرار الحاصلة بسبب حوادث الشغل والأمراض المهنية،

وعلى الأمر عدد 499 لسنة 1974 المؤرخ في 27 أفريل 1974 المتعلق بنظام جرايات الشيخوخة والعجز بعد وفاة المنتفع بجراية في الميدان غير الفلاحي كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة وخاصة الأمر عدد 779 لسنة 2001 المؤرخ في 29 مارس 2001.

وعلى الأمر عدد 796 لسنة 1974 المؤرخ في 20 أوت 1974 المتعلق بتنظيم أساليب تكفل الضمان الإجتماعي بالأمراض الطويلة المدى.

وعلى رأي وزير الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج،

وعلى رأي وزير الصحة العمومية،

وعلى رأي المحكمة الإدارية ،

يصدر الأمر الآتي نصه :

## الفصل الأوّل:

تعتبر حالات عجز عن مواصلة تسيير المؤسسة على معنى الفصول 12 و 13 و 16 و 18 و 20 من القانون عدد 85 لسنة 2006 المؤرخ في 25 ديسمبر 2006 المتعلق بقانون المالية لسنة 2007، الحالات التالية :

(أ) حالات العجز الناتج عن الأمراض أو حوادث الحياة العادية والتي تم على أساسها إسناد جناية عجز وفقا للتشريع الجاري به العمل في إطار أنظمة الضمان الإجتماعي في القطاع الخاص.

(ب) حالات العجز الناتج عن الإرهاق الجسماني والتي تم على أساسها إسناد جناية تقاعد مبكر بسبب الإرهاق الجسماني الناتج عن ظروف العمل وفقا للتشريع الجاري به العمل في إطار أنظمة الضمان الإجتماعي في القطاع الخاص.

(ج) حالات العجز الناتج عن حوادث الشغل والأمراض المهنية التي تم على أساسها إسناد جناية في إطار نظام التعويض عن الأضرار الحاصلة بسبب حوادث الشغل والأمراض المهنية في القطاع الخاص التي لا تخوّل لصاحب المؤسسة مواصلة تسييرها.

(د) حالات العجز المثبتة بتقرير معلل ومسلم من قبل طبيبين استشفائيين جامعيين يمارسان نشاطهما بقطاع الصحة العمومية يفيد عدم قدرة صاحب المؤسسة على مواصلة تسييرها.

**الفصل 2:** وزير المالية ووزير الصحة العمومية ووزير الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 16 أفريل 2007.

زين العابدين بن علي

أمر يتعلّق بتحديد أسباب  
عدم مواصلة النشاط الخارجة  
عن نطاق المؤسسة

أمر عدد 1266 لسنة 2007 مؤرخ في 21 ماي 2007 يتعلّق بتحديد أسباب عدم مواصلة النشاط الخارجة عن نطاق المؤسسة

إن رئيس الجمهورية ؛

بإقتراح من وزير المالية ،

بعد الإطلاع على مجلة الإلتزامات والعقود،

وعلى المجلة التجارية كما تم تنقيحها وإتمامها بالنصوص اللاحقة وخاصة منها القانون عدد 31 لسنة 2003 المؤرخ في 28 أبريل 2003،

وعلى مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات،

وعلى مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي،

وعلى القانون عدد 85 لسنة 2006 المؤرخ في 25 ديسمبر 2006 المتعلق بقانون المالية لسنة 2007،

وعلى رأي وزير العدل وحقوق الإنسان،

وعلى رأي وزير الصناعة و الطاقة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة،

وعلى رأي وزير التجارة والصناعات التقليدية،

وعلى رأي المحكمة الإدارية ،

يصدر الأمر الآتي نصه :

**الفصل الأول:** تعتبر أسباب خارجة عن نطاق المؤسسة تحول دون مواصلتها النشاط على معنى أحكام الفقرة الأخيرة من الفقرة III من الفصل 11 مكرر والعدد 19 من الفصل 38 والفقرتين I و II من الفصل 39 رابعا و الفقرتين I و II من الفصل 48 رابعا من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات والفقرة VIII من الفصل 23 والفقرة II من الفصل 52 مكرّر والفقرة II من الفصل 52 ثالثا من مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي الأسباب التالية :

(1) إحالة المؤسسة للغير في إطار التسوية القضائية على معنى القانون عدد 34 لسنة 1995 المؤرخ في 17 أفريل 1995 المتعلق بإنقاذ المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة.

(2) حالات القوة القاهرة المستقلة عن فعل المؤسسة المثبتة طبقا للقانون والتي تحول دون مواصلة المؤسسة لنشاطها.

(3) إتحاد الدائنين والصلح بتنازل المفلس عن ماله في إطار الإفلاس طبقا لأحكام المجلة التجارية باستثناء حالات التسبب في الإفلاس.

**الفصل 2 :** وزير المالية مكلف بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 21 ماي 2007

زين العابدين بن علي

# قرار من وزير المالية يتعلق بالكمبيالة القابلة للقراءة الآلية

## قرار من وزير المالية مؤرخ في 4 جوان 2003 يتعلق بتحديد إجراءات وشروط طبع وتوزيع الكمبيالة القابلة للقراءة الآلية .

إنّ وزير المالية ،

بعد الإطلاع على مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي الصادرة بمقتضى القانون عدد 53 لسنة 1993 المؤرخ في 17 ماي 1993 وخاصة الفصلين 119 و 128 ثالثا منها،

وعلى قرار وزير الصناعة والطاقة المؤرخ في 3 مارس 2003 المتعلق بالمصادقة على المواصفة التونسية الخاصة بالكمبيالة القابلة للقراءة الآلية وقواعد تعميم مختلف بنود المطبوعة .

قرّر ما يلي :

**الفصل الأول -** يتعيّن على كل شخص يرغب في طبع وتوزيع الكمبيالة القابلة للقراءة الآلية أن يقدّم طلبا كتابيا في الغرض باسم وزير المالية مرفوقا بكشف في عناوين نقاط التوزيع التي يتعين أن تغطي كامل تراب الجمهورية .

**الفصل 2 -** يكون الترخيص في طبع وتوزيع الكمبيالة القابلة للقراءة الآلية شخويا ولا يمكن إحالته للغير ولو عن طريق المناولة . ويتعين على الشخص المرخص له في طبع وتوزيع الكمبيالة المذكورة أن يوفر مطبوعات الكمبيالة بما يضمن استعمالها على كامل تراب الجمهورية بصفة مسترسلة .

**الفصل 3 -** يتعين على الشخص المرخص له في طبع وتوزيع الكمبيالة القابلة للقراءة الآلية أن يمسك دفترًا مرقما ومؤشرا عليه من قبل مصالح المراقبة الجبائية يضمن فيه عدد الكمبيالات التي تم طبعها وأرقامها وتاريخ طبعها أولا بأول وعدد السلسلة المخصصة لمجموعات النماذج المطبوعة وكذلك عناوين نقاط التوزيع التي تم إرسالها لها .

وفي صورة إتلاف كمبيالات يتعين معاينة هذا الإتلاف بمحضر يحرّر وفقا للطرق القانونية وبحضور أعوان مصالح الإستخلاص الذين يتعين إعلامهم قبل ثلاثة أيام على الأقل من التاريخ المحدد للإتلاف .

**الفصل 4 -** يتعين على الشخص المرخص له في طبع وتوزيع الكمبيالة القابلة للقراءة الآلية إرفاق التصريح الشهري المتعلق بمعلوم الطابع الجبائي المستوجب على الكمبيالات المذكورة بكشف في عدد الكمبيالات التي تم توزيعها خلال الشهر وأرقامها التسلسلية وكذلك بنسخة من محضر معاينة الإتلاف المنصوص عليه بالفصل 3 من هذا القرار .

**الفصل 5** - تعتبر معالم الطابع الجبائي غير مستخلصة خاصة في الحالات التالية:  
- تداول كمبيالات تكون أرقامها غير مضمنة بالدفتر المعتمد للغرض ،  
- تداول كمبيالات تحت نفس العدد وفي نفس السلسلة ،  
- تداول كمبيالات غير مطابقة للمواصفة التونسية المصادق عليها ،  
- تداول كمبيالات تم طبعا بطريقة المناولة .

كما تبقى معالم الطابع الجبائي مستحقة للخرينة بالنسبة إلى الكمبيالات التي يتم إتلافها دون تحرير محضر إتلاف في شأنها طبقا للإجراءات المنصوص عليها بالفصل 3 من هذا القرار .

**الفصل 6** - يترتب عن كل مخالفة للأحكام المنصوص عليها بالفصلين 3 و 4 من هذا القرار سحب الترخيص علاوة على تطبيق العقوبات الجاري بها العمل .

**الفصل 7** - يتم العمل بالكمبيالة القابلة للقراءة الآلية بداية من أول جوان 2003 .

**الفصل 8** - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

تونس في 4 جوان 2003

وزير المالية  
توفيق بكار

اطلع عليه  
الوزير الأول  
محمد الغنوشي

# أحكام غير مدرجة بالمجلة

## الفهرس

الصفحة	الأحكام	المحتوى
112	الفصول 19 - 20 - 21 و 23 مكرر من القانون عدد 17 لسنة 1990 المؤرخ في 26 فيفري 1990	- النظام الخاص بالباعثين العقاريين
115	القانون عدد 33 لسنة 1988 المؤرخ في 3 ماي 1988	- النظام الخاص بالأحزاب السياسية
117	الفصل 30 من القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في غرة فيفري 1989	- أحكام جبائية خاصة بالمساهمات والمنشآت العمومية
119	الفصل 5 (جديد) من القانون عدد 90 لسنة 1994 المؤرخ في 26 جويلية 1994	- أحكام جبائية خاصة بالإيجار المالي
121	الفصل 28 من القانون عدد 7 لسنة 2011 المؤرخ في 2011/12/31	- أحكام جبائية خاصة بالتمويل الإسلامي
123	- الفصول من 1 إلى 8 من المرسوم عدد 117 لسنة 2011 مؤرخ في 5 نوفمبر 2011 - الفصول من 1 إلى 3 من المرسوم عدد 118 لسنة 2011 مؤرخ في 5 نوفمبر 2011 - قانون عدد 46 لسنة 2014 مؤرخ في 24 جويلية 2014 يتعلق بتنقيح المرسوم عدد 117 لسنة 2011 المؤرخ في 5 نوفمبر 2011 - قرار من وزير المالية مؤرخ في 18 جانفي 2012 كما تم تنقيحه وإتمامه بقرار وزير المالية المؤرخ في 13 أفريل 2018	- أحكام خاصة بمؤسسات التمويل الصغير
130	الفصل 14 من القانون عدد 52 لسنة 2002 المؤرخ في 3 جوان 2002	- أحكام جبائية خاصة بمنح الإعانة العدلية

الصفحة	الأحكام	المحتوى
132	الفصل 26 من القانون عدد 88 لسنة 1980 المؤرخ في 31 ديسمبر 1980.	- معلوم الترسيم العقاري
134	أمر حكومي عدد 1153 لسنة 2016 مؤرخ في 15 أوت 2016 .	-ضبط مقادير المعاليم الراجعة لإدارة الملكية العقارية بعنوان الخدمات المسداة من قبل مصالحتها
139	- الفصل 45 من القانون عدد 91 لسنة 1982 المؤرخ في 31 ديسمبر 1982	-معلوم الترسيم العقاري على الرهون
141	- الفصل الأول من الأمر عدد 79 لسنة 1960 المؤرخ في 5 مارس 1960 . - الفصل 33 من القانون عدد 83 لسنة 1975 المؤرخ في 30 ديسمبر 1975 . - الفصل 8 من القانون عدد 54 لسنة 1977 المؤرخ في 3 أوت 1977 . - الفصل 4 من القانون عدد 18 لسنة 1989 المؤرخ في 22 فيفري 1989 .	-الأنظمة التفاضلية الممنوحة بعنوان معلوم الترسيم العقاري على الرهون
143	الفصلان 61 و 62 من القانون عدد 101 لسنة 2002 المؤرخ في 17 ديسمبر 2002 المتعلق بقانون المالية لسنة 2003	- المعلوم المستوجب على نقل ومقاسمة العقارات غير المرسمة
145	الفصل 34 من الأمر المؤرخ في 18 جويلية 1927.	- معلوم تسجيل امتياز البائع أو المدين
147	الفصل 46 من القانون عدد 1 لسنة 2012 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2012.	- المعلوم مقابل إسداء خدمة إجراء التسجيل
149	-الفصل 45 من القانون عدد 56 لسنة 2018 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 المتعلق بقانون المالية لسنة 2019	-ترشيد تداول الأموال نقدا
151	- منشور رئيس الحكومة عدد 12 المؤرخ في 17 ماي 2019	

## النظام الخاص بالباعثين العقاريين

## البعث العقاري

القانون عدد 17 لسنة 1990 المؤرخ في 26/02/1990 المتعلق بتحويل التشريع الخاص بالبعث العقاري كما وقع تنقيحه بالقانون عدد 98 لسنة 1991 المؤرخ في 31/12/1991 .

### القسم الثاني الإمميزات الممنوحة لقطاع البعث العقاري

**الفصل 19 (جديد)**  
ينتفع الباعثون العقاريون بالتسجيل بالمعلوم القار لعقود فسخ وعود البيع .

### القسم الثالث الإمميزات المرتبطة بالمشاريع المعتبرة ذات أولوية أو ذات صبغة اجتماعية

**الفصل 20 :** يمكن تصنيف الإستثمارات التابعة لكل عملية تدخل في نطاق مقتضيات الفصل الأول من هذا القانون من طرف الوزير المكلف بالإسكان في باب المشاريع ذات الأولوية أو ذات الصبغة الاجتماعية وذلك بطلب من الباعث العقاري بعد أخذ رأي اللجنة الإستشارية للبعث العقاري المنصوص عليها بالفصل 6 من هذا القانون .

**الفصل 21 :** تحظى الإستثمارات المصنفة والخاصة بمشاريع سكن معتبرة ذات أولوية أو ذات صبغة اجتماعية وفقا لمقتضيات هذا القانون بالإمميزات التالية :

أ - التسجيل بالأداء القار بالنسبة لعقود شراء :

- الأراضي البيضاء المعدة للتقسيم أو التهيئة أو الأراضي المحتوية على بنايات مقرر هدمها ومعدة لبناء مساكن اجتماعية ،  
- الأراضي المهيأة للسكن الإجتماعي .

## القسم الرابع

### الإمتيازات الممنوحة للمشتريين

**الفصل 23 مكرر (جديد):** (نقح بالفصل 53 من ق.م عدد 54 لسنة 2013 المؤرخ في 2013/12/30)

تسجل بالمعلوم النسبي المحدد بـ 3% :

النقل الأول بمقابل للمساكن المشيدة من طرف الباعثين العقاريين ، وللانتفاع بالمعلوم النسبي المحدد بـ 3% يشترط الإدلاء بنسخة من محضر انتهاء الأشغال ونسخة من شهادة في مطابقة وحسن انجاز الأشغال المنصوص عليها بالفصل 14 من هذا القانون .

ويحتسب المعلوم على أساس الجزء من قيمة المسكن الذي يتجاوز 300 ألف دينار على أن لا يقل المعلوم المستخلص عن المعلوم القار المحتسب على أساس عدد الصفحات وعدد النسخ من العقد المقدم لإجراء التسجيل. وفيصوارة تغيير صبغة استعمال العقار يطالب بالمنفوعون بهذا الإجراء بدفع الفارق بين المعلوم المدفوع والمعلوم النسبي للتسجيل للمستوجبين البيوعات العقارية مع إضافة خطايا التأخير المستوجبة طبقا للتشريع الجاري به العمل. (نقحت بالعدد 2 من الفصل 26 من ق.م.ت عدد 30 لسنة 2015 المؤرخ في 2015/08/18 وبالفصل 56 من قانون المالية لسنة 2018 المؤرخ في 2018/12/27)

# النظام الخاص بالأحزاب السياسية

**قانون عدد 33 لسنة 1988 مؤرخ في 1988/5/3 ، يتعلق بالإمتيازات  
الجبائية المخولة لفائدة الأحزاب السياسية .**

**فصل وحيد : تنتفع الأحزاب السياسية المرخص فيها قانونا بالإمتيازات التالية:**

- (1) الإعفاء من معلوم النقل الموظف على ملكية العقارات الضرورية لنشاطها إن كان عن طريق الشراء أو الهبة أو المعاوضة .
- (2) تسجيل العقود المبرمة مع الغير المتعلقة بالعقارات الضرورية لنشاطها بحساب المعلوم القار للتسجيل فحسب .
- (3) الإعفاء من معلوم التسجيل العقاري عند الإلتجاء إلى المحكمة العقارية .

# أحكام جبائية خاصّة بالمساهمات والمنشآت العمومية

(الفصل 30 من القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في غرة فيفري 1989 المتعلق بالمساهمات والمنشآت العمومية كما تمّ تنقيحه بالفصل 91 من القانون عدد 127 لسنة 1994 المؤرخ في 26 ديسمبر 1994 المتعلق بقانون المالية لسنة 1995)

### الفصل 30

يمكن أن تنتفع العمليات المتعلقة بإعادة الهيكلة المنجزة في إطار هذا القانون بناء على قرار يتخذه الوزير الأول بعد إبداء رأي لجنة تطهير المنشآت ذات المساهمات العمومية وإعادة هيكلتها بالإميازات التالية:

- التخفيض الجبائي بعنوان الأرباح أو المداخل المعاد استثمارها في حدود 35% من الأرباح والمداخل الخاضعة للضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات شريطة احترام أحكام الفصل 7 من مجلة تشجيع الإستثمارات باستثناء الشرط المتعلق بالإصدار الأول للأسهم أو المنابات الإجتماعية.

ويرخص في هذا الإطار للمؤجرين ومؤسسات الضمان الإجتماعي في عدم الحجز من الأصل للأداءات الموظفة على نسبة الأجر أو الجراية المخصصة لتسديد ثمن الأسهم المكتتبه من قبل الأجراء والأجراء القدامى.

وفي صورة وجود زيادة في الحجز ينتفع الأجراء والأجراء القدامى للمنشأة بإجراء عاجل وخصوصي تضبط كيفية تطبيقه بأمر قصد استرجاع تلك الزيادة.

- التسجيل بالمعلوم القار لعقود تأسيس المنشآت المتعلقة بتغيير هيكله رأس مالها في ظرف خمس سنوات ابتداء من تاريخ قرار الوزير الأول المشار إليه بالفقرة الأولى من هذا الفصل.

- الإعفاء من معلوم القسمة المتعلق بالتخفيض في رأس المال.

- إعفاء عمليات نقل ملكية المكاسب العقارية والأصول التجارية من معالم التسجيل.

- إعفاء الشركات لمدة الخمس سنوات الأولى من نشاطها الفعلي من الأداء على أرباح الشركات.

- إعفاء القيمة المضافة الناتجة عن التقويت الذي تقوم به الشركات.

- الإعفاء الكلي أو الجزئي من المعلوم الموظف على العمليات الراجعة للبورصة.

## أحكام جنائية خاصّة بالإيجار المالي

( الفصل 5 جديد من القانون عدد 90 لسنة 1994  
المؤرخ في 26 جويلية 1994 المتعلق بأحكام جبائية  
خاصة بالإيجار المالي كما تمّ تنقيحه بالفصل 19 من القانون عدد 123  
لسنة 2001 المؤرخ في 28 ديسمبر 2001 المتعلق بقانون المالية لسنة 2002 )

### الفصل 5 (جديد) :

تبقى نافذة المفعول الإمتيازات والإعفاءات المسندة للمشاريع بموجب التشريع الجبائي أو التشريع المتعلق بتشجيع الإستثمارات أو بموجب نصوص خاصة في صورة اقتناء التجهيزات أو المعدات أو العقارات موضوع الإمتياز أو الإعفاء في نطاق عقد إيجار مالي. ويتم توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بعنوان معينات الإيجار المالي المتعلقة بالتجهيزات أو المعدات أو العقارات التي انتفعت بالإمتياز في مادة الأداء على القيمة المضافة.

# أحكام جبائية خاصّة بالتموليل الإسلامي

( الفصل 28 من القانون عدد 7 لسنة 2011  
المؤرخ في 2011/12/31 المتعلق بقانون المالية لسنة 2012 )

الفصل 28 :

تبقى نافذة المفعول الإمتيازات والإعفاءات المسندة بموجب التشريع الجبائي أو التشريع المتعلق بتشجيع الإستثمارات أو بموجب نصوص خاصّة في صورة اقتناء التجهيزات أو المعدات أو العقارات موضوع الإمتياز أو الإعفاء في نطاق عقود بيع مرابحة أو عقود إستصناعاً أو عقود إجارة مبرمة من قبل مؤسسات القرض. ويتم توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بعنوان معينات الإجارة المتعلقة بالتجهيزات أو المعدات أو العقارات التي انتفعت بالإمتياز في مادة الأداء على القيمة المضافة.

كما تبقى الامتيازات المسندة بموجب التشريع المتعلق بالبعث العقاري نافذة المفعول في مادة معالم التسجيل بالنسبة إلى المساكن المشيّدّة من قبل الباعثين العقاريين المقتناة من قبل منظوري دواوين مساكن الأعوان العموميين لدى هذه الدواوين. (أضيفت بالعدد 4 من الفصل 45 ق.م. عدد 78 لسنة 2019 المؤرخ في 2019/12/23).

# أحكام خاصّة بمؤسسات التمويل الصغير

## تنظيم نشاط مؤسسات التمويل الصغير

( الفصول من 1 إلى 8 من المرسوم عدد 117  
لسنة 2011 مؤرخ في 5 نوفمبر 2011 )

**الفصل الأول -** يعتبر مؤسسة تمويل صغير كل شخص معنوي يمارس اعتياديا العمليات المرخص فيها في إطار هذا المرسوم.

**الفصل 2 -** تحدث مؤسسات التمويل الصغير في شكل شركات خفية الاسم برأس مال لا يقل عن ثلاثة ملايين دينار (3.000.000 دينار) أو في شكل جمعيات خاضعة لأحكام المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات، باعتماد جمعياتي أدنى بمائتي ألف دينار (200.000 دينار).

**الفصل 3 -** لا تخضع مؤسسات التمويل الصغير لأحكام القانون عدد 65 لسنة 2001 المؤرخ في 10 جويلية 2001 المتعلق بمؤسسات القرض المشار إليه أعلاه.

ولا يمكن لها قبول الودائع من العموم كما لا يمكن لها وضع أو إدارة وسائل الدفع كما حددها الفصل 2 من القانون سالف الذكر.

**الفصل 4 -** تخضع مؤسسات التمويل الصغير لأحكام القانون عدد 64 لسنة 1991 المؤرخ في 29 جويلية 1991 المتعلق بالمنافسة والأسعار والقانون عدد 75 لسنة 2003 المؤرخ في 10 ديسمبر 2003 المتعلق بدعم المجهود الدولي لمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال والنصوص الصادرة لتطبيقهما.

**الفصل 5 -** تطبق أحكام مجلة الشركات التجارية على مؤسسات التمويل الصغير المكونة في شكل شركات خفية الاسم وأحكام المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 والمتعلق بتنظيم الجمعيات على مؤسسات التمويل الصغير المكونة في شكل جمعياتي ما لم تتعارض مع أحكام هذا المرسوم.

**الفصل 6 -** تسند مؤسسات التمويل الصغير القروض الصغيرة طبقا للشروط الواردة بهذا المرسوم ونصوصه التطبيقية.

كما تقوم في إطار نشاط إسناد القروض الصغيرة بجميع العمليات المرتبطة بتأطير مبادرات الحرفاء وتكوينهم ومرافقتهم.

**الفصل 7 -** يعتبر قرضا صغيرا كل قرض يهدف إلى المساعدة على الإدماج الاقتصادي والاجتماعي ويتم إسناد القروض الصغيرة لتمويل نشاط مدر للدخل ومحدث لمواطن شغل.

كما يمكن إسناد هذه القروض لتمويل مستلزمات تحسين ظروف العيش. ويحدد المبلغ الأقصى للقرض الصغير وشروط إسناده بقرار من وزير المالية.

**الفصل 8 -** ينتفع بالقروض الصغيرة الأشخاص الطبيعيون:

-الذين ينتمون إلى العائلات المعوزة والفئات الضعيفة ولهم القدرة على ممارسة نشاط اقتصادي،  
-أو الذين يتقنون مهنة أو حرفة أو نشاطا مدررا للدخل.

## أحكام جبائية خاصة بمؤسسات التمويل الصغير

(الفصول من 1 إلى 3 من المرسوم عدد 118 لسنة 2011

مؤرخ في 5 نوفمبر 2011 )

**الفصل الأول -** تنقح أحكام الفقرة الفرعية "و" من العدد 39 من الجدول " أ " الملحق بمجلة الأداء على القيمة المضافة كالاتي :

و. العمولات و فوائض القروض الصغيرة المسندة من قبل مؤسسات التمويل الصغير المنصوص عليها بالمرسوم عدد 117 المؤرخ في 5 نوفمبر 2011 والمتعلق بتنظيم نشاط مؤسسات التمويل الصغير.

### الفصل 2 -

1- تنقح أحكام العدد 4 من الفصل 25 من مجلة معاليم التسجيل والطابع الجبائي كالاتي:

4) عقود القروض الصغيرة المسندة من قبل مؤسسات التمويل الصغير المنصوص عليها بالمرسوم عدد 117 المؤرخ في 5 نوفمبر 2011 والمتعلق بتنظيم نشاط مؤسسات التمويل الصغير.

2- يضاف للفصل 25 من مجلة معاليم التسجيل والطابع الجبائي العدد 4 مكرّر هذا نصّه:

4مكرّر) العقود المعاينة لعمليات تكوين الاتحادات في شكل تجمع مصالح اقتصادية أو الانخراط فيها والتي تقوم بها مؤسسات التمويل الصغير طبقاً لأحكام المرسوم عدد 117 المؤرخ في 5 نوفمبر 2011 والمتعلق بتنظيم نشاط مؤسسات التمويل الصغير.

**الفصل 3 -** تنقح أحكام العدد 12 من الفصل 118 من مجلة معاليم التسجيل والطابع الجبائي كالاتي:

12- السندات التجارية المسحوبة لتوثقة القروض الصغيرة المسندة من قبل مؤسسات التمويل الصغير المنصوص عليها بالمرسوم عدد 117 المؤرخ في 5 نوفمبر 2011 والمتعلق بتنظيم نشاط مؤسسات التمويل الصغير.

قانون عدد 46 لسنة 2014 مؤرخ في 24 جويلية 2014  
يتعلق بتنقيح المرسوم عدد 117 لسنة 2011 المؤرخ في 5 نوفمبر  
2011 والمتعلق بتنظيم نشاط مؤسسات التمويل الصغير

باسم الشعب،  
وبعد مصادقة المجلس الوطني التأسيسي.  
يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه:

الفصل الأول: تلغ أحكام الفصلين 2 و 58 من المرسوم عدد 117 لسنة 2011 المؤرخ في 5 نوفمبر 2011 والمتعلق بتنظيم نشاط مؤسسات التمويل الصغير وتعوض بما يلي:

الفصل (2) (جديد) :  
تحدث مؤسسات التمويل الصغير في شكل شركة ذات خفية الاسم برأس المال لا يقل عن ثلاثة ملايين دينار ( 3.000.000 دينار) أو في شكل جمعيات خاضعة لأحكام المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 المتعلقة بتنظيم الجمعيات، باعتماد جمعيات أدين بخمسين ألف دينار ( 50.000 دينار).

الفصل 58 (جديد): تعتبر الجمعيات المرخص لها طبقاً للقانون الأساسي عدد 67 لسنة 1999 المؤرخ في 15 جويلية 1999 والمتعلق بالقرض والصغيرة المسندة من قبل الجمعيات، مرخصاً لها كمؤسسات تمويل لصغير شرط أن تمتثل لأحكام المرسوم مالياً لقصاهم في شهر ديسمبر 2016. ويتم عند الاقتضاء التمديد في هذا الأجل بأمر.

الفصل 2. تضاف فقرة ثالثة للفصل 7 من المرسوم عدد 117 لسنة 2011 المؤرخ في 5 نوفمبر 2011 والمتعلق بتنظيم نشاط مؤسسات التمويل الصغير كما يلي:

ويتم تحديد سقف لسعر الفائدة السنوية المعمول بها على التمويلات الصغيرة المسندة علموار د غير متأتية من ميزانية الدولة وتضبط هذا السقف بقرار من الوزير المكلف بالمالية على ألا تكون مشطة.

الفصل 3: تعوض عبارات "قرض صغير" و"قرض صغيرة" و"قروض" أينما وردت بالمرسوم عدد 117 لسنة 2011 المؤرخ في 5 نوفمبر 2011 والمتعلق بتنظيم نشاط مؤسسات التمويل الصغير بعبارات "تمويل صغير" و"تمويلات تصغرى" و"تمويلات".

ينشر هذا القانون نبالاً الرسمى لجمهورية تونس في 24 جويلية 2014.

تونس في 24 جويلية 2014

رئيس الجمهورية

قرار من وزير المالية مؤرخ في 13 أفريل 2018 يتعلق بتنقيح وإتمام القرار المؤرخ في 18 جانفي 2012 المتعلق بتحديد المبلغ الأقصى للقرض الصغير وشروط إسناده من قبل مؤسسات التمويل الصغير.

إن وزير المالية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى المرسوم عدد 117 لسنة 2011 المؤرخ في 5 نوفمبر 2011 المتعلق بتنظيم نشاط مؤسسات التمويل الصغير كما تم تنقيحه بالقانون عدد 46 لسنة 2014 المؤرخ في 24 جويلية 2014 وخاصة الفصل 7 منه،

وعلى الأمر عدد 2128 لسنة 2012 المؤرخ في 28 سبتمبر 2012 والمتعلق بضبط طرق تسيير سلطة رقابة التمويل الصغير،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12 سبتمبر 2017 المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 247 لسنة 2017 المؤرخ في 25 نوفمبر 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

وعلى قرار وزير المالية المؤرخ في 18 جانفي 2012 المتعلق بتحديد المبلغ الأقصى للقرض الصغير وشروط إسناده من قبل مؤسسات التمويل الصغير،

وعلى رأي سلطة رقابة التمويل الصغير.

قرر ما يلي :

الفصل الأول : تلغى أحكام الفصل الأول من قرار وزير المالية المؤرخ في 18 جانفي 2012 المتعلق بتحديد المبلغ الأقصى للقرض الصغير وشروط إسناده من قبل مؤسسات التمويل الصغير وتعوض بالأحكام التالية :

الفصل الأول ( جديد ) :

يحدد المبلغ الأقصى ومدة التسديد القصوى للتمويل الصغير كما يلي :  
- عشرة آلاف دينار (10000د) مع مدة قصوى للتسديد بخمسة سنوات بالنسبة للجمعيات  
على أن لا يتجاوز هذا المبلغ ألفي دينار (2000د) بالنسبة للتمويلات المسندة لتمويل  
مستلزمات تحسين ظروف العيش،

- أربعون ألف دينار (40000د) مع مدة قصوى للتسديد بسبع سنوات بالنسبة للشركات خفية  
الاسم على أن لا يتجاوز هذا المبلغ ستة آلاف دينار (6000د) بالنسبة للتمويلات المسندة  
لتمويل مستلزمات تحسين ظروف العيش.

يحتسب المبلغ الجملي المقدر بعشرة آلاف دينار (10000د) أو أربعون ألف دينار  
(40000د) باعتبار مجموع قائم التمويلات المسندة من قبل مؤسسة التمويل الصغير بما في  
ذلك:

- التمويلات المسندة لتمويل مستلزمات تحسين ظروف العيش،  
- والتمويلات الأخرى المتحصل عليها من مؤسسات تمويل صغير أخرى.

الفصل 2 - يضاف إلى قرار وزير المالية المؤرخ في 18 جانفي 2012 المتعلق بتحديد  
المبلغ الأقصى للقرض الصغير وشروط إسناده من قبل مؤسسات التمويل الصغير فصل  
أول مكرر فيما يلي نصه:

الفصل الأول مكرر: لتطبيق أحكام الفصل الأول من هذا القرار، يتعين على مؤسسات  
التمويل الصغير في شكل شركات خفية الإسم الحصول على موافقة سلطة رقابة التمويل  
الصغير.

وتسند الموافقة إلى مؤسسات التمويل الصغير في شكل شركات خفية الإسم، على أن لا تقل  
مدة نشاطها عن السنتين منذ تاريخ حصولها على الترخيص لتعاطي نشاط التمويل الصغير  
واستنادا إلى مخطط أعمال معد للغرض ووفق شروط يتم ضبطها بمقتضى مذكرة تصدرها  
سلطة رقابة التمويل الصغير.

ويمكن لسلطة رقابة التمويل الصغير أن تسحب الموافقة المذكورة من مؤسسة التمويل  
الصغير في صورة إخلالها بالشروط التي تم على أساسها منح الموافقة.

وبالنسبة لمؤسسات التمويل الصغير في شكل جمعياتي يتم ضبط شروط دنيا في إطار اتفاقية  
التمويل المبرمة بينها وبين البنك التونسي للتضامن.

الفصل 3 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 13 جانفي 2018.

# أحكام جبائية خاصّة بمنح الإعانة العدلية

(الفصل 14 من القانون عدد 52 لسنة 2002  
المؤرخ في 3 جوان 2002 المتعلق بمنح الإعانة العدلية)

## الفصل 14

تشمل الإعانة العدلية الكلية أو الجزئية المصاريف التي تحمل عادة على الأطراف وخاصة منها :

- معالم التسجيل والطابع الجبائي الموظفة على ما يقدمه المنتفع بالإعانة من الحجج لإثبات حقوقه.

- غرامات التأخير والخطايا المترتبة عن عدم أداء معالم التسجيل والطابع الجبائي في آجالها القانونية.

- مصاريف الإختبارات أو مختلف المأموريات المأذون بها من المحكمة.

- مصاريف الحجج العادلة المأذون باستخراجها.

- مصاريف توجيهات القضاة.

- أجره المحامي المعين.

- مصاريف الإستدعاءات والإعلامات.

- مصاريف الإعلانات القانونية.

- مصاريف الترجمة عند الإقتضاء.

- مصاريف التنفيذ.

## معلوم الترسيم العقاري

**معلوم الترسيم العقاري (\*)**  
**( الفصل 26 من القانون عدد 88 لسنة 1980**  
**المؤرخ في 31 ديسمبر 1980 المنقح بالفصل 25**  
**من القانون عدد 100 لسنة 1981 المؤرخ في 31 ديسمبر 1981 )**

**الفصل 26 :** ضبط المعلوم النسبي المستخلص عند كل ترسيم بالسجل العقاري يتعلق بإنشاء أو نقل كل حق عيني عقاري أو تشطيب على أي رهن أو امتياز بواحد في المائة (1%) من قيمة الحق العيني المعني بالأمر إلا إذا نصت الأحكام التشريعية على ما يخالف ذلك على أن المقدار الأدنى الذي يجب استخلاصه لا يمكن أن يكون أقل من خمسة دنانير .

وترسّم هبات العقارات سواء تعلقت بالملكية أو بملكية الرقبة أو بحق الانتفاع بين الأسلاف والأعقاب وبين الأزواج بالسجل العقاري بمعلوم قار محدد بمائة دينار. وتطبق أحكام هذه الفقرة مرة واحدة كل خمس سنوات لكل حق عيني يتعلق بنفس العقار. (أضيفت بالفصل 2 من القانون عدد 69 لسنة 2006 المؤرخ في 2006/10/28 يتعلق بإعفاء الهبات بين الأسلاف والأعقاب وبين الأزواج من معلوم التسجيل النسبي ونقحت بالعدد 2 من الفصل 34 ق.م عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ في 2017/12/18).

وترسّم الهبات المنصوص عليها بالعدد 18 رابعا الوارد بالفصل 23 من مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي بمعلوم قار محدد بمائة دينار. (أضيفت بالعدد 2 من الفصل 80 ق.م عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 2015/12/25).

وتعفى الإقتناءات المنصوص عليها بالعدد 12 ثامنا الوارد بالفصل 23 من مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي من معلوم الترسيم العقاري. (أضيفت بالعدد 3 من الفصل 45 ق.م عدد 78 لسنة 2019 المؤرخ في 2019/12/23).

وتعفى عقود بيع المرابحة والاستصناع المتعلقة بإنشاء أو نقل كل حق عيني عقاري من مؤسسات القرض لفائدة حرفائهما من معلوم الترسيم العقاري (أضيفت بالفصل 35 ق.م عدد 7 لسنة 2011 المؤرخ في 2011/12/31).

وترسّم عقود نقل الأملاك في إطار عملية إصدار صكوك منجزة طبقا للتشريع المتعلق بها بمعلوم محدد بمائة دينار. (أضيفت بالفصل 26 ق.م عدد 54 لسنة 2013 المؤرخ في 2013/12/30 ونقحت بالعدد 4 من الفصل 35 ق.م عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 2015/12/25).

ويبقى حقا مكتسبا للخزينة كل معلوم تمّ استخلاصه بصفة قانونية مهما كانت النتيجة النهائية لإجراءات ترسيم الحق العيني المذكور .

وتظلّ سارية المفعول الأحكام الجاري بها العمل والتي تنصّ على الإعفاء من دفع المعلوم النسبي الراجع لإدارة الملكية العقارية أو التي تقتضي دفع معالم جملية محدودة .

وتضبط بمقتضى أمر مبالغ الأتاوات المستخلصة مقابل تسليم إدارة الملكية العقارية لشهادات الإشتراك في الملكية أو أية وثيقة أخرى نصّت عليها مجلة الحقوق العينية وكذلك الشأن بالنسبة لكل الخدمات التي تؤديها الملكية العقارية .

---

(\*) 30% من مردود المعلوم يوظف لفائدة صندوق تحديد الرصيد العقاري (فصل 21 ق . م 1998 )

**ضبط مقادير المعاليم الراجعة لإدارة  
الملكية العقارية بعنوان الخدمات المسداة  
من قبل مصالحها**

## ضبط مقادير المعاليم الراجعة لإدارة الملكية العقارية بعنوان الخدمات المسداة من قبل مصالحها

(أمر حكومي عدد 1153 لسنة 2016 مؤرخ في 15 أوت 2016)

إن رئيس الحكومة،

باقتراح من وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى مجلة الحقوق العينية الصادرة بمقتضى القانون عدد 5 لسنة 1965 المؤرخ في 12 فيفري 1965، كما تم تنقيحها وإتمامها بالنصوص اللاحقة وآخرها القانون عدد 34 لسنة 2010 المؤرخ في 29 جوان 2010،

وعلى مجلة المحاسبة العمومية الصادرة بمقتضى القانون عدد 81 لسنة 1973 المؤرخ في 31 ديسمبر 1973، كما تم تنقيحها وإتمامها بالنصوص اللاحقة وآخرها القانون عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 25 ديسمبر 2015 المتعلق بقانون المالية لسنة 2016،  
وعلى القانون عدد 88 لسنة 1980 المؤرخ في 31 ديسمبر 1980 المتعلق بضبط قانون المالية لتصرف 1981 وخاصة الفصل 26 منه،

وعلى القانون عدد 61 لسنة 1991 المؤرخ في 22 جويلية 1991 المتعلق بإدارة الملكية العقارية،  
وعلى الأمر عدد 972 لسنة 1998 المؤرخ في 27 أبريل 1998 المتعلق بضبط مقادير المعاليم الراجعة لإدارة الملكية العقارية بعنوان الخدمات المسداة من قبل مصالحها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 35 لسنة 2015 المؤرخ في 6 فيفري 2015 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى رأي المحكمة الإدارية.

يصدر الأمر الحكومي الآتي نصه:

## الفصل الأول :

تضبط مقادير المعاليم الراجعة لإدارة الملكية العقارية بعنوان الخدمات المسداة منقبل مصالحها كما يلي:

مقدار المعلوم	بيان الخدمة	معرف المعلوم
50 ديناراً	إقامة رسم عقاري	1
25 ديناراً	الترسيمات غير الخاضعة للمعلوم النسبي أو التقديري	2
45 ديناراً	تسليم سند الملكية	3
20 ديناراً	تسليم شهادة في الملكية أو الإشتراك في الملكية أو في التنصيب	4
20 ديناراً	تسليم شهادة في عدم الملكية المسجلة والمرسمة	5
20 ديناراً	تسليم جدول حوصلة لحقوق عينية مسجلة ومرسمة بعنوان كل مالك	6
20 ديناراً للصفحة الواحدة	تسليم نسخة مشهود بمطابقتها للأصل من صك مودع لدى إدارة الملكية العقارية	7
	تسليم نسخة من رسم عقاري:	8
ديناران (2) للصفحة الواحدة	● نسخة مجردة	
ديناران (2) للصفحة الواحدة يضاف لها 30 ديناراً معلوم الإشهاد بالمطابقة للأصل للرسم العقاري	● نسخة مشهود بمطابقتها للأصل	
20 ديناراً	تسليم شهادة في مراجع تسجيل عقد مرسوم ومودع لدى إدارة الملكية العقارية	9
3 دنانير للرسم الواحد	الإطلاع على رسم عقاري	10

مقدار المعلوم	بيان الخدمة	معرف المعلوم
500 دينار للملف الواحد 1200 دينار للملف الواحد	إيداع ملفات الذوات المعنوية - الذوات المعنوية التي ليس لها نشاط تجاري - الذوات المعنوية الأخرى	11
30 ديناراً بعنوان كل بيان أو وثيقة	تحيين ملفات الذوات المعنوية	12

## الفصل 2 :

تستخلص إدارة الملكية العقارية المعلوم الموظف على إقامة رسم عقاري جديد سواء تنفيذاً لحكم بالتسجيل أو تبعاً لمطلب ترسيم يستوجب ذلك، وفي صورة عدم استخلاصه عند إحداث الرسم يدفع هذا المعلوم بمناسبة أول مطلب خدمة تتلقاه الإدارة في شأن الرسم المحدث باستثناء الخدمة التي تتعلق بالإطلاع، وينصّ حافظ الملكية العقارية بالرسم العقاري المعني على مقدار المعلوم المستوجب وكذلك على مراجع استخلاصه عند الدفع.

## الفصل 3 :

تستخلص إدارة الملكية العقارية معلوم حفظ ملف الترسيم يقدر بعشرة دنانير بعنوان كل عملية ترسيم.

وتعدّ إدارة الملكية العقارية ألياً على إثر كل مطلب ترسيم مقبول شهادة تعكس الحالة الجديدة للرسم العقاري ويستخلص معلوم هذه الشهادة وكذلك مصاريف إرسالها من طرف قبّاض المالية عند تسجيل الصك أو من قبل وكلاء المقاييظ لإدارة الملكية العقارية عند تلقي مطلب الترسيم.

## الفصل 4 :

يستخلص وكلاء المقاييظ لإدارة الملكية العقارية بعنوان كل مطلب في الحصول على سند ملكية المعلوم المدرج بالجدول الوارد بالفصل الأول من هذا الأمر الحكومي.

حدد المعلوم المستوجب بعنوان إحداث نظير من سند ملكية ثبت ضياعه أو تلفه بمقدار 100 دينار.

## الفصل 5 :

تسلم شهادات الملكية والاشتراك في الملكية والتنصيب وعدم الملكية والشهائد في مراجع تسجيل صك محفوظ لدى إدارة الملكية العقارية وجدول الحوصلة لحقوق عينية مسجلة ومرسمة، مباشرة بشبابيك الإدارة. ويمكن لطالبي هذه الخدمات طلب إرسالها عن طريق البريد، وفي هذه الحالة ترسل مضمونة الوصول مقابل دفع مبلغ خمسة دنانير (5.000) عن كل إرسالية بعنوان مصاريف إرسال، وفي صورة طلب توجيه الإرسالية إلى الخارج يكون هذا المعلوم عشرين (20.000) ديناراً.

## الفصل 6 :

تسلم لكل من يطلب الاطلاع على رسم عقاري أو يطلب نسخة منه مجردة أو مشهود بمطابقتها للأصل، قائمة في مطالب الترسيم مقابل مبلغ ثلاثة (3) دنانير عن الصفحة الواحدة يضاف للمعاليم المستحقة بعنوان الخدمات المذكورة أعلاه.

يمكن لطالب نسخة مشهود بمطابقتها للأصل من رسم عقاري أن يقتصر طلبه على بعض الصفحات من الرسم العقاري المعني

#### **الفصل 7 :**

علاوة على معلوم الحفظ تخضع التنصيصات المترتبة عن تحيين ملفات الذوات المعنوية المحفوظة بإدارة الملكية العقارية للمعلوم الوارد بالجدول المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا الأمر الحكومي بعنوان الترسيمات غير الخاضعة للمعلوم النسبي أو التقديري. ويستخلص هذا المعلوم بعنوان كل بيان يدرج بالرسم أو بعنوان كل وثيقة تطلب إضافتها للملف المحفوظ بالإدارة.

#### **الفصل 8 :**

يخضع إسداء الخدمات التي تقدمها إدارة الملكية العقارية إلى الدفع المسبق من طرف طالبي الخدمات لكامل المعاليم المستوجبة بعنوانها باستثناء الحالة الواردة بالفصل الثاني أعلاه.

#### **الفصل 9 :**

ألغيت أحكام الأمر عدد 972 لسنة 1998 المؤرخ في 27 أفريل 1998 المشار إليه أعلاه.

#### **الفصل 10:**

وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية ووزير المالية مكلفان، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا الأمر الحكومي الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

**تونس في 15 أوت 2016.**

# معلوم الترسيم العقاري على الرهون

معلوم الترسيم العقاري على الرهون

( الفصل 45 من القانون عدد 91 لسنة 1982  
المؤرخ في 31 ديسمبر 1982 )

**الفصل 45 :** استثناء للأحكام المنصوص عليها بالفصل 26 من القانون عدد 88 لسنة 1980 المؤرخ في 31 ديسمبر 1980 والمتعلق بقانون المالية لسنة 1981 فإن المعلوم الراجع للملكية العقارية الموظف عند إنشاء أي رهن أو امتياز ناتج عن قرض أو التشطيب عنه قد حدّد بـ 0.2% من قيمة الحق العيني المعني بالأمر .

## الأنظمة التفاضلية الممنوحة بعنوان معلوم الترسيم العقاري على الرهون

1- ترسيم التوثقات برهن بمناسبة القروض الممنوحة من قبل الدولة أو المقترنة بضمان الدولة أو الممولة بقروض أنجزت بضمان الدولة (الفصل الأول من الأمر عدد 79 لسنة 1960 المؤرخ في 5 مارس 1960).

**الفصل 1:** إن التوثقات برهن المخولة بمناسبة القروض التي تفوق 500 د والممنوحة من طرف الدولة أو المقترنة بضمان الدولة أو الممولة بأموال واردة من قروض أنجزت بضمان الدولة يقع ترسيمها أو التشطيب عليها بإدارة دفتر خانة الأملاك العقارية بالبلاد التونسية وفق الأساليب الآتي ذكرها :

يكون المعلوم النسبي المقبوض لفائدة دفتر دار الأملاك العقارية ذا صبغة تقديرية ويدفع حسب التعريفة الآتية :

- فوق 500 د إلى 50.000 دينار	5 دنانير
- فوق 50.000 إلى 100.000 دينار	10 دنانير
- ما فوق 100.000 دينار	20 ديناراً

2- ترسيم التوثقات برهن المقدمة بمناسبة القروض الممنوحة من طرف الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الإجتماعية لمنخرطيه (الفصل 33 من القانون عدد 83 لسنة 1975 المؤرخ في 30 ديسمبر 1975 والمتعلق بقانون المالية لتصرف سنة 1976)

**الفصل 33:** خلافا لما جاء به الفصل 14 من القانون عدد 46 لسنة 1965 المؤرخ في 31 ديسمبر 1965 فإن الفواضل السنوية التي يتحصل عليها الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الإجتماعية لا تخضع للأداء على الباتيندة.

إن فوائد القروض الممنوحة من طرف الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الإجتماعية لمنخرطيه في نطاق القيام بمهامه وكذلك الفوائد المتأتية من إيداعات المبالغ التي يحققها الصندوق معفاة من الأداء على مداخيل الديون.

تعفى من معالم التانبر والتسجيل الوثائق بمختلف أنواعها الواجب تقديمها حتى يتحصل المنخرطون على خدمات من الصندوق ما عدا عقود القروض لإقتناء سيارات والوصولات التي يسلمها الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الإجتماعية.

ترسم التوثيقات برهن المقدمة بمناسبة القروض الممنوحة من طرف الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الإجتماعية لمنخرطيه لدى إدارة الملكية العقارية أو يشطب عليها مقابل دفع معلوم يساوي الأجر القانوني ويكون أقصاه ديناراً.

3- ترسيم التوثيقات برهن أو التشطيب عليها بمناسبة القروض الممنوحة من موارد صندوق النهوض بالمسكن لاجراء(الفصل 8 من القانون عدد 54 لسنة 1977 المؤرخ في 3 أوت 1977 والمتعلق بإحداث صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء)

**الفصل 8:** يتم ترسيم التوثيقات برهن أو التشطيب عليها بإدارة الملكية العقارية مقابل دفع أداء يعادل المعلوم القانوني بقدر أقصاه دينار واحد عندما يقع تقديم تلك التوثيقات بمناسبة القروض الممنوحة من مواد صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء.

4- ترسيم التوثيقات برهن والتشطيب عليها بمناسبة القروض التي يمنحها الصندوق القومي للإدخار السكني(بنك الإسكان)(الفصل 4 من القانون عدد 18 لسنة 1989 المؤرخ في 22 فيفري 1989 والمتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 24 لسنة 1973 المؤرخ في 7 ماي 1973 والمتعلق بإحداث نظام الإدخار السكني)

**الفصل 4:** يستفيد أصحاب عقود الإدخار السكني الخاضعة للإتفاقية المنصوص عليها بالفصل الثالث من هذا القانون بالإمتيازات الجبائية التالية:

- إعفاء فوائض الإدخار من كل الأداءات والمعاليم.

- التسجيل بالأداء القار لعقود القروض الممنوحة طبق الفصل 4 من القانون عدد 24 لسنة 1973 المؤرخ في 7 ماي 1973،

- ترسيم التوثيقات والتشطيب عليها بإدارة الملكية العقارية مقابل دفع أداء يعادل المعلوم القانوني بقدر أقصاه بدينار واحد عندما يقع تقديم تلك التوثيقات بمناسبة القروض التي يمنحها البنك المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون لفائدة الأشخاص الطبيعيين قصد تمويل العمليات المنصوص عليها بالفصل 4 من القانون عدد 24 لسنة 1973 المؤرخ في 7 ماي 1973.

# المعلوم على نقل ومقاسمة العقارات غير المرسمة

المعلوم على نقل ومقاسمة العقارات غير المرسمة

## (الفصلان 61 و 62 ق . م لسنة 2003 المؤرخ في 17 ديسمبر 2002 )

**الفصل 61 :** يحدث معلوم يدعى " معلوم نقل ومقاسمة العقارات غير المرسمة " يستوجب على عمليات النقل بمقابل أو دون مقابل لملكية أو لحق انتفاع أو لملكية رقبة أو حق ارتفاق أو مقاسمة متعلقة بعقارات غير مرسمة بالسجل العقاري .

ويوظف المعلوم المذكور بنسبة 1 % تحتسب على القيمة التجارية للعقارات موضوع النقل أو المقاسمة ويستخلص بقباضات المالية المختصة بنفس الطرق وفي نفس الأجل المعمول بها في مادة التسجيل على العمليات المماثلة .

وتخضع عقود نقل الأملاك في إطار عملية إصدار صكوك منجزة طبقا للتشريع المتعلق بها لمعلوم محدد بمائة دينار. (أضيفت بالفصل 27 ق.م عدد 54 لسنة 2013 المؤرخ في 2013/12/30 ونقحت بالعدد 5 من الفصل 35 ق.م عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 2015/12/25).

وتخضع هبات العقارات سواء تعلقت بالملكية أو بملكية الرقبة أو بحق الانتفاع بين الأسلاف والأعقاب وبين الأزواج لمعلوم قار محدد بمائة دينار. وتطبق أحكام هذه الفقرة مرة واحدة كل خمس سنوات لكل حق عيني يتعلق بنفس العقار (أضيفت بالفصل 3 من القانون عدد 69 لسنة 2006 المؤرخ في 2006/10/28 يتعلق بإعفاء الهبات بين الأسلاف والأعقاب وبين الأزواج من معلوم التسجيل النسبي ونقحت بالعدد 3 من الفصل 34 ق.م عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ في 2017/12/18).

وتخضع الهبات المنصوص عليها بالعدد 18 رابعا الوارد بالفصل 23 من مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي لمعلوم قار محدد بمائة دينار. (أضيفت بالعدد 3 من الفصل 80 ق.م عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 2015/12/25).

ولا يكون هذا المعلوم مستوجبا على العمليات المعفاة من معلوم الترسيم العقاري .

وفي صورة تحمل الإحالة أو المقاسمة المعلوم المستوجب بعنوان العقارات غير المرسمة ، فإن ترسيمها لأول مرة بالسجل العقاري يتم دون استخلاص المعلوم النسبي للترسيم العقاري .

**الفصل 62 :** ترصد نسبة 30 % من المعلوم المذكور بالفصل 61 من هذا القانون لفائدة صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري .

**معلوم تسجيل امتياز البائع أو المدين**

## معلوم تسجيل امتياز البائع أو المدين

(الفصل 34 من الأمر المؤرخ في 18 جويلية 1927 كما تم تنقيحه بفصل 79 من الأمر المؤرخ في 30 ديسمبر 1947)

### الفصل 34

يضبط معلوم تسجيل امتياز البائع أو المدين صاحب الرهن بـ 0.25 % من الأصل. ويستخلص عند تسجيل عقد البيع على الثمن أو الجزء من الثمن غير المدفوع وعند تسجيل عقد رهن المنقولات على جملة الدين.

# المعلوم مقابل إساءة خدمة إجراء التسجيل

## المعلوم مقابل إسداء خدمة إجراء التسجيل

(الفصل 46 من القانون عدد 1 لسنة 2012 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2012 و المؤرخ في 16 ماي 2012)

يحدث معلوم يستوجب على العقود والكتابات المتضمنة نقل بمقابل أو دون مقابل لملكية أو لحق انتفاع أو لملكية رقبة أملاك عقارية أو حق الارتفاق والتي تقدم للقباضة المالية لإجراء التسجيل بعد انتهاء الأجل المنصوص عليها بالفصل 20 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية.

ويوظف المعلوم المذكور بنسبة 3% يحتسب على القيمة المصرّح بها ضمن العقود والكتابات على أن لا يقل المقدار الأدنى المستخلص عن 20 ديناراً. (نقّحت بالعدد 2 من الفصل 58 من ق.م. عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 2015/12/25).

ولا يكون هذا المعلوم مستوجبا على العقود والكتابات التي تتوفر فيها شروط الانتفاع بامتياز التسجيل بالمعلوم القار أو الإعفاء من هذا المعلوم وذلك طبقاً للتشريع الجبائي الجاري به العمل في تاريخ القيام بإجراء التسجيل.

وتطبّق أحكام هذا الفصل على التصاريح بالتركات (أضيفت بالعدد 1 من الفصل 58 من ق.م. عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 2015/12/25).

## ترشيد تداول الأموال نقدا

**(الفصل 45 من القانون عدد 56 لسنة 2018 المؤرخ في 27 ديسمبر  
2018 المتعلق بقانون المالية لسنة 2019)**

1) لا يمكن للسلط البلدية المختصة التعريف بإمضاءات الأطراف في العقود المتعلقة بالتقويت بمقابل في العقارات أو الأصول التجارية أو وسائل النقل التي يدفع ثمنها نقدا. كما لا يمكن تسجيل هذه العقود لدى قباضات المالية ولدى المصالح والمؤسسات العمومية المختصة بترسيم الأملاك موضوع التقويت.

ولا يمكن لعدول الإشهاد تحرير العقود المنصوص عليها بالفقرة السابقة من هذا الفصل والتي يدفع ثمنها نقدا.

وتستثنى من هذا الإجراء:

-العقود التي لا يفوق فيها مبلغ الثمن المدفوع نقدا 5000 دينار،

-العقود المحررة تجسيما لعقود وعود بالبيع تتضمن دفعات نقدا قبل غرة جوان 2019 واكتسبت تاريخا ثابتا قبل هذا التاريخ وذلك في حدود هذه الدفعات،

-الدفعات عينا أو بأية طريقة أخرى من غير الدفع نقدا في إطار العقود المنصوص عليها بالفقرة الفرعية الأولى من هذه الفقرة،

-البيوعات المنجزة بالتقسيت شريطة التنصيص صراحة على ذلك ضمن العقود المتعلقة بها وعلى مراجع الكمبيالات المتعلقة بخلاص جزء الثمن المقسط والتي يجب أن تكون موطنّة أو مضمّنة بكفالة للخلاص لدى مؤسسة بنكية أو بريدية،

-حالات القوة القاهرة التي تمنع الأطراف من تصحيح عقودهم وفقا لمقتضيات أحكام هذا الفصل.

2) يضاف إلى مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية الفصل 84 اثنى عشر فيما يلي نصه:

**الفصل 84 اثنى عشر:**

يعاقب كل شخص تعمد التنصيص ضمن العقود المنصوص عليها بالفقرة الأولى من العدد 1 من الفصل 45 من القانون عدد 56 لسنة 2018 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2019 على مراجع خلاص بوسيلة بنكية أو بريدية مغلوطة أو تحيل ودفع الثمن أو جزء منه نقدا بمبلغ يفوق 5000 د بخطية تساوي 20 % من المبلغ المدفوع نقدا وذلك دون أن يقل مبلغ هذه الخطية عن 1000 د عن كل عملية نقل.

**منشور رئيس الحكومة  
عدد 12 المؤرخ في 17 ماي 2019**

**(توضيح تطبيق أحكام الفصل 45 من القانون عدد 56 لسنة  
2018 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 المتعلق  
بقانون المالية لسنة 2019 )**

## من رئيس الحكومة

## إلى

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة ورؤساء الجماعات المحلية ورؤساء  
المؤسسات والمنشآت العمومية

الموضوع: حول توضيح تطبيق أحكام الفصل 45 من القانون عدد 56 لسنة 2018 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 المتعلق بقانون المالية لسنة 2019 .

## المراجع :

- مجلة الإلتزامات والعقود الصادرة بمقتضى الأمر العلي المؤرخ في 15 ديسمبر 1906 وعلى جميع النصوص التي نقحتها أو تممتها.
- المجلة التجارية الصادرة بالقانون عدد 129 لسنة 1959 المؤرخ في 5 أكتوبر 1959 وعلى جميع النصوص التي نقحتها أو تممتها.
- مجلة الحقوق العينية الصادرة بالقانون عدد 5 لسنة 1965 المؤرخ في 12 فيفري 1965 وعلى جميع النصوص التي نقحتها أو تممتها.
- مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي الصادرة بالقانون عدد 53 لسنة 1993 المؤرخ في 17 ماي 1993 وعلى جميع النصوص التي نقحتها أو تممتها.
- القانون عدد 60 لسنة 1994 المؤرخ في 23 ماي 1994 المتعلق بتنظيم مهنة عدول الإشهاد.
- القانون عدد 103 لسنة 1994 المؤرخ في 1 أوت 1994 المتعلق بتنظيم التعريف بالإمضاء والإشهاد بمطابقة النسخ للأصل كما تم تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد 19 لسنة 1999 المؤرخ في 1 مارس 1999.
- القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية.
- القانون عدد 56 لسنة 2018 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 المتعلق بقانون المالية لسنة 2019.

في إطار مواصلة العمل على ترشيد تداول الأموال نقدا ودعم شفافية المعاملات بين الأشخاص نصّ الفصل 45 من القانون عدد 56 لسنة 2018 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2019 على إجراءات جديدة تلزم الأشخاص الطبيعيين والذوات المعنوية على ترشيد تداولهم للأموال نقدا.

ويهدف هذا المنشور إلى توضيح هذه الإجراءات وضبط قواعد العمل الواجب اعتمادها من قبل المصالح العمومية المعنية بتنفيذها.

## 1. توضيح مضمون الفصل 45 من القانون عدد 56 لسنة 2018:

حجّر الفصل 45 من القانون عدد 56 لسنة 2018 المذكور أعلاه، على المصالح الإدارية المعنية إسداء الخدمات الإدارية المتعلقة بالتفويت بمقابل في العقارات أو في الأصول التجارية أو في وسائل النقل التي يدفع ثمنها نقداً. وتتمثل هذه الخدمات في :

- التعريف بإمضاءات الأطراف في تلك العقود لدى السلط البلدية المختصة،
  - تسجيل تلك العقود بالقباضات المالية،
  - ترسيم عمليات التفويت المذكورة لدى المصالح والمؤسسات العمومية المختصة، (إدارة الملكية العقارية، الوكالة الفنية للنقل البري، السجل الوطني للمؤسسات ...)
- كما حجّر على عدول الإشهاد تحرير تلك العقود.

## 2. العقود المشمولة بالإجراء المتعلق بترشيد تداول الأموال نقداً:

تندرج ضمن مجال تطبيق الفصل 45 من القانون عدد 56 لسنة 2018 المذكور كل الإتفاقيات التي تتوفر فيها أركان العقد على معنى الفصل 2 من مجلة الالتزامات والعقود والتي يكون موضوعها نقلاً بمقابل لعقارات أو لأصول تجارية أو لوسائل النقل مهما كانت طبيعة هذه العقود ( بخت اليد ، إدارية ، عمومية، قضائية ) .

لتوضيح أنواع العقود المشمولة بالإجراء المتعلق بترشيد تداول الأموال نقداً، يتجه توضيح مفهوم المصطلحات المذكورة آنفاً مثلما وردت بالقوانين الجاري بها العمل:

أ. تشمل عبارة " **التفويت بمقابل** " : اتفاقيات البيع على معنى الفصل 564 من مجلة الالتزامات والعقود وكذلك العقود المماثلة لها كالمناقصات والبنات والمعاضات والمقاسمات والفوارق في القيمة الناتجة عنها والإسهامات بمقابل في رأس مال الشركات...

ب. يؤخذ مصطلح " **العقارات** " بمعناه المنصوص عليه بالفصول من 3 إلى 12 من مجلة الحقوق العينية ويشمل العقارات بطبيعتها والعقارات الحكيمة والعقارات بالتبعية.

ج. يؤخذ مصطلح " **الأصول التجارية** " بمعناه المنصوص عليه بالفصل 189 من مجلة التجارية ويشمل كل الأشياء المنقولة المخصصة لممارسة التجارة وهو يشمل وجوبا الحرفاء والسمعة التجارية.

وتعد العقود المتعلقة بالتفويت بمقابل في الحرفاء والسمعة التجارية دون سواهما أو المتعلقة بالتفويت في هذين العنصرين مع عناصر منقولة أخرى مكونة للأصل التجاري

(حق الإيجار، المعدات، السلع، حقوق الملكية الصناعية والأدبية والفنية) عقودا متضمنة لنقل بمقابل لأصل تجاري وبالتالي فهي معنية بالإجراء المنصوص عليه بالفصل 45 المذكور.

د. يؤخذ مصطلح "وسائل النقل" بمفهومه الشامل كل وسائل النقل بالطرق (عربات نقل الأشخاص وعربات نقل البضائع والدراجات النارية وغيرها...) ووسائل النقل الجوي (الطائرات) ووسائل النقل البحري (اليخوت والبواخر وغيرها...).

هـ. يشمل مصطلح "دفع الثمن نقدا"، دفع الثمن نقدا بالعملة التونسية.

### 3. التثبيت من التنصيصات الوجوبية بالعقد:

تطبيقا لأحكام الفصل 45 من القانون لسنة 2018 يتعين التثبيت من تنصيص الأطراف المتعاقدة ضمن عقودهم بكل وضوح على طريقة دفع الثمن المتفق عليها بالعقد مع فرز الثمن المدفوع نقدا، بما في ذلك المبالغ المدفوعة نقدا في إطار تسبيقات على الثمن أو في إطار عقود وعود بيع، عن الثمن المدفوع بالطرق الأخرى غير النقدية (بواسطة وسائل الدفع البنكية أو البريدية على معنى التشريع الجاري به العمل) و ذكر البيانات والمراجع المتعلقة بها .

كما يتعين التثبيت من تنصيص الأطراف المتعاقدة صراحة، بالنسبة إلى البيوعات المنجزة بالتقسيم ضمن العقود المتعلقة بها، على مراجع الكمبيالات المتعلقة بخلاص جزء الثمن المقسّم والتي يجب أن تكون موطنّة أو مضمّنة بكفالة للخلاص لدى مؤسّسة بنكيّة أو بريديّة.

### 4. الحالات المستثناة صراحة من الإجراء المتعلق بترشيد تداول الأموال نقدا:

استثنت أحكام الفصل 45 من القانون عدد 56 لسنة 2018 المذكور من مجال تطبيقه الحالات الآتي ذكرها والتي يتعين فيها على المصالح العمومية والمأمورين العموميين المعنيين إسداء الخدمة المطلوبة:

أ. العقود التي لا يفوق فيها مبلغ الثمن المدفوع نقدا 5000 دينار ويشمل ذلك المبالغ المدفوعة نقدا بعنوان تسبقة أو عربون أو المنصوص على دفعها نقدا بالعقد بعنوان تسديد الثمن والتي يجب ألا يفوق مبلغها الجملي 5.000 دينار.

ب. العقود المحرّرة تجسيما لعقود وعود بيع تتضمن دفوعات نقدا قبل غرة جوان 2019 شريطة اكتساب عقد وعد البيع تاريخا ثابتا قبل غرة جوان 2019 وذلك في حدود هذه الدفوعات المنصوص عليها بوعده البيع ويشمل ذلك عقود وعود البيع المتضمنة

لدفوعات نقدا قبل غرة جوان 2019 مهما كان مبلغها شريطة أن تكون لهذه العقود تاريخا ثابتا على معنى الفصل 450 من مجلة الالتزامات والعقود.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المبالغ المدفوعة نقدا في إطار عقود وعود البيع المذكورة لا تحول دون تسديد جزء من الثمن نقدا في حدود 5.000 دينار في إطار البيع النهائي للانتفاع بالخدمات الإدارية المعنية بالإجراء.

ج. الدفوعات عينا أو بأية طريقة أخرى من غير الدفع نقدا كالمعاوضات بعقارات أو بمكاسب منقولة غير المتضمنة لفوارق في القيمة والخالص بدين (dation en paiement).

د. البيوعات المنجزة بالتقسيم شريطة التنصيص صراحة على ذلك ضمن العقود المتعلقة بها وعلى مراجع الكمبيالات المتعلقة بخالص جزء الثمن المقسّم والتي يجب أن تكون موطنّة أو مضمّنة بكفالة للخلاص لدى مؤسسة بنكيّة أو بريديّة.

هـ. حالات القوّة القاهرة التي تمنع الأطراف من تصحيح وضعياتهم بخصوص طريقة دفع الثمن للانتفاع بالخدمة المطلوبة ويخوّل لهم الإنتفاع بالخدمة الإدارية المطلوبة إذا أثبتوا حالة من حالات القوّة القاهرة، على معنى التشريع الجاري به العمل، حالت دون تمكنهم من تصحيح وضعيتهم.

5. دور المصالح والمؤسسات العمومية المعنية في ضمان التطبيق الأمثل لأحكام الفصل 45 من القانون عدد 56 لسنة 2018:

بهدف ضمان حسن تطبيق الفصل 45 من القانون عدد 56 لسنة 2018 المتعلق بقانون المالية لسنة 2019 ، يتعين على المصالح الإدارية للدولة والجماعات المحلية برمجة دورات تكوينية في الغرض لفائدة الأعوان المكلفين بإسداء الخدمات الإدارية التي لها علاقة بتطبيق أحكام الفصل 45 المذكور.

اعتبارا لأهمية الموضوع، المرجو من السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة ورؤساء الجماعات المحلية ورؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية، الحرص على تطبيق أحكام هذا المنشور بكل عناية.

والسلام

رئيس الحكومة  
يوسف الشاهد